الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
مسار التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط موسومة بـ

نظم الجباية في تاريخ الدولتين المرابطية والموحدية (448–669هـ/1056–1282م)

إعداد الطالبات:

- دهماوي وفاء.
- ناصري فاطيمة الزهراء.
- بوهارية كريمة.

إشراف الأستاذ:

❖ حاكمي الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة

د. شعلال إسماعيل ..... رئيسا

د. حاكمي الحبيب ..... مشرفا ومقررا

د. عليلي محمد ..... مناقشا

السنة الجامعية:

1439– 1440هـ/2018– 2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

الحمد لله الذي بفضله وعونه تم انجاز هذا العمل نسأله التوفيق لأنه أعاننا على إنجازه ووفقنا على اتمامه له الحمد والشكر.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " حاكمي حبيب" الذي لم يبخل علينا بتقديم التوجيهات والنصائح بكل رحابة صدر.

نتقدم بالشكر الخالص إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بتقديم يد العون فجزاهم الله خيرا

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة

كما نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

اللهم نسألك العفو والعافية والتوفيق والرضا.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من تربعت على عرش قلبي، إلى من بدعائها أنارت لي طريقي وسط الظلام إلى أملي ومحياي " أمي الغالية"

إلى أبي العزيز الذي علمني كفاح الحياة" رحمه الله"

إلى أخواتي: فاطمة، نسرين، إكرام، مروة، سميرة

إلى إخوتي: كريم، مختار، طارق.

إلى أبناء أخواتي: عائشة رنيم، مرتضى والمولود الجديد

إلى أقاربي الذين انتظروا نجاحي.

إلى رفيقة دربي وأختي التي لم تلدها أمي بن طيبة عربية

إلى من تقاسمنا معي هذا العمل وتحملتا معي مرارة وحلاوة المشوار: فاطمة، كريمة.

إلى كل من ساعدني في إنجازي المتواضع من بعيد أو قريب.

وفاء

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أفنى حياته في العمل من أجل سعادتي إلى من ثابر ليوفر لي جو التعلم أبي الغالي

إلى التي لم تبخل بإرشاداتها وحنانها أمي العزيزة حفظها الله

إلى جدتي التي لم تنساني يوما بدعواتها أطال الله في عمرها

إلى أخواتي أم سلامة ورجاء

إلى إخوتي محمد ميلود سليمان

إلى جميع أهلي واقاربي الذين انتظروا نجاحي بشوق كبير

إلى كل صدقاتي القريبات والبعيدات

إلى زميلاتي في هذا العمل كريمة وفاء

إلى كل من ساعدني من قريب أو ممن بعيد في إنجاز هذا العمل

فاطيمة الزهراء

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى الزوج الفاضل

إلى ابنتي تسنيم البريئة

إلى كل الأهل والأقارب والزملاء والأصدقاء

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

كريمة

قائمة المختصرات

الاختصار	معنى الكلمة
ط	طبعة
مج	مجلد
ص	صفحة
تح	تحقيق
تق	تقديم
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
د.ط	دون طبعة
د.ب	دون بلد
د.ت	دون تاريخ
/	الموافق
ت	توفق
–	من إلى

مقدمة

تعتبر الجباية المورد الأساسي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول لسد نفقاتها ولذلك تتواجد في معظم النظم الاقتصادية بأشكالها المختلفة ولأنها من أهم الايرادات المالية التي تستعمل في تسيير شؤون الدولة ،وتلبية حاجاتها ،كما أنها إحدى ركائز سيادتها الفعالة تستعملها السلطة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد انصب اهتمامنا حول موضوع نظم الجباية في تاريخ الدولتين المرابطية والموحدية نظرا لما يحمله هذا النظام في ثناياه من مظاهر التحكم في مصير الدولة وأردنا أن نعطي نموذجا عنه في فترة من فترات تاريخ الغرب الاسلامي.

تكمن أهمية هذا الموضوع محاولتنا في فهم النظام المالي الذي كان قائما في الدولتين ،باعتبار أن الجباية هي جزء منها حتى نتوصل بذلك إلى معرفة السياسة الجبائية التي سارت عليها هاتان الدولتان، كما تبين لنا هذه الدراسة أهمية الجباية كنظام قائم في أي دولة وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه، لأنّ الجباية هي عصب الدولة بصلاحها تصلح وتزدهر وبفسادها تضعف وتفسد الدولة.

ومن أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع سبب ذاتي هي معرفة النظام الاقتصادي للدولة المرابطية والموحدية، وسبب موضوعي، تقديم مقاربة موضوعية لما كانت عليه الإدارة المالية للدول الإسلامية في العصر الوسيط ،وعليه نطرح الاشكال التالي:

ما مدى مساهمة الجباية في تاريخ الدولتين المرابطية والموحدية للنهوض باقتصادياتها ،ومواجهة مختلف أزماتها وتحدياتها المالية ،وتندرج تحت الاشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية .

فيما تمثلت موارد الجباية في كل من الدولتين ؟وكيف كانت طريقتها في تحصيل الأموال المجباة وفي أي الشؤون صرفت أموالها؟ وما هو أثر موارد الجباية على الاقتصاد و المجتمع في الدولتين المرابطيةة والموحدية؟.

أما المنهج المتبع في بحثنا هو المنهج التاريخي السّردي الذي يقوم على سرد الأحداث والوقائع التاريخية، والمنهج الاستدلالي الذي اعتمدنا عليه بشكل كبير وذلك من أجل إسقاط النصوص الشرعية على الواقع المعاش في عملية تحصيل الجبايات، ومنهج المقارنة وهي مقارنة النصوص التاريخية فيما بينها.

والخطة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة فهي على النحو التالي:

مقدمة ومدخل وثلاث فصول وكل فصل يحتوي على عدد محدد من المباحث وخاتمة وبعض الملاحق المتمّمة للموضوع.

وقد تضمن المدخل ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول مفهوم الجباية في تاريخ الحضارة الاسلامية وفي المبحث الثاني مشروعيتها. المبحث الثالث نبذة تاريخية عن الدولة المرابطية والموحدية.

الفصل الأول فيندرج تحت عنوان: الجباية عند المرابطين تطرقنا في المبحث الأول أوضاع الجباية قبيل دولة المرابطين، والمبحث الثاني الإدارة المالية عند المرابطين، والمبحث الثالث سياسة الجباية عند المرابطين المبحث الرابع، موارد الجباية عند المرابطين المبحث الخامس نفقات الأموال المجباة في الدولة المرابطية.

ثم الفصل الثاني المعنون بالجباية عند الموحدين تطرقنا في المبحث الأول أوضاع الجباية قبل الدولة الموحدية، والمبحث الثاني الإدارة المالية في الدولة الموحدية أمّا المبحث الثالث سياسة الجباية عند الموحدين أمّا المبحث الرابع موارد الجباية عند الموحدين والمبحث الخامس نفقات الأموال المجباة عند الموحدين.

وكان الفصل الثالث المعنون بتأثير موارد الجباية على المجتمع والاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية تطرقنا في المبحث الأول مقارنة الجباية في الدولتين المرابطية والموحدية والمبحث الثاني تأثير

موارد الجباية على المجتمع في الدولتين المرابطية والموحدية، أما المبحث الثالث تأثير موارد الجباية على الاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية.

نقد المصادر والمراجع:

1-المصادر:

- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المراكشي وقد أفادنا هذا الكتاب في معرفة نسب ونشأة الدولة المرابطية.
- الحلل الموشية في ذكر أخبار المراكشية المؤلف مجهول وقد أفادنا هذا الكتاب في التحدث عن الدولة المرابطية بالتفصيل منذ نشأتها إلى غاية سقوطها ،كما عدنا إليه في الحديث عن نفقات المرابطين والملاحظ على الكتاب أنه يورد مختلف الأحداث على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية و الاجتماعية غير أنه لم يرد فيه سياسة الجباية عند الموحدين .
- نظم الجمان في ترتيب ما سلف من أخبار الزمان لابن القطان المراكشي الكتامي وقد هذا الأخير في مرحلة الدعوة و التأسيس للمرابطين كما أفادنا في سياسة الجباية للدولة الموحدية غير أنه لم يرد فيه تأثير موارد الجباية على المجتمع وخاصة طبقات المجتمع ودور المرأة.
- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس لابن أبي زرع الفاسي وقد أفادنا هذا الكتاب في الجباية في عهد الموحدين خاصة في موارد عصر القوة والضعف حيث أنه لم يرد فيه السيّاسة المالية عند الموحدين .
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي(647هـ) وقد أفادنا هذا الأخير في تناوله للنظم الموحدية ومنها النظام الاقتصادي والمالي غير أنه لم يرد فيه الإدارة المالية عند المرابطين.
- تاريخ المن بالإمامة لعبد الملك ابن صاحب الصلاة (594هـ/1198م) وقد أفادنا هذا الكتاب في موارد الجباية عند الموحدين خاصة الضرائب غير أنه لم يرد فيه ايرادات الخزينة المرابطية.

2- المصادر الجغرافيا:

- المغرب وأرض السودان ومصر و الأندلس-مقتبس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق للإدريسي (ت 560هـ-1160م) وقد أفادنا هذا الأخير في ذكر بعض المدن المغربية والأندلسية كما وظفناه في الحديث عن القبالات في عهد المرابطين .
- معجم البلدان لياقوت الحموي (626هـ-1222م) وقد أفادنا في معرفة الأماكن الجغرافية وتحديد البلدان.
- المغرب في ذكر افريقية والمغرب لأبي عبد الله البكري (ت487هـ – 1094م) وقد أفادنا في بداية المرابطين ونشأتهم.

3- المراجع:

تنوعت المراجع والدراسات الحديثة عن تاريخ الدولتين المرابطية والموحدية في عقد المقارنات بين الدولتين في المجال الاقتصادي والمالي، ومن أهم المراجع المعتمدة نجد:

- الضرائب في العهد الاسلامي حتى سقوط دولة الموحدين لأحسن بولعسل وقد أفادنا هذا الأخير في الحديث عن الجبايات المرابطين بينما أورده الشرع وما أضافه المرابطين وقد فصل في أنواع الضرائب.
- المجتمع العربي الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لحبيب الجنحاني وقد أفادنا هذا الكتاب في الحديث عن السياسة المالية لدولة المرابطين.

الدراسات والأعمال العلمية السابقة:

- المغرب والأندلس في عهد المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية (480هـ- 501هـ/ 1050- 1145م) لعيسى بن الذيب وقد أفادنا هذا الأخير في الحديث عن تأثير قلة المجابي على الحياة الاقتصادية.

الصعوبات:

وهي قلة المادة العلمية، بحيث لم نعثر إلا على معلومات قليلة عن دولة المرابطين في شقيها الاقتصادي ونظرا لعدم اهتمام الكتاب في هذه الفترة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بتاريخ الدولة الموحدية.

مدخل

المبحث الأول: تعريف الجباية.

المبحث الثاني: مشروعيتها.

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن الدولة المرابطية والمرابطية.

1-مفهوم الجباية:

1-1 لغة:

الجمع والتحصيل يقال: جبيت المال والخراج أجبيه جباية، جمعته، وجبوته أجبوه جباوة مثله[1]، والجباوة والجبوة والجباة والجباة يكسرهن، والجباوة: ما جمع في الحوض من ماء، والجبا: الحوض، أو مقام من يستقي على الطي وما حول البئر[2].

والجابي: هو الذي يجمع مال الخراج[3]، وكذا من يجمع المال للإبل[4]، ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن المعنى اللغوي[5].

وهناك تعريفات أخرى للجباية تمثلت فيما يلي:

الجباية: بكسر الجيم، ويعد الألف ياء، وهاء، من جبيت الشيء إذا جمعته من جهات متفرقة، ويوم الجباية من أيام العرب، ولا أدري أهو اسم موضع أو سميّ بجباية كانت فيه[6].

أعلم أنّ الجباية أو الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة[7].

---

[1] أنور محمود زناتي، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط-1، 1434هـ - 2013م، ص105.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى سنة 817هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط.8، 1426هـ-2005م، ص1269.

[3] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ودار المشرق الثقافي، عمان – الأردن، (د-ط)، 2010م، ص138.

[4] أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مج.1، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ص41.

[5] أنور محمود زناتي، المرجع السابق، ص105.

[6] شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، تح. فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، مج2، 2011، ص116.ع

[7] ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص283.

جبيت الخراج جباية [1]، ومنه قوله تعالى: ﴿**يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [2] والاجتباء: من اجتبى الشخص أي اصطفاه واختاره.

قال عز وجل: ﴿ **ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ** ﴾ [3].

وفي النهاية لابن الأثير جبا: عن الهروي في الحديث خديجة رضي الله عنها قالت (يا رسول الله ما بيت في الجنة من قصب ؟ قال: أي مجوفة. وفي اللسان : جبي: جبا الخراج والماء، ومنه: جبيت الماء في الحوض وجبوته، والجابي: الذي يجمع الماء للإبل، والجباوة: اسم الماء المجموع والجباية: وهو استخراج الأموال من مكانها. والجباوة: ما جمعت في الحوض من الماء[4].

2- مشروعيتها:

شكّلت الجباية أحد أبرز الأسس الاقتصادية الأساسية التي أولتها الدولة الإسلامية اهتماما زائدا، لذا تعتبر هذه الأخيرة مجموع القواعد والقوانين التي فرضتها الشارع على المسلمين لتنظيم شؤونهم الاقتصادية وهي واجبات ألزم بها لأفراد في مقابل تمتعهم بالحقوق على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا [5].

وعلى المسلم أن يتقيد بكل قوانينها التي لا تخالف بحكم متابعيها لها وهو بالتالي فعليه الالتزام بالنظام الجبائي المطبق فيها[6]، وفي ظل الدولة الإسلامية فإن الإسلام حدد ضرائب معينة مستحقة للدولة وحرم تحريما جازما ما عداها، ولا يجوز للدولة الإسلامية أخذ ضرائب من الناس إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب وتؤخذ فقط من الأغنياء لرعاية شؤون المحتاجين مع الاعتماد على الجباية

---

[1] سميح عاطف الزين، معجم تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم مجمع البيان الحديث، الدار الافريقية العربية، لبنان، ط.4، 2001، ص173.

[2] القصص، الآية 57.

[3] طه، الآية 122.

[4] زيدان عبد الفتاح قعدان، المعجم الإسلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ج.1، 2012م، ص225.

[5] ضريف محمد، مساهمة في تحديد مفهوم المشروعية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى، العدد.4، 1987م، ص 10.

[6] ابن خلدون، المصدر السابق، ص180.

الشرعيّة المرتبطة بوجه خاص من زكاة لقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ**﴾ الحج 41[1]، وعشور وخراج وجزية وغنائم الحروب، مما ألبسها مشروعيّة اجتماعية قائمة على أصول الدين ومبادئه الروحية والإسلامية، بضرورة اعتماد نظام جبائي يستقي مصادر المالية من المرجعية التشريعية الإسلامية كما اعتمدت الدولة الإسلامية على نهج المرونة والرفق بالرعية في مجال الممارسة الجبائية تطبيقا وتحصيلا ،ما ساهم في انتاج نوع من التوافق والتقارب بين سلطة الدولة وباقي مكونات المجتمع[2]، فالدولة القائمة على نظام المشروعية الإسلامية في سبيل العدل والمساواة والانسجام والتوافق الحاصل بين ممارستها السياسية، وروح التعاليم الدينية (الجهاد، هوما ضمن لها بالنتيجة شرعية التوسع اجتماعي داخل مختلف المجالات في أجواء يسودها العمل على البر والتقوى والتعاقد والالتحام الجماعي[3] لقوله تعالى: ﴿ **تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾[4].

3–لمحة تاريخية عن الدولة المرابطية والموحدية:

1–النشأة والتكوين لدولة المرابطين:

1– 1النسب:

تضاربت الآراء واختلفت الروايات حول نسب المرابطين حيث نسبهم ابن الأثير إلى قبيلة حمير التي تفرعت عنها عدة قبائل أشهرها قبيلة لمتونة، وهي موطن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين[5]. بالإضافة إلى جدالة ولمطة حيث يقول ابن الأثير: "وكان أول مسيرهم من اليمن أيام بكر

---

[1] الحج، الآية 41.

[2] ضريف محمد، فاس وباديتها، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط.1، 1406، 1983م، ج2، ص ص 209. 210.

[3] الفاسي محمد المهدي، ممتع الأسماع في ذكر الجزولي وإتباع ومالهما من الأتباع، تحقيق عبد الحي العمراوي. وعبد الكريم مراد، ط.1، 1989. ص121.

[4] المائدة، الآية2.

[5] أمير المسلمين يوسف بن تاشفين بن إبراهيم بن ترقوت بن ورتا نطق بن منصور بن مصالة بن أمية واتملى بن تلية الحميري أمير المرابطين، كان نجدا شجاعا مواضبا على الجهاد (ينظر: ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار الملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور الطباعة والوراقة، الرباط 1972، ص136.

الصديق رضي الله عنه. فمسيرهم إلى الشام[1] وانتقلوا إلى مصر ودخلوا المغرب مع موسى بن نصير ثم توجهوا مع طارق إلى طنجة[2].

ويوردهم ابن عذارى على أنهم من صّنهاجة من قبيلة جدالة، واجتمعت الروايات أن صّنهاجة من حمير كما أعاد نسب كل الأمراء المرابطين إلى الجد[3].

كما يذكر أبي زرع نقلا عن محمد ابن الحسن بن يعقوب الهمذاني صاحب كتاب الإكليل في الدولة الحميرية أن لمتونه فخذ من صنهاجة فخذ من ولد شمس بن وائل بن حمير وأن الملك إفريقش الذي يرجع نسبه إلى أوائل ابن حمير، ولما ملك حمير خرج غازيا نحو بلاد المغرب[4].

1-2 الملثمون:

اشتهرت قبائل صنهاجة بتسمية الملثمين في التاريخ، وأصبح اللثام شعارا عرفوا به إلى أن تسموا بالمرابطين ويرى بعض المؤرخين أن الملثمين ينتسبون إلى قبيلة لمتونة إحدى بطون صنهاجة وكانت لمتونة تتولى رئاسة سائر قبائل مسوفة ومسراته ومداسه وجدّالة على عهد الأمير يحي الملتوني الجدالي[5].

لا شك أنّ المتفق عليه وجود اللثام واستعماله من طرف المرابطين حتى حظي بمكانة مرموقة أو قصة متداولة بينهم، باختلاف الروايات، فمنهم من يربطه بأسباب عسكرية ومنهم من ينحيه

---

[1] الأرض الممتدة من الفرات إلى العريش المتأحم للديار المصرية. وأما عرضها فمن جبلي طي من نحو القبلة إلى بحر الروم (أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج3، دار الصادر، بيروت، ص120).

[2] تجد بلد المغرب من أخر المغرب الأوسط إلى بلاد تازا إلى أخر بلاد المغرب على الساحل البحر الكبير الداخل من سجلماسة إلى الصحراء. قاعدة بلاد المغرب فاس (مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الثقافة العامة، العراق، ص. ص179-180).

[3] ابن الأثير، الكامل في التاريخ ط1،م8،مراجعة وتح، محمد يوسف الدقاق، دار المكتبة العلمية، بيروت 1987، ص328.

[4] ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج4، تح ومراجعة، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983، ص ص 7، 46، 17.

[5] ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م، (د.ط)، ص3.

منحى التمويه وآخرون يعطونه الصبغة الوراثية، والرواية الأكثر تداولا بين المؤرخين هو أن عدوا أغار على قبيلة لمتونة[1]، فأشار شيوخ القبيلة على النساء بالتسلح والتلثّم كي يظهروا في زي الرجال.

وأرجع ابن الأثير السبب في ذلك أن رجال لمتونة خرجوا مغيرين على العدو وقد خالفهم ولما وصل العدو وقد خالفهم ولما وصل العدو ووجدوا جمعا عظيما فظنه رجالا فقالوا لديهم حريمهم يقاتلون عنهم حتى الموت فولوا أدراجهم[2].

فأشار ابن خلكان في قوله: " أنهم يبعثوا بنسائهم في زي الرجال ويقعدوا هم في البيت ملثمين[3] في زي النساء فإذا أتاهم العدو ظنوهم نساء فيخرجون عليهم ففعلوا ذلك وثاروا عليهم بالسيوف فقتلوهم فلزموا اللثام تبركا بما حصل لهم[4].

1-3 المرابطون:

لغة مشتقة من الرباط والمرابطة بمعنى ملازمة الثغر[5] لذلك أطلق عليهم اسم المرابطون لأنهم تعاهدوا أن يخلصوا لأنفسهم لخدمة الله.

وقد أورد يوسف أشباخ في قوله مشتق من كلمة الرابطة المسلمون والورعون المنقطعون للعبادة[6].

---

[1] طواغن رحالة في الصحراء يصيبون في موضع يسمى أمطلوس وآخر يسمى تاليون لا يعرفون حرثا ولا زرعا إنما أموالهم الأنعام وعيشهم اللحم واللبن (ينظر أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ص164.

[2] ابن الأثير، المصدر السابق، ص330.

[3] الملثم من اللثام: رد المرأة قناعها على أنفها ورد الرجل عمامته على أنفه (ينظر ابن منظور، لسان العرب ج48، تح عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص3996.

[4] ابن خلكان، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان. تح إحسان عباس. مج7، دار صادر، بيروت. د ت، ص129.

[5] ابن منظور أبو الفضل محمد مكرم الإتريفي، لسان العرب، تح عبد الله عبد الكبير وآخرون، ج47،دار المعارف، القاهرة، د ت، ص1561.

[6] يوسف أشياخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ج1، ترجمة وتعليق محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1996، ص68.

ويقول لسان الدين الخطيب:" لما خرج عبد الله بن ياسين مع يحي ابن إبراهيم صحبته سبعة رجال من جدالة إلى جزيرة من الجزائر البحر العربي، بعدما رفض أهل جدالة الانصياع لأمره، وبعد أيام قليلة من سفرهم حتى اجتمع له نحو ألف رجل سماهم بالمرابطين[1].

2- الدولة المرابطية: مرحلة الدعوة والتأسيس

2-1 بداية الدعوة:

امتدّت دولة المرابطين من حوض بلاد السينغال جنوبا إلى المغرب الأقصى غربا حتى وصلت بلاد الأندلس شمالا وينسب تأسيسها إلى الملثمين الذين عرفوا بالمرابطين برباط السينغال والذين يرجعون إلى قبيلة لمتونه الصنهاجية القاطنة بالصحراء وعند زوال قبيلة لمتونة تولى رئاسة الملثمين من بعدها قبيلة جدالة التي خضعت لسلطة الأمير يحي الذي خرج من زعماء قومه إلى الحج[2].

ومرّ في طريق عودته من الحج بمدينة القيروان وحضر بها مجلس الشيوخ أبي عمران الفاسي وقارن بين حياة العلم ومعرفة التي يحبها سكان القيروان. وحياة الجهل التي تفشت بين عشيرته ومن ثم أحس بحاجة مواطنيه إلى فقيه يعلمهم أحكام دينهم [3].

طلب من الشيخ أبي عمران الفاسي أن يعين له فقيها يذهب معه ليعلم الملثمين ولكن أبا عمر لم يجد من يقبل بهذه الدعوة، فأرسل الأمير يحي إلى الشيخ وجاج ابن زلول اللّمطي.

فاختار له شخصا يقال عبد الله بن ياسين[4]، قيل أن عبد الله بن ياسين طلب مرافقة يحي بن إبراهيم إلى الصحراء ذكر النويري ذلك قائلا :" وكان من طلبة الفقيه رجل يقال له عبد الله ياسين

---

[1] لسان الدين الخطيب، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط تح وتج أحمد مختار العبادي، محمد إبراهيم الكتابي، دار الكتاب، دار البيضاء، 1964، ص288.

[2] مؤلف مجهول الحلل الموشية في ذكر أخبار المراكشية ،تح ،سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ،ط1391،1هـ |1979م، ص17.

[3] عصمت دندش، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا 430هـ- 515هـ/ 1038-1121م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط1، 1988/1408، ص60.

[4] هو عبد الله بن ياسين بن مكوك بن علي القائم بدعوة المرابطين ينتسب إلى جزولة (ينظر القاضي عياض ،ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط1، ج2، ضبط وتح محمد سالم هاشم الكتب العلمية بيروت 1998، ص333.

الكرولي فقال يا فقيه أرسلني معه والله المعين، فأرسله معه ودخل المغرب الأقصى برفقته عام 430هـ/1038م. إلى جدالة ولم يلق من أهلها غير الترحاب وحسن الاستقبال لكن سرعان ما تنافت وأعرضوا عنه[1].

2-2 تأسيس الدولة المرابطية:

بعد وفاة عبد الله بن ياسين بقيت قيادة أبي عمر الذي سار على نهج عبد الله بن ياسين ففتح العديد من المدن المغرب وأعدها إلى الإسلام الصحيح ثم ما لبث أن اضطر للعودة الى قلب الصحراء، بين قبيلتي لمتونة ومسوفة وهما عمدتا حركة المرابطين [2].ومن ثم ترك القيادة لابن عمه يوسف بن تاشفين وكذلك سنة 456 هـ بعدما أنهى أبا بكر مهمته في الصحراء، وبعدها سمع عن إنجازات ابن عمه يوسف في الشمال توجه إليه وجرّت مجموعة من الأحداث أدت الى تنازله لابن عمه يوسف بن تاشفين عن الحكم[3]، ومن ذلك الحين أصبح يوسف رسميا الأمير على دولة المرابطين ورجع أبي بكر الى أرضه وهلك لرجعه سنة ثمان وأربعين وأربعمائة[4].

وصفوة القول أن يوسف بن تاشفين أعطى دولته لأول مرة طابع الملك ولم يلبث هو نفسه أن اتخذ ألقاب سلطانية مثل أمير المسلمين، وكذلك حرص على أن يحيط ملكه بسياج شرعي فدعا الخليفة العباسي ببغداد الذي أرسل بدوره تقليده بحكم البلاد والعباد وما يفتحه من بلاد الأعداء [5].

---

[1] حمدي عبد المنعم حسن، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص4.

[2] مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص21.

[3] حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس على المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، مصر،ط1، 1880، ص27.

[4] علي محمد الصلابي، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الافريقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2003، ص47.

[5] أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة، بيروت لبنان، د ط، ص305.

2-3 توسّعات الدولة المرابطية:

استطاع المرابطون ضم سجلماسة وغزو البلاد جزولة وفتح ماسة ثم توجهوا إلى تروادنة قاعدة بلاد السود ثم فتحها، ثم جاء دور أغمات بحيث تلقى يوسف التعليمات من الأمير أبي بكر وزحف نحوها وفتحت سنة 439[1].

أ- التوسّع في المغرب:

بعد تخلي أبو بكر ليوسف والتنازل عن الإمارة، قام يوسف ببناء مدينة مراكش 454هـ/1062م بدأ ببسط نفوذه على الشمال الغربي في إفريقيا، جهز يوسف الجيش على رأسه ابن عمه مزدلي[2].

وبعثه الى تلمسان ففتحها[3]. وفي السنة الموالية فتح مدينة جرسيف ومليلة وجميع بلاد الريف ومدينة نكوز واستكمل فتوحاته.

ومن ذلك أصبحت المغرب تحت حكم صنهاجة وقد تقاسمت بينها حيث سيطرت صنهاجة على الشمال على افريقية بينما صنهاجة الجنوب ملكت كل من المغربين الأوسط والأقصى[4].

ب- التوسّع في الأندلس:

بعد أن وحد يوسف بن تاشفين بلاد المغرب، وأقام دولة قوية تضم أقاليم القسم الغربي من المغرب لم يحاول أن يلقب بالخلافة، واكتفى بلقب أمير للمسلمين[5].

---

[1] عصمت عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 119-120.

[2] مزدلي هو أبو محمد مزدلي الذي حكم عدة مناصب فحكم غرناطة وقرطبة. وقاد الحملات ضد المسحيين القشتاليين إلى أن استشهد 508هـ/1015م. ينظر ابن القطان، نظم الجمان الترتيب ما سلف من أخبار الزمان تح محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص74.

[3] ابن ابي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص143.

[4] عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د ت، ص252.

[5] محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص48.

الجواز الأول: 479هـ– 1086م

بلغ المسلمون في المغرب ذروة القوة والنفوذ، حيث أن يوسف بن تاشفين قد ملك بلاد المغرب كلها وهذا ما مكنه من الوصول بالإسلام الى العدوة الأندلسية، في الوقت الذي تراجعت فيه هيبة المسلمين، وعانوا الى درجة أن بعضهم كانوا يدفعون المبالغ المالية للحفاظ على أمنهم[1].

الأمر الذي دعاهم للاستنجاد بيوسف بن تاشفين بالرغم من علمهم بحقيقة ضياع ملكهم.

وهو الأمر الذي صرح به ابن عباد المعتمد قال: "رعي الجمال عندي خير من رعي الخنازير". فلما عزم المعتمد الاستنجاد بيوسف فوافق ولقي القبول منه[2].

أعد يوسف العدة وجهز الجيش لنصرة أهل الأندلس، وقد طلب من المعتمد إخلاء الجزيرة الخضراء ليجعلها قاعدة له ولأسطوله وكان جوازه الأول سنة 479هـ – 1086م[3].

سار أمير المسلمين والمعتمد حتى أرض الى مكان يسمى بالذلاقة وهي بطحاء من إقليم بطليموس من غرب الأندلس وهنا التقى الجيش يوم الجمعة 475هـ. فوقع القتال بين الفونسو والمعتمد، في حين كان يوسف وجيشه معسكرين وراء ربوة. فلما هجم ألفونسو على المعتمد، سار يوسف الى خيام الفرنج فنهبها. وانتهت هذه المعركة بيوم واحد الجمعة 479هـ.

الجواز الثاني: 481هـ/1088م:

بالرغم من هزيمة الشنعاء التي حلت بألفونسو السادس في معركة الزلاقة 479هـ-1086م. إلا أن الروح الصليبية التي تجري في عروقه مكنته بعد سنة من التاريخ المذكور عن النهوض من جديد بجيش قوامه مستمد من الدول المسيحية تطوعا لنصرة اسبانيا الصليبية ضد الإسلام جهز ألفونسو حشد جيشه[4].

---

[1] عبد الرحمان ابن حجي، التاريخ الأندلسي من الفتح الى سقوط غرناطة، دار العلم، دمشق، بيروت، ط2، 1402، 1982 ص 45.

[2] عبد العزيز شاكي، التطور السياسي لدولة المرابطين في عهد علي (500هـ- 537هـ/1106-1143م) رسالة ماجيستر جامعة الجزائر 2، 2010-2011م، ص48.

[3] سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ص296.

[4]- شرقي أبو خليل، الزلاقة بقيادة يوسف بن تاشفين، دار الفكر للنشر، دمشق، ط2، 1980، ص59.

أزده فرسان حصن لبيط وبالغ في تهديد المعتمد حيث جاز هذا الأخير بنفسه إلى أمير المسلمين يطلب المساعدة منه فوعده بالجواز وبناء على طلب المعتمد للمرة الثانية جاز يوسف بن تاشفين إلى الأندلس جوازه الثاني سنة 481هـ/1088م إلى الجزيرة الخضراء [1].

وفي ربيع الأول 481هـ/1088م أقاموا الحصار على الحصن لمدة أربعة أشهر ليلا ونهارا. وبعدها قرر ألفونس تدمير هذا الحصن فهزمه، بعدما رفع يوسف عليه الحصار نتيجة صدور خلاف في الجيش الإسلامي عاد الجيش للمعتمد ورجع يوسف الى المغرب482هـ-1089م[2].

الجواز الثالث: 483هـ/1090م:

جاز يوسف إلى الأندلس جوازه الثالث سنة 483هـ/1090م برسم الجهاد[3] وزحف إليه الطاغية فهزمهم لكن هذه المرة لم يستعن بملوك الطوائف، وضم مملكة المعتمد بن عباد 484هـ/1091م.

وأخذ المعتمد أسيرا ومعه أولاده ثم نزل على قرطبة حتى فتحها سنة 484هـ وصارت بلاد الأندلس ملكا للمرابطين وأصبح بن تاشفين الآمر والناهي على كل من العدوتين الذي وسع من نفوذه .

الجواز الرابع: 496هـ- 1098م.

كان جوازه الرابع الى الأندلس لما أصبحت تحت حكم المرابطين في ذلك سرقسطة التي حكمها بنو هود. وقبل برسم ابنه تعيين ابنه علي خلفا له. حيث عبر هذه المرة بمعية ابنيه الأميران أبو طاهر تميم وأبو الحسن علي[4]. وأخذ يتجول وابنه في الأندلس ويورد صاحب الحلل الموشية

[1] أبي زرع، المصدر السابق، ص153.

[2] سعدون عباس، المرجع السابق، ص107.

[3] ابن الآبار، أعتاب الكتاب تح وتع صالح الأشتر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1980، ص233.

[4] مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ص 77-78.

تشبه بن تاشفين لبلاد الأندلس بالعقاب ثم أخذ البيعة علي بقرطبة498هـ-1100م حيث كان عليّ غائبا في سبتة، ثم عاد الى افريقية[1].

2-4 سقوط الدولة المرابطية :

توفي يوسف بن تاشفين سنة 500هـ/ 1106م بعد ترك يوسف بن تاشفين دولة قوية وكبيرة خلفه ابنه علي بن يوسف، ورغم ذلك تميز عهده والأمراء بالاضطرابات[2]ضعفت سلطة المرابطين في الأندلس وأخذت دولة الملثمين في الانتفاض والانقراض[3].

ومن أهم العوامل التي أدت الى سقوط دولة المرابطين: فقدانها الكثير من قادتها وعلمائها، أنها مرت بأزمة اقتصادية حادة نتيجة لانحباس المطر، وحلول الجفاف والقحط بالأندلس زوال الدولة واصطدامها مع جيوش الموحدين.

3- الدولة الموحدية :

3-1 مرحلة الدعوة والتأسيس

خلفت دولة المرابطين في حكم المغرب والأندلس دولة مغربية أخرى وهي دولة الموحدين وتأسست على يد محمد بن تومرت[4] ،وينسب الى قبيلة مرغة[5] إحدى بطون مصمودة التي تنسب إلى منطقة السوس جنوب المغرب[6] ابن تومرت ولد 475هـ/1082م بقرية إيجلي[7] بدأ رحلته في 500هـ. في طلب العلم[8] .

---

[1] مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص78.

[2] مسعود كواتي، اليهود في المغرب الاسلامي من الفتح الى سقوط الدولة الموحدين، دار قومة، ط2، ص116.

[3] علي محمد الصلابي، فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1. 2006/1434م، ص209.

[4] محمد بن تومرت هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن هود بن تحام بن عدنان بن سفيان بن صفوان بن جابر بن عطاء بن رياح بن محمد بن سلمان بن عبد الله بن الحسن بن علي أبي طالب والده يقال له عبد الله بن تومرت، ولد سنة 491 وتوفي 542هـ(ينظر إلى الزركشي تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح محمد ماصور، مكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966م، ص43.

[5] مبارك الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، دار الكتاب العربي ألفية، الجزائر، (د ط)، 2010.

[6] البيذق أبو بكر، أخبار المهدي ابن تومرت، تح عبد الوهاب المنصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص

[7] ابن القطان المراكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ص61.

[8] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص11.

حيث حل بقرطبة ودرس على يد القاضي أبي جعفر حمدين[1] ثم ارتحل إلى المهدية وأخذ عن الإمام الطرطوشي ثم انتقل إلى بغداد وأخذ عن الإمام الغزالي[2] ،وبعدها قصد مكة لأداء فريضة الحج وطلب العلم، وبعدها الى العراق[3] كما اتجه إلى المغرب الأقصى رفقة أصحابه منهم الحاج يوسف الدكالي، ومر بمهدية غيّر المنكر بها ثم مرّ بتونس وبعدها الى بجاية، وكان يتوقف بكل القرى والمدن التي يمر بها يقوم بنشر العلم ولأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [4].

والملاحظ أنه كان يدخل في صراعات مع الأمراء، التي أدت إلى إخراجه وطرده من المدن التي نزل بها بعد الصراع المرير في بجاية مع أمراء بني حماد، خرج ابن تومرت واستقر في قرية ملالة[5].

وعزم على تحقيق الوحدة الإسلامية في ظل الخلافة الموحدية[6]، وفي ملامة التقى بعبد المؤمن بن علي الذي كان متجها الى المشرق لطلب العلم. واستطاع ابن تومرت أن يصرفه عن هدفه ويقنعه بملازمة بعدما لمح فيه صفات الذكاء والنبوغ[7] واتخذه مساعد له وأصبح ملائما برفقته في جميع خرجاته[8].

ثم رحل ابن تومرت وطلبه أتباعه من ملالة إلى المغرب الأقصى إلى قصر لوا إلى تلمسان ونزلوا بأغادير في مسجد ما ثم اتجه الى فاس.

---

[1] ابن القطان، المصدر السابق، ص65.

[2] الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح، محمد ماضور، المكتبة العتيقة، ط2، 1966، تونس، ص20.

[3] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص12.

[4] أحمد مختاري العبادي، دراسات وبحوث تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة المهتدين، دار العربية، ليبيا، تونس، 1984م، ص105.

[5] البيدق، المصدر السابق، ص11.

[6] البكري، المصدر السابق، ص220.

[7] عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، ط1، 1982م، ص115.

[8] السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الاسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، جامعة الاسكندرية، ص193.

3-2 مرحلة التوسعات:

كانت مهمة عبد المؤمن[1] بعد تولى خلافة الموحدين كان عليه أن يقضي على دولة المرابطين ويضم بلاد المغرب الأدنى والأوسط الى المغرب خاصة حتى يصبح المغرب خاضع للموحدين[2].

وفي سنة 534هـ خرج عبد المؤمن من تينملل سنة 1132/526م. بجيش ضخم بلغ عدده نحو حوالي ثلاثين ألف مقاتل وزحف نحو الشمال حتى وصل الى جبال غمارة[3] ودخل حصن تازا الذي كان يحي بن مريم الزرجاني واليا عليها فقتل هو ومن كان معه من المرابطين[4] ثم سار عبد المؤمن الى درعة واستولى عليها كما استولى على حصن مدرجة ومنها سار إلى بلد جثجال وقتل أهلها ثم سار إلى بلده جثجال كما استولى في نفس العام (526هـ) على حصن مدرجة (102هـ)[5] وأيضا فتح الموحدون حصن تاسينيموت وبعدها عاد عبد المؤمن إلى تبذ ملل[6].

وفي فاس 539هـ وسجلماسة[7] وبعدها سار إلى مكناسة واتجه إلى سلا[8] وسبتة وأغمات[9] وطنجة (541هـ/ 1446م)، وكذلك سقوط مراكش (541هـ /1147م)[10].

---

[1] عبد المؤمن بن علي هو من قبيلة كومية وهي فرع وناني في الغالب كان يسكن غرب تلمسان لقب بأمير المؤمنين الكومي القيسي، توفي 88هـ/1163م، شمس الدين الذهبي سيد أعلام النبلاء، مج15، ص138.

[2] السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 782.

[3] محمد بن عبد الله عنان، دولة الاسلام في الاندلس، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990، ص225.

[4] ابن القطان المراكشي، نظم الترسب ما سلف من أخبار الزمان تح، محمود علي مكي: خط دار الغرب الاسلامي، ص225، 229.

[5] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص102.

[6] الحميري، المصدر السابق، ص 138.

[7] البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، ص79.

[8] سلا: مدينة في ساحل المحيط الأطلسي بينها وبين مراكش تقع على سواحل البحر أنظر الحميري، المصدر السابق، ص319.

[9] الادريسي، المصدر السابق، ص249.

[10] مراجع عقيلة غناي، قيام الدولة الموحدية، ص300-311.

وفي المغرب الأوسط والمغرب الأدنى دخل إلى مليانة[1] ثم فتح الجزائر[2] ثم قسنطينة[3]وبجاية سنة (547هـ-1152م)[4] وفي المغرب الأدنى فتح المهدية سنة (555هـ /1060م)[5].

وقام بفتح تاسيغمون[6] وفتح حصن مرزجة[7] حيث أن عبد المؤمن حارب المرابطين في منطقة السوس بالمغرب الأقصى وبعدما تمكنوا من الاستيلاء جبال الاطلس التي غلب عليها طابع القبلي غير أن المرابطين لم يكونوا على وعي تّام أن الحركة الموحدية خطيرة رجب القضاء عليها خاصة بعد الهزيمة في معركة البحيرة عام (521هـ/1030م)[8].

وبعد تولي محمد الخلافة بدأ تأسيس جيش قوي وبدأت مرحلة جديدة أسسها التوسع، دخلوا مدينة وهران وبعدما سقطت مدن كثيرة منها تلمسان[9] ويبدو أن عبد المؤمن كان يطمع في الأندلس الذي لم يخضع له بعد في أول عام (539هـ /1144م) بايعه ابن نيس ثم نكث في أواخر ذات له شريب وطريق الجزيرة الخضراء وانتصار ها في المغرب أعيان الأندلس يسوقون إلى الموحدين وينافسون في الهجرة إليهم فجاءت بيعته اشبيلية (541هـ /1147م) ولم يتفرغ عبد المؤمن من أمر الأندلس إلا بعد أن خلص له المغرب عم 543هـ /1148م وكان عليه أن يقضي على بقايا المرابطين في قرطبة وغرناطة وابن مردنيش في شرق الأندلس[10] واستطاع عبد المؤمن بن علي بعد ذلك أن يحتل افريقية

---

[1] الحميري، المصدر السابق، ص547.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع برج الكيفان، الجزائر، (د ط)ص40.

[3] البكري، المصدر السابق، ص63.

[4] مجهول رسائل الموحدية في إنشاء كتاب الدولة الموسنية، ج10، اعنى بإصدارها ليفي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941، ص ص 17- 22.

[5] الزركشي تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح، محمد ماضور المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966، ص ص 12-13.

[6] البيدق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين سنة 555هـ 1060م، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص37.

[7] الحميري، المصدر السابق، ص 330.

[8] صالح بن قربة، عبد المؤمن بن علي موحد بلاد المغرب عاصمة الثقافة العربية، د ط، الجزائر، 2007م، ص35-36.

[9] الإدريسي نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المج1، مكتبة الثقافة الرئيسية، القاهرة (د ط). القاهرة، 2002م، ص250.

[10] عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي تعظيماتهم ونظمهم دار الغرب الاسلامي (د ط) ص46.

ويطرد بن النورمانديين من تونس والمهدية ثم سيطر على الأندلس وما وراءها امتد ملكه بعد ذلك الى الحدود المصرية شرق المحيط الأطلسي غربا إلى الصحراء الكبرى جنوبا.

2-4 مرحلة التطور والازدهار:

مرّت دولة الموحدين بفترة قوة شملت حكم ابن يعقوب يوسف وابنه المنصور[1] وقد شهدت فترة حكمها أحداث وانجازات عظيمة ففي عهد يوسف تم استرجاع مرسية[2] وتولى الحكم بعد يوسف ابنه يعقوب المنصور[3] الذي بدأ حكمه بمحاربة بني عاينة[4] الذين تمكنوا من هزيمته والاستيلاء على بجاية وقلعة بني حماد[5].

كما شهدت فترة حكمه حدثا عظيما وهو انتصار الموحدين على النصارى في معركة الأرك سنة (591/1194م)[6].

2-5 مرحلة التراجع والانهيار:

انهزم الموحدون أمام النصارى ببلاد الأندلس في موقعة حصن العقاب 609هـ-1212م في عهد الخليفة الناصر حيث بدأت الدولة الموحدية في طور الانحلال والانهيار[7] وهذا راجع لعدة أسباب، نذكر منها: الضعف السياسي والحربي للموحدين وهذا راجع للاضطرابات الداخلية حيث دخلت الدولة الموحدية في صراع داخلي خلف الموحدين دماء وأموال[8].

---

[1] مبارك بن محمد الميلي، ج3، ص83.

[2] الحميري، المصدر السابق، ص ص 539-540.

[3] يعقوب المنصور هو يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن وأمه رومية تسمى ساحر وفي عهد واجهة مشكلة قيام اني غانبة، ينظر الى عبد العون الرضوان موسوعة تاريخ العرب، دار الاهلية، ج2، ط3، عمان، 2003، ص656.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، ص 43-44.

[5] السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص716-718.

[6] ابن أبي الزرع الفاسي، المصدر السابق، ص270.

[7] ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب تحقيق الكتابي محمد تاويت وآخرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1988م، ص125.

[8] السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 228.

وكذلك كثرة الثورات والتمردات الداخلية وكان أشهرها ثورة بني غانية في المغرب ومن أهم مظاهر التمرد التي واجهت الخليفتين يعقوب المنصور وخليفة محمد الناصر[1]بالإضافة الى تولي الخلفاء الضعفاء السلطة والانغماس في الشهوات وانهماكهم بملذات وجعلهم غير مهتمين بشؤون الدولة والحكم[2] وكذلك تسلّط الموحدين على الدولة ساعدوا الخلفاء في تسيير شؤون الحكم[3] وتفشي ظاهرة الفساد الإداري في أجهزة الدولة وتسلط الوزراء والعمال بالإدارة والحكم[4] بالإضافة إلى تضارب القوة الحربية بحيث أن الجيش الموحدي بدأ يفقد قوته في عهد الخليفة الناصر وتجسدّ ذلك من خلال معركة حسن العقاب[5].

كما تمكن المرنيين في المغرب الأقصى من الاستيلاء على مراكش والقضاء على دولة الموحدين.668هـ/ 1270م[6].

[1] راغب السرحاني، قصة الاندلس، مؤسسة اقرأ، ط1، القاهرة، 2011، ص230.

[2] محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص235.

[3] ابن أبي الزرع الفاسي، المصدر السابق، ص 230-232.

[4] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص269-270.

[5] نفسه، ص305.

[6] حسن مؤنس، معالم في تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة الأسرة الأعمال الفكرية، 2004م، ص216.

الفصل الأول

الجباية في عهد المرابطين

المبحث الأول: أوضاع الجباية قبيل عهد المرابطين.

المبحث الثاني: الإدارة المالية عند المرابطين.

المبحث الثالث: السياسة الجبائية عند المرابطين.

المبحث الرابع: موارد الجباية عند المرابطيين.

المبحث الخامس: نفقات الأموال المجباة في الدولة المرابطية.

1-أوضاع الجباية قبيل عهد المرابطين:

كان المغرب الأقصى قبل منتصف القرن الخامس هجري/ الحادي عشر الميلادي يتكون من إمارات زناتية متنافرة ومتناحرة فيما بينهما في صراع داخلي، وترتب عن الصراع القائم بين الإمارات والتنافس عن السلطة انعدام الأمن كلياّ، وأدى ذلك إلى انتشار اللصوصية، وقطع الطرق لاسيّما وأن الإمارات الزنّاتية، تقع على أهم طرق التجارة فقام سكانها بقطع الطرق وفرض الإتاوات على التجار وكان أشدهم في ذلك توالي اليجفشي وابنه المهدي[1] فأصبح عبور الممرات والطرق نوعا من المغامرة وتسبب ذلك في تدهور حركة التجارة كما تدهورت بعض المراكز التجارية مثل سجلماسة وغيرها[2].

نجم عن تلك الفوضى السياسيّة والحروب المستمرّة وغارات البدو من زناتة على السهول الزراعية وعجز أمراء زناتة عن حمايتها، فكادت تفقر على أيديهم فكثر الهرج في المغرب واشتد الغلاء به[3]. ووضح لنا ابن "القاضي" صورة توضح مدى الفوضى السائدة والضائقة التي اجتاحت البلاد في أواخر حكم الزناتين" كثر الخوف في البلاد وتبدل الرخاء بشدة الأمن بالخوف، والعدل بالجور، فاتصل الجوع والغلاء، وعدمت الأقوات[4] ولم يكن الأندلس أحسن حالا من المغرب قبيل ظهور المرابطين اليه إذ كان في غاية السوء والتدهور بسبب ما كان عليه من التفكك السياسي تحت حكم دّول الطوائف الذين انغمسوا في حياة اللهو والترف. وأثقلوا رعاياهم بالمغارم والضرائب لكي يتمكنوا من دفع الإتاوات التي فرضها عليهم ألفونسو السادس كسبا لسلمه وموادعته وردع الخطر القشتالي على عروشهم[5].

واصل المرابطون جهادهم في شرق الأندلس، فاستردوا بلنسية سنة 495هـ/1102م وبذلك تمكن يوسف بن تاشفين من توحيد المغرب والأندلس تحت سلطة واحدة عاصمتها مراكش بحيث

---

[1] مجهول: مفاخر البربر، دراسة وتح، عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطلبة والنشر، الرباط. ط1، 2005، ص146.

[2] الإدريسي: صفة المغرب، ص61.

[3] ابن القاضي، المرجع السابق، ص49.

[4] المرجع نفسه، ص338.

[5] النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، مج 11، ج (24) تح عبد المجيد ترحبني، مشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص226.

تفقد يوسف أحوال الأندلس ليضع أسس الدولة المرابطية لتنعم بذلك منطقة الغرب الإسلامي بالاستقرار والازدهار فعم الأمن والأمان الذي حرمت منه سابقا[1]، وبدأت العدوتين تعرف نشاطا تجاريا واسعا بعد أن ساد الأمن وخفت الضرائب والمغارم التي جبل أهالي العدوتين.

2-الإدارة المالية عند المرابطين:

حرص ولاة الأمر منذ تأسيس الدولة المرابطين على تنظيم الشؤون المالية وفي مقدمة ذلك إعداد الذي يتولى النظر في النواحي المالية.

2-1 الدواوين المالية:

أنشأ ولاة الأمر بالمغرب الأقصى الدّواوين منّذ أن تأسست دولة المرابطين وذلك لمعاونتهم في تصريف شؤون الدولة[2] حيث يقول الماوردي " موضوع لحفظ ما يتعلق بالسلطة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال"[3] ،ومن هناك كان لديوان أهمية كبرى وخاصة ما يتعلق بأموال الدولة وحقوقها وحصر جنودها ومرتبات لذا جعل ابن خلدون الديوان ووجوده من الأموال اللازمة الملك يقول في مقدمته " أعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج وإحصاء العساكر لأسمائهم وتقدير أرزاقهم"[4].

وحين قامت الدولة المرابطية اتخذ يوسف بن تاشفين الدواوين سنة 464هـ/1071م[5] حيث يقول ابن عذارى "فدّون يوسف بن تاشفين سنة 464هـ الدواوين ورتّب الأجناد وطاعته

[1] حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين صفحة مشرفة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي د ت ، ص38.

[2] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 145.

[3] الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تح احمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1989م، ص199.

[4] ابن خلدون، المصدر السابق، ص 243.

[5] حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص146.

البلد" ومن هذه الدّواوين تلك المتعلقة بالشؤون المالية وهي ديوان الغنائم ونفق[1] الضرائب وديوان الجباية وديوان مراقبة الدخل والخرج"[2].

وكانت هذه الدّواوين ديوان الرسائل والإنشاء يرأسه موظف كبير يعرف بالكَتّاب وبجانب هذا الديوان كانت هناك الدواوين الخاصة بمالية الدولة بجانب ديوان الإنشاء ،كان ديوان الجيش يتفرع إلى دواوين لكل منها اختصاصه[3] بالإضافة إلى ديوان التمييز وديوان الإشراف على النواحي المالية ويعرف بصاحب المشرف[4].

وهكذا اختص ديوان الإشراف على شؤون الجند والتبعيّة اللازمة لهذا الجيش، وهذا الالتزام بوجود دواوين يتماشى مع طبيعة الدولة العسكرية حيث كانت الأعمال العسكرية في المغرب والأندلس تستغرق الجزء الأكبر من اهتمام الخلفاء[5].

كما تعددت مصادر الدخل للدولة المرابطية والتي كانت تنفع بها الدولة لسد حاجياتها سواء من ناحية النفقات أو إنشاء مرافقها الاجتماعية والعسكرية وشملت عدة أوجه منها:

2-2 وفرة الدخل المالي:

ساهمت المصادر المالية المتنوعة والتي كان يحصل منها ولاة الأمر من المرابطين على الأموال اللازمة والتي مكنتهم من تحقيق ما كانوا يرجونه من تجهيز حملات وإقامة منشآت والإنفاق على أوجه الإصلاح والتعمير في أرجاء الدولة المترامية الأطراف ،حيث كان الدخل في دولة المرابطين فيما احتاجه أمير المسلمين يوسف بن تاشفين من أموال لإنفاق على ذلك أنه ترك في خزينة الدولة بعد وفاته مقدار كبير من المال[6].

---

[1] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص32.

[2] حسن علي حسن المرجع السابق، ص185.

[3] نفسه ، ص147.

[4] ابن عذارى المراكشي، مصدر سابق، ص158.

[5] حسن علي حسن، نفسه، ص 148.

[6] نفسه، ص208.

وقد اتّبع المرابطون سياسة عادلة صارمة تدعو إلى معاقبة الولي أو العامل إذا أساء التصرّف ولاسيما في الأمور المالية وكانت مراقبته دقيقة وحسابه عسير اتجاه هؤلاء في حال إخفاقه فلم يترددوا في حبس مصادر الأموال من التلاعب أو التسيب في عمله[1] ،ولاسيما في الأمور المالية وكانت مراقبتهم دقيقة وحسابهم عسير تجاه هؤلاء في حال إخفاق.

2-3 العملة:

إنّ العملة في الدولة المرابطية هي الدينار الذهبي الذي كان عماد وأساس الدولة وقد ظلّت هذه العملة المرابطية الذهبية عدة قرون حتى بعد سقوطها[2] ،كما استخدم المرابطون العملة الفضية المعروفة بالدرهم الفضي[3] حيث أنشأ ابن تاشفين دُورا لصك النقود في مراكش عام 464هـ-1072م وضرب منها دراهم زنة واحد درهم وربع من عشرين درهما للأوتية وهو الدرهم الجوهري[4].

وكتب على الوجه لا اله إلا الله محمد رسول الله ومن يتبع غير الإسلام دينا فلا يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين أمير المسلمين يوسف بن تاشفين كتب على الظهر الإمام عبد الله أمير المؤمنين وضرب هذا الدينار بمراكش[5].

2-4 المسؤولون عن الشؤون المالية:

أطلق على المشتغلين في الشؤون المالية لقب الكتاب وهم من يقومون بتدوين المسائل المالية المختلفة والعمال هم الذين يقومون بجبايتها وقد استخدم أمير المسلمين علي بن يوسف الروم في جباية الأموال[6] يقول ابن الخطيب: "وهو ابن علي من يوسف بن تاشفين أول من استعمل الروم

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص211.

[2] محمد عبد المنعم، حسن التاريخ السياسي والحضاري للمغرب (ط1)، المرجع السابق، ص 317-320.

[3] حسن علي حسن ،المرجع نفسه ،ص215.

[4] سعدون عباس نصر الله، المرجع السابق ،ص178.

[5] نفسه، ص178.

[6] حسن علي، المرجع نفسه، ص 156.

المغرب وأوكلهم وقدمهم على جباية المغارم"[1]، كما تطورت الوظائف المالية واتضحت صورتها وصار هناك وزير مسؤول عن الشؤون المالية[2].

أ- صاحب الأشغال: هو صاحب الأشغال الخراجية[3] وهو صاحب الأموال والخراج وظيفته استخراج الأموال وجمعها وضبطها ثم تنفيذها على قدرها .

ب- صاحب ديوان الأعمال المخزنية: الذي يتمتع بسلطة كبيرة فهو يراقب إيراد الدولة ويشرف على الدخل والمتصرف وله الحق في الإشراف على العمال ومحاسبتهم والفيض عليه وله معاونيه في جميع الأقاليم يسمون المشرفين والمشرفون بدورهم معاونين[4].

ج- متولي الجباية: هو المختص بتحصيل الضرائب والجزيات[5].

د- متولي المستخلص: هو المشرف على أموال الخليفة والمحافظة عليها وتحميل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل[6].

[1] ابن الخطيب، المصدر السابق، ص 71-72.

[2] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 155.

[3] أحمد المقري، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب تح احسان عباس دار صادر بيروت، 1408هـ/1988، ج1، ص217.

[4] صالح بن قربة، عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدين، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991، ص85.

[5] صالح بن قربة، المرجع السابق، ص85.

[6] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 189.

3-السياسة الجبائية عند المرابطين

3-1العمال المشرفون على الجباية ومراقبتهم:

حرص الحكام والأمراء على جباية الأموال حتى لا يضيع منها شيء، وكانوا يراقبون مستخلصي الضرائب مراقبة دقيقة، ويحاسبونهم حسابا عسيرا، إذا ما اعتزلوا الخدمة ويعرضونهم لمصادرة الأموال والسجن إذا رأوا منهم تقصيرا، كما هو معلوم أنّ دولة المرابطين دولة قامت وتأسست على دعوة دينية تلتزم أحكام الشرع في سياستها العامة، وهذا الذي لاحظناه عند عبد الله ابن ياسين، ويوسف بن تاشفين في سياستهما المالية وفي جباية الضرائب، ونتج عن هذه السياسة وفرة مالية تجمعت لهما، وساهمت في تقوية الدعوة وبناء الدولة في بلاد المغرب ،وتوسعها وترامي أطرافها، واختلاطهم بالعناصر الأندلسية، التي كانت تعيش الترف في الحياة، فقد تغيرت طبائعهم وعاداتهم وراحوا يقلدّون أهل الأندلس في سياسة الدولة والتي كانت تعتمد على البذخ والإسراف أكثر منها على حسن التدبير، فكثرت النفقات التي لم يعد بيت المال يتحملها، فعملوا على فرض الضرائب والمكوس، وراحوا يقبلونها إلى عمال السوء الذين بدورهم لم يكن يهمهم إلا جمع المال، وأداء ما تعهدوا بأدائه إلى بيت المال، والحصول على فائض ما يفضل لهم من هذه المغارم[1].

هذه السياسة قد أضرت بالرعية، التي أثقلت كاهلها هذه الأصناف من الضرائب، فقلت أيديهم عن الاعتمار والعمل وتركت الصنائع وخدمة الأراضي الزراعية، لأن كل شيء أصبح متقبلا في دولتهم جليلا كان أو حقيرا[2].

3-2 موعد جباية الأموال:

إن موعد جباية الأموال عند المرابطين كان في كل عام خاصة بالنسبة للزكاة والجزية المفروضة على أهل الذمة وأن جباية الأموال في الدولة كانوا يصعدون إلى الجبل في كل عام لجباية ما على

[1] طويلب عبد القادر، النظام المالي الجبائي عند المرابطين وأثره السياسي نظام القبالات نموذجا، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 7 ، ديسمبر 2014، ص ص 260 -261.

[2] المرجع نفسه، ص 262.

الرغبة من الأموال. أما الخراج الذي فرضه الخليفة عبد المؤمن بالنسبة للمغرب فإن أمواله كانت تجبى سنويا[1]. أما فيما يخص الغنيمة كان هناك توسعات وانتصارات بينهما العشور فإنه كان مرتبطا بالتجارة وحركة التجار[2].

3-3 مناطق جباية الأموال:

إنّ المناطق التي تجبى منها الأموال في الدولة المرابطية كان ذلك في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن [3]فقد أشار المراكشي الى هذه المناطق بقوله :وكان يرتفع إليه إلى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن خراج افريقية وحملته في كل سنة مائة وخمسين بغلا هذا في افريقية ،وحدها بجاية وأعمالها وتلمسان وأعمالها والمغرب وحد عمل المغرب عندهم الذين يطلقون عليه هذا الاسم من مدينة تدعى الرباط تازا إلى مدينة تدعى مكناسة ومدينة سلا وأعمالها وسبتة وأعمالها وأعمال مراكش أيضا في نهاية السنة[4] ،وهي تختلف عن القائمة السابقة في أن مراكش تضم منطقة فاس وتادلا والسوس، وجعلهم منطقة واحدة أطلق عليها اسم لفظ المغرب وكان جني الأموال من الأقاليم التالية: فاس، تلمسان، سبتة، طنجة، مراكش، أغمات، سجلماسة[5].

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص150.

[2] فطيمة حوة، مذكرة، نظام جباية الأموال عند الموحدين 540- 620هـ/ 1123- 1145م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، 2011- 2012م، ص92.

[3] فاطمة حوة، المرجع نفسه، ص 93.

[4] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص155.

[5] حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص191.

4- موارد الجباية عند المرابطية:

4-1 الزكاة :

لغة: النماء والزيادة[1] والريع، وزّكا الزرع، أي نمّا[2] الزكاء ما أخرجه الله من الثمر وقيل الزكاة الصلاّح وقال بعضهم سميت الزكاة لأنها الطهارة[3] والحجة في ذلك قوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [سورة التوبة] [4].

اصطلاحا: عرفها الفقهاء: مصطلح الزكاة بعدة تعريفات نذكر منها ما يليس عرفها الحنفية بأنها تمليك مال مخصوص لمن يستحقه لشروط مخصوصة[5] وعرفها المالكية بأنها إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصيبا لمستحقيه إن تم الملك والحلول[6].

ونجدها ذكرت في القرآن لقوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ [سورة البقرة][7].

أ-الزكاة على عهد المرابطين:

هيأ الله لأهل المرابطين ويسر لهم أمر تعظيم شعيرة الزكاة[8]، باعتبارها المصدر الأساسي في البناء، بإتباع أصول الشرع فلهذا وجب على الرعية إخراجه.

كانت الدولة المرابطية تدعو لنشر الإسلام، وقد عمل حكام الدولة على اقتصاص الزكاة وكان من بينهم ابن ياسين يقتص الزكاة من كل قبيلة يغزوها ويؤكد ابن ابي زرع ذلك في قوله: " قام عبد الله بن

---

[1] محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية دار الشروق، بيروت، 1990، ص 269.

[2] بلعربي (ابي بكر) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تح محمد عبد الله ولد كريم، ج1، دار الغرب الاسلامي بيروت. ط، 1992، ص450.

[3] محمد عمارة، المرجع السابق ،ص 38.

[4] التوبة، الآية 103.

[5] الجزيري عبد الرحمان، الفقه على المذاهب الأربعة تح، أحمد فريد المزيدي ومحمد فؤاد رشاد، ج1، المكتبة التوفيقية، د ط، ص560.

[6] بن طاهر الحبيب الفقه المالكي وأدلته ج1-2 مؤسسة المعارف بيروت، ط5، 2007، ص05.

[7] البقرة، الآية 43.

[8] يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص500.

ياسين بالزام كل البلاد التي يقوم على فتحها بتسديد الزكاة [1]ويورد أحسن بولعسل في قوله: " لا شّك أن ابن ياسين قد جبي الزكاة بمختلف أنواعها كالركاز[2] والمعادن[3]، والتبر [4]والحلي وأموال اليتامى والإرث[5] والعروض[6] وغيرها تنّوعت المعادن في الدولة المرابطية وذلك لسيطرتها على مراكز الذهب بدءًا من سلجماسة وأودغست إضافة إلى أغمات وتامسنا والسودان[7] ولذلك لشساعة الرقعة الجغرافية،أما الفضة فكثرت صدقاتها في بلاد المغرب حيث كان بها الكثير من معادن الفضة أما ثمار النخيل وجدت بكثرة في صحراء المرابطين وبكثرة في سلجماسة أما العنب وجد في المغرب والأندلس وزكاتهما العشر[8] سار أمراء المرابطين على نهج عبد الله بن ياسين في تحصيل الزكاة ،ولكن مناطق جباياتهم كانت أوسع وأوفر دخلا بالرغم من ذلك إلا أنها لا تكفي لسدّ الحاجيات[9]

4-2 الخراج:

لغة: الخرج والخراج ،فالخرج مصدر والخراج اسم لما يخرج أما الفرق بين الخرج والخراج أن يكون الخرج على الرؤوس والخراج على الأرضين [10].

[1] ابن ابي زرع، المصدر السابق، ص128.

[2] المال المركوز تحت الأرض سواء كان معدنا ينظر: الشرباصي، المعجم الاقتصادي. دم 1081، ص209

[3] مالا يخرج إلا بعلاج كالذهب والفضة وغيرها ينظر الشرباصي، المرجع السابق، ص 428.

[4]القتاب من الذهب والفضة قبل أن يصاغ ينظر ابن منظور، المصدر السابق، ج6، ص416.

[5] ابن منظور، المصدر السابق، ج2، ص57.

[6] المقصود بها عروض التجارة أي سلعها من غير النقدين الذهب والفضة ينظر محمد عمارة، المرجع السابق، ص475.

[7] الحبيب الجنحاني، المجتمع الغربي الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية. عالم المعرفة، الكويت 2005، ص 255.

[8] الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح أحمد مبارك البغدادي، مكتبة دار ابن فتيبة الكويت، 1989، ص150.

[9] الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص ص 223-224.

[10] المرجع نفسه، ص224.

اصطلاحا: يقصد المعنى الخاص للخراج حيث يحصر الخراج بالضريبة المعروضة على الأرض الزراعية وهذا ما عرفه الما وردي الخراج يقوله" هو ما وضع على رقاب الأرض من صرف تؤدى عنها[1].

أ-الخراج في عهد المرابطين :

يعتبر الخراج مصدر مهم لمداخيل الدولة المرابطية باعتباره تما مثنى الفتوحات الإسلامية منذ عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه. لذا قامت الدولة المرابطية قامت على مشروع ديني لذا تنوعت دخل الخراج بتنوع الأراضي. لقد فتح المرابطون عنوة كثيرة مقارنة بالأراضي التي فتحت صلحًا كل من اشبيلية وبياسة[2] ،وابدة وحصن البلاط وشقورة وقدمونة. وهذه الأراضي تؤول ملكيتها للدولة ويفرض على سكانها دفع الخراج كما ينظر إليه أنه إيجار للأراضي[3]فرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخراج على سواد العراق حيث لم يجدده بمبلغ معين بل تركه للاجتهاد للأئمة [4].أما الأراضي المفتوحة صلحًا فنجد سلا وتلمسان ومكناسة. كما أورد عز الدين أحمد موسى أنه الخراج في دولة المرابطين عبارة عن جزء من الضرائب [5].لذلك ذكر المراكشي في حديثه عن يوسف بن تاشفين أنه لم يفرض طيلة حكمه خراجًا.

4-3الغنيمة :

لغة: أغنمه الشيء أي جعله غنيمة وغنمته تغنيما إذ نقلته ومنها المغنم والغنائم [6].

اصطلاحا: الغنيمة ما نيل أهل الشرك عنوة أي قهرا أو غلبة والحرب قائمة وقد زاد بعض العلماء قيد على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله قال يحي ابن آدم القرشي " حدثنا الحسن سمعنا أن الغنيمة ما

---

[1] ابن رجب الحنبلي (ابي الفرج عبد الرحمان بن أحمد)، الاستخراج الأحكام الخراج، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ص3.

[2] مدينة بكرى بالأندلس بينهما وبين أبدة فرسخان مشهورة بالزعفران الذي تصدره لبلاد المغرب ينظر: الحميري، مصدر السابق، ج1، ص 518.

[3] الحبيب الجنحاني المرجع السابق ،ص 226.

[4] الحميري، المصدر السابق،ص90.

[5] عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، بيروت، ط1، 1983، ص ص 168-169.

[6] ابن منظور، المصدر السابق، ج37، ص3307.

غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه عنوة [1] قال تعالى : ﴿**وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آَيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**﴾ [سورة الفتح][2].

أ-الغنيمة على عهد المرابطين:

إنّ المرابطين نجحوا في كثير من الحروب التي قادوها مما نتج عن تلك الحروب مغانم جمة في كل نجاح حققوه ،حيث أن هذه المغانم أصبحت مصدر دخل مهم كما تنوعت المغانم المرابطين من مال وسلاح وماشية وغيرها، وكان ابن ياسين يغنم من كل قبيلة يغزوها بأموال لمتونة[3].

وعندما انهزم يوسف الأثفش في معركة الزلاقة 1479هـ-1186م فحكى أنّ العساكر أقامت بالموضع أربعة أيام تجمع الغنائم [4]. فملكوا كل مال الفرنج وسلاحهم ودوابهم ،كما حصل المرابطين على غنائم وأموال على غنائم لا تحصى عندما دخلوا قلعة إقليش 502هـ- 1108م.وفي سنة 506هـ/1108م[5].استحوذوا على غنائم وادي الحجارة[6] وغيرها من الغنائم التي تحصلوا عليها من خلال توسعاتهم ،لذلك فإن الغنيمة ذات مصدر هام للدولة تكمن نتيجته في المعارك وشاسعة الرقعة للمرابطين. لقد شغلت الغنيمة دورا كبيرا من واردات الدولة. لذا أصبحت مصدر مهم بل قوي[7].

---

[1] يحي ابن آدم القرشي، الخداج، تح حسين مؤسس دار الشروق، القاهرة، ط1، 1987، ص58.

[2] الفتح، الآية 20.

[3] السلاوي، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج2، المصدر السابق، ص165.

[4] عادل عواد الطائي، الصفوف والخدمات في جيش دولة المرابطين (430-539/1038-1144م مجلة عدد 19. 2012، ص436-437.

[5] سلامة محمد سليمان الهدفي، مدخل الدراسات تاريخ الأندلس، الجامعة الأردنية، د ط، 2010، ص70.

[6] عواد الطائي، نفسه، ص436.

[7] سلامة محمد الهدفي، نفسه، ص117.

4-4 الفيء:

لغة: هو الرجوع يقال: فاء إلى كذا وهو يفيء فيئًا. ومنه للظّل الذي يكون بعد الزوال فيء، في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [1].

اصطلاحا: هو ما اجتبى للمسلمين من أموال الكفار من غير الحروب ولاجهاد وليس فيه الخمس[2].

أ-الفيء في عهد المرابطين :

لقد تحصل المرابطون على الفيء وأعدّوه من مداخيل الدولة إلاّ أنه لا يرتقي إلى منزلة لان أغلبية البلاد فتحها عنوة إلا أنهم أفاءوا كل أرض دخلوها سلما أو لأسلم أهلها. مثل ما حدث مع الروافض الجليّة عندما حاربهم أبو بكر إلى أن اتبعوا السّنة وجعلوا أموالهم فيئًا للمرابطين [3].

تحصل المرابطون على الفيء من خلال ما وجد في القصور عبد الله بن بلكين الصنهاجي صاحب غرناطة وهذا ما ذكره ابن الأثير في قوله :"بعدما غدر يوسف عبد الله دخل قصوره ووجدها مليئة بأموال والفخائر ما لم يحويه ملك من قبله بالأندلس ".

الجدير بالذكر هو أن الفيء مصدر مدر للأموال. خاصة في بلاد الأندلس لما يملكه ملوك الطوائف من أموال وغيرها بحيث أن الفيء يأتي في المركز الثاني بعد الغنيمة وهو من المصادر التي تعود بالفائدة على المسلمين[4].

4-5 الضرائب (المكوس):

لغة: جمع ضريبة واحدة من الضرائب التي تؤخذ من الأرصاد[5].

اصطلاحا: إتاوة يأخذها الملك ممن دونه ويؤيدها العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه[6].

---

[1] سورة البقرة، الآية 226.

[2] أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص30.

[3] حامد محمد خليفة، انتصارات يوسف بن تاشفين 400هـ-500هـ/1109-1106م، مكتبة الصحابة الامارات، ط1، 2004، ص30.

[4] ابن الأثير المصدر السابق، ص447.

[5] ابن منظور، المصدر السابق، ج28، ص2570.

[6] الشرباصي، المرجع السابق، ص246.

أ-الضرائب في عهد المرابطين:

إنّ المغاربة عانوا كثيرا من الضرائب التي فرضها حكام الزناتة وأيضا ملوك الطوائف في الأندلس الذين فرضوا مختلف الضرائب عليهم [1] إلى أن جاء المرابطين غيرّوا النظام واقتصروا على ما أفرده الشرع من الزكاة وعشر وخمس وجزية [2]على أهل الذمة ويؤكد علي محمد لبياتي حيث قال : قام المرابطون بقطع جميع الضرائب التي فرضها حكام الزناتة واقتصروا على الزكاة والتجارة. وهي الضريبة الشرعية[3].

وكان ابن ياسين يقسم البلاد إلى ولايات في كل ولاية عامل [4]وسمّوا بالجباة[5]وألغى يوسف بن تاشفين جميع الضرائب الغير الشرعية التي فرضها الزناتيون في المغرب وملوك الطوائف في الأندلس واتبعوا النظام المالي يقوم على قواعد الشرع[6] ويورد سعدون عباس نصر الله في قوله "ألغى الأمير يوسف في مملكته جميع الضرائب غير شرعية التي كان قد فرضها الزناتيون في المغرب [7] أما في الأندلس فيؤكد ابن خلدون " لما جاز يوسف بن تاشفين جوازه الثاني 480هـ، رفع المكوس والمغارم

[1] عيسى بن الذيب، المغرب والأندلس في عهد المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية 480- 540هـ/ 1156-1145م، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الوسيط لقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1429-1430هـ/ 2008-2009م، ص ص 312-313.

[2] عصام الدين الفقهي، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشروق، د ت. القاهرة، ص220.

[3] بيان علي محمد البياتي، النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرنيين 3-5هـ/ 9-11م، ص127.

[4] أحسن أبو لعسل، الضرائب في المغرب الإسلامي حتى سقوط الموحدين، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص162.

[5] ابن خلدون، المصدر السابق، ص470.

[6] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص182.

[7] سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس في عهد يوسف بن تاشفين، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص ص 178-179.

وتحدى المعدلة [1]وألقى ضريبة الحج في الموسم [2]كما أن يوسف بن تاشفين فرض الضرائب على المغرب والأندلس [3].

1-ضريبة المعونة:

هي عبارة عن إعادة مالية للدولة تفرضها على الرعية حتى تتمكن من توفر الظروف الملائمة لمواصلة الجهاد [4] حيث استنجد يوسف بن تاشفين من أهل الأندلس من أجل الإعانة [5]وذلك عن طريق إرسال القضاة بالأندلس ليطلب منهم تسديد ضريبة المعونة لصرفها في شؤون الجيش [6]يذكر حميد عبد المنعم "أنّ يوسف لم يقتصر على ضريبة المعونة على أهل الأندلس فحسب بل على بلاد المغرب[7] أيضا ويذكر ذلك القادري بودتشيش غير أحد الفقهاء تجرأ على معارضته، وكتب له رسالته الشهيرة التي طلب منه أن يقسم في الجامع بحضرة أهل العلم بأن ليس درهم واحد في بيت المال[8].

2-الفريضة:

مقدار من المال فرضه يوسف بن تاشفين على اليهود، بالإضافة إلى الجزية[9]. حيث يقول حسن حافظي علوي فرض على اليهود فريضة بالإضافة إلى الجزية ،[10]وكانت الضريبة باهضة الثمن بلغت منه ألف دينار والسبب هو تعسف يوسف بن تاشفين في هذه الطائفة اليهودية نتيجة لدور الذي لعبته بين المسلمون والنصارى.

---

[1] حمدي عبد المنعم، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص17.

[2] ابن خلدون، المصدر السابق، ص470.

[3] ابن خلدون، العبر المسمى، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح. خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000، ج06. ص246.

[4] أحسن أبو لعسل، المرجع السابق، ص162.

[5] علي أدهم المعتمد بن عباد، مكتبة مصر، ط2، د ت، الإسكندرية، ص ص 249-250.

[6] حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص162.

[7] نفسه، ص317.

[8] القادري بو دتشيش، مباحث في تاريخ الاجتماعي في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ص208.

[9] سعدون عباس، المرجع السابق، ص 177.

[10] حسن حافظي علوي، المرابطون الدولة الاقتصاد المجتمع، ط1، جذور الرباط، 2007، ص ص 96، 97.

أما السبب الثاني قيل أن يوسف بن تاشفين وصلته وثيقة تنص أن اليهود مجبرين على اعتناق الإسلام وكانوا يدفعونها حفاظا على يهوديتهم [1].كما أن الحروب كانت قائمة بين المرابطين والنصارى في الأندلس حيث أضحى المرابطين يحاربون في العدوتين وهذا الأمر أنهك الخزينة الدولة ودفعها فرض الضرائب لسد حاجياتها الراهنة [2].فتعددت مداخيلها من مكوس وإتاوات مخصصة للبناء [3].

3-ضريبة العشور :

هي ضريبة جمركية فرضت على السلع التي يتاجر بها تجارة الخارجية ،فكان رئيس الجمارك يحدد وقت فتح الميناء بحيث يضرب التجاري المكاتب الموجودة في الميناء أما أهل الذمة فكانت الضريبة تفرض على سلعهم التي يتجاوزون بها الحدود أو أبواب قبل دخول المدينة إليها[4]ويقوم على جبايتها بحال خصصوا لهذا الغرض أطلق عليهم اسم رجال الجمارك[5].

4-ضريبة التعتيب والتعطيب.

فرضها علي بن يوسف في أعقاب غزوة ألفونسو بالأندلس سنة 519هـ-1125م[6] ويخصص دخلها للإقامة أسوار قديمة[7]حيث يقول المراكشي: بإضافة إلى ضريبة التعتيب التي ظهرت على عهد المرابطين[8] وكان المخصوص بهذه الضريبة هي بلاد الأندلس وتحديد بعض المدن الهامة مثل المرية[9] .

[1] سعدون عباس، المرجع السابق، ص 177.
[2] سلامة محمد سليمان الهدفي، المرجع السابق، ص 294.
[3] أحسن بو لعسل، المرجع السابق، ص162.
[4] علي محمد الصلابي؛ المرجع السابق، ص203.
[5] عبد القادر بوتشيش، المرجع السابق، ص207.
[6] حمدي المنعم، المرجع السابق، ص318.
[7] عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص91.
[8] المراكشي، المصدر السابق، ص318
[9] حمدي عبد المنعم، نفسه، ص 318.

5-القبالات :

هي الضرائب غير شرعية تدفع بيت المال إما في المغرب أو الأندلس وأصبحت تطلق على الرسوم التي كانت تفرض على أهل الحرف أو بائعي السلع وأنواع مختلفة [1].

5- نفقات الأموال المجباة في الدولة المرابطية:

5-1 نفقات الجيش :

يحتل الإنفاق على الجنود ومعداتهم سواء كانوا في البر والبحر الأوفى من الدخل المالي، باعتبار أنّ الجهاد احتل ركنا هاما من نشاط ولاة المرابطين ،كما اهتم المرابطون على إنشاء بيت المال الذي خصص للإنفاق على الجيوش [2]كما اهتم المرابطون بتربية جنودهم تربية جهادية ،كما يعود الفضل للأمير يوسف في تنظيم الجيش المرابطي[3].وبذلك كثرت مصاريف بيت المال على الجيش مع تعاظمه وكثرت قوة معاركه وقد وصفه صاحبه الحلل الموشية :إن الجيش المرابطي فكان من قبل مع الأمير تاشفين لمرابطون وأصحاب تقدمهم البنود البيض[4] لم يكن للمرابطين ديوان خاص بالجيش على ما يظهر. فكانت الجيوش تحشد بواسطة العمال والقواد عندما تدعوا الضرورة إلى ذلك [5].

أ-مرتبات الجند :

شكّلت المرتبات والأرزاق المصدر الثاني من أوجه الانفاق من بيت المال، لذا جمعت رواتب الجند بين الراتب الشهري والإقطاع العسكري [6]، حيث بلغت رواتب الجيش النظامي 5دنانير شهرية لكل فارس مع نفقته وعلف فرسه ويقول ابن الخطيب خمسة دنانير في الشهر لصارت مرتبات الجند مائتي

[1] حمدي عبد المنعم ،المرجع السابق ، ص91.

[2] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص208.

[3] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص196.

[4] عصمت دندش، المرجع السابق، ص 144.

[5] نفسه، ص 145.

[6] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص208.

ألف دينار ولاشك أن هذا مبلغ كبير سوى ما تتكفله الخزانة من عتاد وسلاح ومؤون تزود بها جنودها [1].

ب–الأسطول :على الرغم من اهتمام المرابطين بالأسطول ،وبروز سياستهم المتوسطية في أوضح صورها[2] الأمير يوسف بأهمية الأسطول البحري، وبدأ يهتم مما استلزمه كثير من النفقات لتشديد وتجهيز [3] العديد من المراكب والسفن ليمر بها إلى الأندلس، حتى كون أسطول فيه قطائع من النقل منه ما هو مخصص للجند ،ومنه ما خصص للسلاح وحتى المواشي [4] واختصت أسرة بني ميمون بقيادة أسطول المرابطي منذ عهد الأمير يوسف بن تاشفين[5]وكانت المرية من أكبر موانئ الأسطول المرابطي في الأندلس وكان بها دار صناعة للسفن، ثم دانية التي تعتبر كذلك مقر قيادة الأسطول المرابطي في الأندلس [6].

وشملت عناية المرابطين للأسطول لحاجتهم إلى قوة البحرية تحمي شواطئهم، وكان لهدور فعال في المعارك، وفرض هيبته البحرية الإسلامية في البحر المتوسط دائرة نشاطه لتزويده بالعدة والعتاد والمال والجهد [7] ويبدو أيضا أن الأسطول المرابطي بوحداته المتعددة قد تضخم عدد قطعة وخضع

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص215.

[2] ابراهيم القادري بودتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي قراءات جديدة بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص72.

[3] علي محمد الصلابي، الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، القاهرة، ط1، 2003م، ص195.

[4] حامد محمد الخليفة، انتصارات يوسف بن تاشفين (400هـ/1009م–500هـ/1106م) بطل معركة الزلاقة وقائد المرابطين موحد المغرب ومنقذ الأندلس من الفليبين، مكتبة الصحابة، الإمارات الشارقة، ط1، 2004م، ص 143.

[5] عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510هـ : 546هـ/ 1116م 1151م، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988، بيروت، ص145.

[6] علي محمد الصلابي، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2009، ص ص 202-201.

[7] عصمت دندش، المرجع نفسه، ص146.

لقيادة موحدة في عهد بن يوسف وهو عامل من عوامل ازدهاره، ودامت قوة هذا الاسطول إلى أواخر عهد المرابطين [1].

ج–اللباس :

لقد تشابه اللباس في عهد المرابطين بين سكان المغرب والأندلس، وما كان يميزهم هو اللثام الذي اتخذوه على وجوههم. ولكن اللباس اختلف بحسب الطبقات [2] فقد كان المرابطون يرتدون معاطف السوداء. وقيل البنود البيضاء. فكان الجيش يتميز بارتدائه للخوذ والدروع للحماية نفسه في الحرب اشتهرت طائفة الخيالة التي ترتدي الخوذ والدروع[3].

د–الأطعمة:

مما لاشّك فيه أن الطعام في العصر المرابطي وخاصة في المعارك كان يعدّ في المعسكرات وكانت الخيام محملة على الحيوانات بالإضافة إلى لحوم الماشية [4] إلا أنّ أموال الخزينة ساءت وتدهورت الأوضاع، بحيث أصبح الجنود لا يأكلون إلا وجبة واحدة وعند تكاثر جند المرابطين بالأندلس لجأوا عند مرورهم بجانب المدن والقرى إلى إطعام جيشهم منها بالتناوب من باب الجود ،ومن هنا تزايدت نفقات الجيش أدت إلى إفلاس الخزينة وقلة ميزانيتها، أما بعدما كبر جيشهم فكان إطعامهم الشعير، ويبدوا أنهم كانوا يتناولون وجبة واحدة أو عند الشعور بالجوع على عادة الجيوش الإسلامية. وتكون في أغلب الأحيان غير كافية.

[1] سلامة محمد سلمان الهدفي، الأحوال السياسية وأهم مظاهر التطور الهنباري لدولة المرابطين في عهد علي بن يوسف بن تاشفين (500-537هـ) مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، 1406هـ/1986م، ص ص 291، 292.

[2] محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص226.

[3] عادل عواد الطائي، المرجع السابق، ص443.

[4] عبد القادر بودشيش، المرجع السابق، ص115.

5-2 المنشآت العمرانية:

أ-العمارة المدنية:

1-بناء المدن:

- **مراكش** : تأسست مدينة مراكش سنة 454هـ، وكان أول ما بني منها قصر المسلمين [1].

ذكر كتاب المغرب "أن يوسف بن تاشفين اختط مدينة مراكش بموضع كان يسمى بذلك الاسم – ومعناه بلغة المصامدة امش مسرعا " كما اتخذ يوسف مدينة مراكش لنزوله ونزول عسكره ،واعتبرت مراكش دار مملكة المرابطين [2] فأصبحت مدينة مراكش قاعدة صلبة التي أسست بنيانها على التقوى ورسخت فيها تعاليم الإسلام ،فحمت الغرب الإسلامي من الضياع ووحدته بعد الشتات [3].وهكذا كانت مدينة مراكش كالمعسكر وسط أرض الأعداء وهي شبيه بالمعسكرات التي أنشأها العرب في البلاد المفتوحة [4].

2-القصور:

أقيمت في عصر علي بن يوسف منشآت مدنية متعددة المنافع من قصور وغيرها مثل قصر الحجر نسبة إلى جبل إجليز القريب من مراكش ومنه اقتطعت الأحجار المستخدمة في بنيانه، ويعتبر هذا القصر المثل الأول الذي احتذاه الموحدون [5]، وكذلك أقيمت في عصره القصور الجليلة التي تعبر عن روح الفخامة التي أصبحت السّمة المميزة لعصر علي بن يوسف[6]. أما في الأندلس نجد قصر منتقوط بمرسيه قد بني في زمن علي بن يوسف هذا الأمير الذي بنيت في عهده قصور من طرف الأمراء والعامة[7].

---

[1] محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص 208.

[2] السلاوي، المرجع السابق، ص ص 22، 24.

[3] حامد محمد الخليفة، المرجع السابق، ص 78.

[4] سعدون عباس نصر الله، المرجع السابق، ص175.

[5] الادريسي، المصدر السابق، ص234.

[6] حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 361.

[7] سلامة محمد سلمان الهدفي، المرجع السابق، ص 424.

3- القناطر:

بنى المرابطون مجموعة من القناطر بالمغرب والأندلس ،وأشهرها قنطرة تانسيفت التي يبلغ طولها 400متر، بنيت في عهد علي بحيث تعتبر همزة وصل بين مراكش والطرق النافذة منها إلى الشمال[1].

4-المرافق المتنوعة:

أولى المرابطون عناية كبيرة بالمرافق التجارية في المدن من أسواق وفنادق وحمامات، حتى بلغ عدد الفنادق في المرية حوالي 1000فندق [2] ، إضافة إلى المدارس التي أسسها المرابطين بالمغرب وأشهرها مدرسة أجلو[3]، ومدرسة المرية التي ازدهرت ازدهارا شاملا في جميع مناحي الحياة العلمية والأدبية والشرعية [4].

ب- العمارة الحربية:

1-الحصون:

اهتم المرابطون ببناء الحصون قصد اتخاذ مراكز للحراسة والدفاع واستكثروا منها في مختلف أجزاء المغرب والأندلس، وقد بنوا حصن تكرارات تقابل لفظ المعسكر[5]، كانت جدران الحصون سميكة شاهقة تحتوي على أبراج نصف دائرية للمراقبة ولم يقتصر على بناء الحصون حول نواحي الجبلية، بل شيدوا بعض منها في الصحراء وأسسوا حصنا قرب أودغست التي تمكنوا من وكانت الحصون تتوفر على حامية قوية تتراوح ما بين مائة وخمسمائة فارس [6].

---

[1] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ج1، ص 225.

[2] عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص198.

[3] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ج1، ص ص 224-225.

[4] سلامة محمد سلمان الهدفي، المرجع السابق، ص357.

[5] علي محمد صلابي، المرجع السابق، ص209.

[6] ابراهيم حركات المرجع نفسه،ص222.

كما بنى بن تاشفين حصن قرب وهران وسماه محرس الحصن الطارئ وكانت نفقات هذه الحصون مخصصة من مال الضرائب [1].

2-القلاع:

من أشهر قلاع المرابطين بالأندلس قلعة منتقوط، التي تقع على بساتين مرسية، ومن أشهر قلاع المرابطين بالمغرب ،قلعة تاسغيموث ،قلاع المرابطين تدل على أن فن العمارة في زمانهم كان له تأثر بفن العمارة الأندلسي [2]وقلعتا بني تاودا وآمرجو من القلاع المرابطية الأصلية ،وقد بنيتا خصيصا لمراقبة سكان الجبال في منطقة الريف[3]، وقد زاد اهتمام المرابطين بالتحصينات العسكرية في زمن علي بن يوسف الذي أكثر من الأسوار والقلاع والحصون للدفاع عن دولته في المغرب من الثورات العدائية المناهضة لدولة المرابطين[4].

3-الأسوار:

من أروع أثار المرابطين الحضارية، أسوار مراكش، حيث بدأ الأمير علي بن يوسف في بناء سور المدينة سنة 520هـ وأكمل بناء السور عام 522هـ، كما بنى المرابطون في مناطق وعرة وحصون بالحجر وشحنوها بالجنود والأقوات لكي تصمد للحصار مدة طويلة[5].

ج-العمارة الدينية:

إنّ دولة المرابطين تركت منشآت دينية بارزة ظلت باقية على مرّ الدهور وكرّ العصور لترشد الأجيال المتعاقبة على سمّو حضارة المرابطين وأعظمها المساجد.

---

[1] نواء محمد نافذ مشهور بهلول، جوانب الرشد في حكم المرابطين في المغرب والاندلس 448-544هـ/1056-1146م)، مذكرة لنيل الماجيستير في التاريخ بكلية الآداب، غزة 1435هـ/2014، ص142.

[2] علي الصلابي، الجوهر الثمين، ص202.

[3] عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الاسلامي، ص678.

[4] علي الصلابي، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين، ص208.

[5] نفسه ، ص208.

1-المساجد والجوامع:

المساجد والجوامع في عهد المرابطين، كان لها دور في نشر التعاليم الإسلامية ،فكثرت الجوامع والمساجد منها جامع القرويين تولى مشروع توسيعه القاضي عبد الله محمد بن داود الذي أنفق عليه ثمانية ألف دينار مرابطية، وشراء البيوت المجاورة للجامع من اليهود بأثمانها، إضافة إلى الفرش والتزيين كثرت الجوامع في عهدهم منها جامع الشعبة الذي بناه يوسف بن تاشفين بسلا. ومسجد علي بن يوسف لمراكش الذي أنفق عليه ستّين ألف مرابطية، هو الآخر مسجد تلمسان سنة 576هـ كان مقر لنشر علوم الإسلام وتربية المسلمين على معاني القرآن كانت هندسته المعمارية في غاية الجمال ودّقة الإتقان وغيرها من المساجد الحوراء وقرطبة.

2-القباب:

من أروع أثار المرابطين ،قبة البروديين، لمراكش وترجع إلى عصر علي بن يوسف وتقع في وسط المدينة، وهي من أروع القباب المرابطية الباقية [1]نجد أيضا قبة دار الوضوء وقباب المساجد الإسلامية، وهي تعتمد على عقد تزيينها من زخارف من البحص[2].

3-الهدايا:

لقد احتلت الهدايا الصادرة جانبا هاما من نفقات بيت المال نظرا لأهمية قيمتها واختلاف محتواها. أعطى يوسف بن تاشفين هدية إلى أبي بكر بن عمر بعث يوسف بن تاشفين من مدينة مراكش إلى أبي بكر المقيم بمدينة أغمات بهذه الهدية "كان معظم ما فيها خمسة وعشرين ألف دينار من الذهب العين وسبعين فرسا منها خمسة وعشرون مجهزة بجهاز محكى بالذهب وغيرها من الهدايا. مرفقة برسالة يعتذر فيها ويرغبه في قبول هذه الهدية [3].

[1] عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص666.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص223.

[3] حامد محمد الخليفة، المرجع السابق، ص ص 56-57.

كما قام يوسف بإرسال هدية نفيسة إلى بغداد وكتابا يذكر فيه ما قام به من جهود في سبيل نصرة الدين ويطلب اعتراف العباسيين به[1] ومن بين هذه الهدايا بعضها كانت تجلب من الشرق وبعضها الأخر كان يجلب من الأندلس ،والأخر ينتج محليا[2].

[1] حسن علي حسن، الحضارة الاسلامية في المغرب والاندلس عصر المرابطين والموحدين، دار الخانجي، بمصر للطباعة والنشر، ط1، 1980، ص 53.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ج1، ص220.

الفصل الثاني

الجباية في عهد الدولة الموحدية

المبحث الأول: أوضاع الجباية قبيل عهد الموحدين.

المبحث الثاني: الإدارة المالية عند الموحدين.

المبحث الثالث: السياسة الجبائية عند الموحدين.

المبحث الرابع: موارد الجباية عند الموحدين.

المبحث الخامس: نفقات الأموال المجباة في الدولة الموحدية.

1-أوضاع الجباية قبيل عهد دولة الموحدين:

ألغى الأمير يوسف بن تاشفين مملكته جميع الضرائب غير المشروعة التي فرضها الزناتيون في الحشم والملوك في الأندلس وكذلك المكوس والرسوم والضرائب، ولم يفرض في دولته طيلة ولا حاجة رسم مكس معونته خراج في حاضرة ولا بادية واتبع نظاما مالي يقوم على قواعد الاسلام[1] .

وهذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج وازدهار التجارة وكثرة الأموال فيقال أنهم وجدوا في بيت المال بعد وفاة الأمير ثلاثة عشر ألف ربع من الورق وخمسة ألاف طبعة وأربعين ربعا من دنانير الذهب المطبوعة[2]، وقد اعتمدت الدولة المرابطية في توفير خدماتها العامة[3]، الأحباس[4].

كانت دولة المرابطين في بداية حكمها قليلة النفقات فلم تكن تنفق على الجيش نفقات طائلة، إذ كان الجند يأجرون على خدمتهم بمنحهم قطاعات زراعية يستثمرونها ويتصرفون في غلتها[5]. لكن هذا الوضع لم يبقى على حاله سرعان ما تغيّر فقد انغمس حكام هذه الفترة إلى الترف مما زاد نفقات الدولة[6]، حيث أضرت باقتصاد البلاد هذا ما سبب عجز في بيت أطال حتم على الدولة فرض ضرائب غير الشرعية لكثرة القبالات، فكانت الضرائب على كل شيء أدق أكبر وكل ما يباع في الأسواق تأتي عليه الضريبة كضريبة التعتيب أو المعونة [7].

اختلطت أحوال البلاد في آخر أحوال علي بن يوسف اختلاط مفرد إذ بلغت الحالة الاقتصادية مرحلة حرجة وعجز بين المال عن تمويل الجيش ودفع أرزاق الجند في أثناء فترة المهدي بن

---

[1] سعدون عباس نصر الدين، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، عهد يوسف بن ناشقين،ص110.
أمير المرابطين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط 1405 هـ، 1985م، ص179.

[2] ابن أبي الزرع الفاسي، المصدر السابق، ص 137.

[3] ابن العباس الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المعرب عن فتاوى أهل والفريضة الأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية (د.ط)، 1981، ج7، ص 290.

[4] الأحباس مفرد حبس الذي يعني الوقف وجمعه الأحباس يقع على كل شيء وقعة صاحبه وقف محدود لا يودع ولا يوهب ولا يورث، ابن منظور، لسان العرب مج06، ص45.

[5] عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص 292.

[6] إبن الخطيب، المصدر السابق، ص 81، 82.

[7] عصمت دندش، المرجع نفسه، ص224.

تومرت[1]، كما كان للمغالاة في ضمان تحصيل الضرائب ظروف غير ملائمة التي تمر بها البلاد بسبب تأثر الزراعة بالإضافة إلى كساد التجارة ونتيجة للعجز المستمر في بيت المال[2].

القبالات والضرائب الفادحة كضريبة الأعراس، وضريبة الملهى[3] كما فرضت على الأراضي الزراعية الكثير من الجبايات التي أصبحت منتوجاتها التي تعني بدفع القبالات مما أجبر العديد من الزارع على ترك وضياعهم والهرب منها، فحصلت الضريبة على مغادرة لبلاد فكان المسافرون يدفعون قبالة يؤدونها للقابض على الأبواب والعناصر عند تركهم لمدنهم.

2- الإدارة المالية عند الموحدين:

اتبعت الدولة الموحدية في تنظيم أمورها المالية على إدارة محكمة استطاعت بفضلها التحكم في نظامها المالي وتتمثل هذه الإدارة في:

2-1 الدواوين المالية:

كان الموحدون في الأقاليم التابعة للمغرب الأقصى مع الاتساع في النشاط العسكري كان هناك إدارة مشرفة على النواحي المالية من الجباية والأنفاق[4] وظهر في هذه الفترة الديوان ولم يكن موجود من قبل عرف بديوان التميز الذي يختص المتطوعين للحملة العسكرية[5]، بالإضافة إلى ديوان آخر عرف بديوان الأشراف على النواحي المالية [6] وكذلك كان دار الأشراف بفاس كما كانت هناك دواوين بالعاصمة وكان هناك ديوان مالي بكل إقليم يختص بمالية كديوان المال بمدينة سبتة[7].

---

[1] ابن الخطيب، المصدر السابق، ص 124، 125.

[2] المرجع نفسه، ص223.

[3] ابن الخطيب، المصدر نفسه، ص124، 125.

[4] ديوان: موضوع لحفظ ما يتعلق بالسلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال، ينظر إلى الماوردي، المصدر السابق، ص199.

[5] حسن علي حسن، المرجع السابق ص 184.

[6] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق. ص158.

[7] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 184.

2-2 المسؤولون عن الشؤون المالية:

كان الوزير مسؤولا عن مالية الدولة في خلافة عبد المؤمن ويوسف لم يعلم أن أحد استقل بالإدارة المالية في الدولة الموحدية غير الوزير[1] وفيما يخص المهتمين بالشؤون المالية في عهد عبد المؤمن ويعاونهم الأمناء في جمع الأموال[2] ثم تطور الوضع وأصبح هناك وزير للشؤون المالية يسمى صاحب الأشغال [3]، وتعتبر هذه الوظيفة واتضحت صورتها ولا يتولى هذا المنصب شخص واحد في الوقت ذاته ويكون من أبناء أشياخ الموحدين ولم يتم تعيينه الأمن من قبل الخليفة[4] وكان صاحب الأشغال يشرف على استخراج الأموال وجمعها وضبطها وصرفها وأيضا مسؤولا عن الأعمال المالية في الولايات ومحاسبة العمال بأمر من الخليفة[5]، وعنده معاونين منهم:

2-3 صاحب الأعمال المخزنية:

يتمتع بسلطنة كبيرة فهو يراقب إيراد الدولة ويشرف على الدخل المنصرف وله الحق في الإشراف على العمال ومحاسبتهم والقبض عليهم وله معاونون بجميع الأقاليم يسمون المشرفين[6].

وللمشرفين بدورهم معاونون لهم بجميع الأقاليم مثل خازن المال وخازن الطعام[7].

أ-**متولى المجابي (الجباية)**: فهو المختص بتحصيل الضرائب والجزيات على مختلف صنوفها وله عمال في المدن وفي البوادي وكانت الحملات العسكرية تحشد أحيانا إرغام القبائل المختلفة عن أداء الجباية[8].

---

[1] عز الدين عبد موسى، المرجع السابق، ص168.

[2] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 187

[3] سكورة قصاري، عبد المؤمن بن علي ودوره في الدولة الموحدية، 524-558هـ، 1130-1264، جامعة إكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014-2015، ص 60.

[4] هنيني مختارية وآخرون، ولاية العهد والنظام الإداري في الدولة الموحدية، 558-668هـ، 1162-1269م، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016- 2017، ص 57.

[5] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص169.

[6] صالح بن ثرية عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة لموحدين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991م، ص85.

[7] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص 158.

[8] محمد عبدالله عنان، المرجع السابق، ص642.

ب–متولى المستخلص: المسؤول عن إدارة أموال الخليفة قبل خلافة المنصور فقد ذكر أب بكر ن ملول الصنهاجي كان أمينا على ضياع زمن المنصور[1] وبذكر ابن عذارى المراكشي أن المنصور عين يوسف بن عمر صاحب المستخلص بالشرف ومدينة لبلة واستمر في عمله حتى نكبه الناصر[2].

وهكذا صارت هناك ثلاث وظائف رئيسية خاصة بشؤون المال في الدولة الموحدية.

- **الوظيفة الأولى:** وتتعلق بمراقبة الإيرادات والمصروفات.
- **الوظيفة الثانية:** تتعلق بتحصيل الموارد المالية للدولة.
- **الوظيفة الثالثة:** وتتعلق بالإشراف على أموال الخلفاء[3].

2–4 مراقبة الإدارة المالية:

شدّد الخلفاء الموحدون في محاسبة العمال المشتغلين بالأمور المالية وكانوا دائما تحت المراقبة الشديدة [4] وقد وجد الخليفة عبد المؤمن بعض مظاهر الفساد المالي المتفشي في البلاد وذلك عن طريق بعض الجباة والعمال الذين يفرضون على الناس المغارم والمكوس ويدعون أنها المخزن، حيث تابع خلفاء الموحدين سياسة عبد المؤمن في محاسبة المشرفين على سوء تصرفهم في النواحي المالية ففي سنة 573هـ، عاقب الخليفة يوسف بن عبد المؤمن ابن فاخر مشرف بسجلماسة كذلك عاقب الخليفة يوسف ابن عبد المؤمن سنة579هـ/1183م مشرف تلمسان[5]. وفي نفس العام حاسب الخليفة كثير من عماله ومنهم بعض المشتغلين بالشؤون المالية كعبد الرحمن بن يحي مشرف فاس، وأعوانه وخازن المال وخازن الطعام وكذلك ابن عاصم مشرف مكناسة وكذلك عاقب المنصور

[1] عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 225.
[2] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص 225.
[3] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 189.
[4] رضا رافع، المرجع السابق، ص127.
[5] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص192.

الموحدي في سنة584هـ/ 1188م. مشرف مكناسة وطلب منه إحضار المجاني وأرغمه فيها وضرب بالسوط حتى توفي[1].

3- السياسة الجبائية عند الموحدين:

عند قيام حركة ابن تومرت كان من بين ما هاجم به المرابطين هو أنهم أحدثوا المغارم وفرضوا على الناس بحبه الشرع [2]، وانتقد سياسة المالية وقد التزم عبد المؤمن بتعاليم إمامه المهدي واقتدى بها في أمور الجباية[3]، ووجوب التزام الشرع في شأنها والاقتصار في ذلك ما يجيزه في الشرع من الزكاة والأعشار، وقد نوه الخليفة عبد المؤمن بوجوب التزام هذه السياسة ونرى ذلك في رسائله الدستورية التي من بينها الرسائل الجامعة التي وجهها إلى الطلبة والمشبعة والأعيان والكافة بالأندلس فيها يتحدث عن المغارم والمكوس وغيرها ورسالة إلى أصل قسنطينة عن فتح بجاية وفيها يتحدث كنا فرضه أهل الاختلاف والابتداع، ومن القبالات والمكوس والمغارم ورسائل تلك الأنواع [4] وانتهجت الدولة الموحدية سياسة ضريبية محكمة حتى نهاية 6هـ14م خلال المرحلة التأسيسية كانت الضرائب والغارم الشرعية قد اقتصرت على العشور والخراج[5]، وكان من الواضح أن الاقتصاد على تحصيل الفروض الشرعية في شؤون الجباية لا يمكن أن ينفي مما يتطلبه نفقات الدولة[6].

3-1 المشرفون على الجباية ومراقبتهم:

لقد خصص الموحدون لعملية جباية الأموال عمالا يشرفون عليها أغلبهم من قبيلة المصمودية وقد استعمل الموحدون اليهود والنصارى لجباية الأموال وتحصيل الضرائب في الأندلس وتسند

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 192، 193.

[2] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 280.

[3] عبد القادر طويلب، النظام المالي في الدولة الموحدية وأثرها عليها، دورية كان التاريخية، العدد 25 سبتمبر 2014، ص ص152- 158.

[4] محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ج2، ص ص 624، 625.

[5] ابن القطان، المصدر السابق، ص ص 193، 194.

[6] محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص625.

الموحدون مع الرعية في جباية الأموال من طرف النصارى[1]ووضعوا عمال الجباية تحت مراقبة شديدة ومحاسبته حسابا عسيرا من طرف القضاة، فعند انتهاء العامل من عمله يحاسب وإذا وجدوه مقصرا في عمله يعرض للعقاب مثل مصادرة أمواله وحبسه[2]،وكل ذلك من أجل المحافظة على أموال الرعية والدولة من النصب، وقد جعلت الدولة الموحدية الفيلة هي الوحدة الأساسية لجمع الضرائب[3].

وقد لجأت الدولة الموحدية إلى الضرائب غير الشرعية لسد حاجتها من الأموال لبيت المال، احتل النظام المالي مكانه كبيرة للدولة الموحدية خاصة في نهايتها وسقوطها، لما اشتّد الصراع حول الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة من أبناء عبد المؤمن فنجدهم تارة يسقطون الضرائب على الرعية استمالة لهم[4]، وتارة يفرضونها عندما يشتّد الأمر أو يكونون في حاجة إلى الأموال، هذه السياسة كان لها أثر كبير على الدولة الموحدية، حيث كانت هذه الضرائب سبب في كثرة الشكايات إلى الخلفاء نتيجة فرضهم لهذه الضرائب وظلمهم للرعية في حياتها من حيث مقدارها[5].

غير أن هذا النظام الضريبي بدأ يسير نحو الاجحاف والظلم في الفترة حادثة موقعة العقاب، لم يفكروا في تغيير عادتهم ي العطاء والبذخ، إضافة إلى أن اتساع مساحة الدولة وما يفرضه من زيادة في أعداد الجند يؤدي حتما إلى زيادة في أعداد الجندي يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية، خاصة إذا علمنا أن هذه الفترة عرفت تدهورا أمنيًا بسبب الفتن والحروب[6].

وعليه فإن تعثر الجباية يصبح هاجس يفرض على السلطان الزيادة في قيمة المكوس والمغارم المفروضة على الرعية[7] وهو الأمر الذي زاد من معاناتها وتدهور أحوالها الاجتماعية[8].

---

[1] أحمد سعيد المحيليدي، التسيير في أحكام التسعير، تق، تح، موسى لقبال الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، لجزائر، دن، ص 77.

[2] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص ص 178، 179.

[3] نفسه، ص ص 198، 179.

[4] عبد القادر طويلب، المرجع السابق، ص 152.

[5] نفسه، ص153

[6] عبد الجبار صديقي، المرجع السابق، ص140.

[7] نفسه، ص142.

[8] لسان الدين ابن الخطيب، المصدر السابق، ج2، ص88.

3-2 موعد جمع الأموال:

إنّ الدولة الموحدية دولة إسلامية تبق كل ما نص عليه الشرع لذلك جعل جمع الأموال كل عام بالنسبة للزكاة والجزية والخراج.

وقد كان جباة الأموال في الدولة كانوا يصعدون إلى الجبل في كل عام لجباية ما على الرعية من أموال، أما الخراج الذي فرضه عبد المؤمن بالنسبة للمغرب فإن أمواله كانت تجبى سنويا[1]، أما فيما يخص الغنيمة فإنه كلما كان هناك توسعات وانتشارات بينهما العشور فإنه كان مرتبا بالتجارة وحركة التجار[2].

3-3 مناطق جباية الأموال:

إنّ المناطق التي تجنى منها الأموال في الدولة الموحدية تختلف من خليفة على آخر، ففي عهد الخليفة عبد المؤمن كانت تجبى الأموال من الأقاليم الآتية: تلمسان، فاس، تادلا، سبتة، طنجة، مراكش، والسوس[3].

أما في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن فقد أشار المراكشي إلى هذه المناطق يقوله، فكان يرفع إليه أي إلى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن خراج افريقية وحملته في كل سنة وقد مائة وخمسين بغلا هذا افريقية وحدها خلال بجاية وأعمالها، وتلمسان وأعمالها والمغرب وحد عمل المغرب عندهم الذين يطلقون عليه هذا الاسم من مدينة تدعى رباط وتازا إلى مدينة تدعى مكناسة الزيتون ومدينة سلا وأغمات وسبتة هذه في غاية السعة والضخامة، مضاف إلى مراكش وأعمالها وأعمال مراكش أيضا في نهاية السعة[4].

وقد أشار حسن علي حسن نقلا عن أبو الحسن في كتاب الدوحة المشتبكة إلى هذه المناطق الضريبية سنة736هـ/ 1135م يقوله الأقطار إلى تجلب فيها الأعشار في بلادنا خمسة هي حضرة

---

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص ص 89-190.

[2] فطيمة حوة، نظام جباية الأموال عند الموحدين :540هـ-620هـ/ 1145 - 1223م، ص92.

[3] حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص ص 189، 190.

[4] ابن عذارى المراكشي، المرجع السابق ص 189.

فاس وما ولاها من البلاد من سلا إلى تازا قطرا كتامة قطرانان ومراكش وما ولاها من البلاد إلى السوس قطر الثالث ودرعة وسجلماسة وما ولاها من البلاد وقطر الرابع تلمسان وما ولاها وما وراءها من البلاد إلى الجزائر قطر خامس[1].

بعدما تعرضنا لسياسة الجباية عند الموحدين وما صاحبها من تنظيمات أبرزها وضع عمال للجباية تحديد مناطق عملهم ستعرض إلى وضع هذا الجدول الذي يبين لنا أهم العمال ومناطق عملهم. في عهد كل من عبد المؤمن ويوسف والمنصور حيث أن هذه الأحداث انعكست كان لها أثر على الأوضاع الاقتصادية للدولة الموحدية.

الجدول رقم (01) [2].

الخليفة	الإسم	المكان	المصدر
عبد المؤمن	عبد الله بن خيار الحياني	فاس	البيان المغرب .
	-أبو إسحاق براز بن محمد المسوفي.	قرطبة	
	-أبو عبد الله محمد بن المعلم	قرطبة	
	أبو عبد الله محمد بن المعلم	إشبيلية	المن بالإمامة .
يوسف بن عبد المؤمن	-أبو عبد العزيز البلنسي	مراكش	أعمال الإعلام.
	- أبو بكر يوسف الكوفي	مراكش	
	أبو الحسن بن هردوش	مراكش	
	علي ابن الرند	سلا	المن بالإمامة .
	محمد بن عبد الملك	سلا	البيان المغرب
	إبراهيم بن إسماعيل	فاس	البيان المغرب.
	ابن مفاخر	سجلماسة	
	ابن مثني	إفريقية	البيان المغرب.

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 190-191.

[2] عزالدين أحمد موسى، المرجع السابق 300.

الجدول رقم (02):

الخليفة	الإسم	المكان	المصدر
يوسف بن عبد المؤمن	أبو الحسن علي بن حنون		عزل عن الجباية سنة 573هـ/1177م، ولم يبين ابن عذارى مكان عمله انظر البيان المغرب .
	-ابن المعلم -يلول بن جلد أسن -ابن المعلم ثانية -ابن عمر	إشبيلية إشبيلية إشبيلية إشبيلية	المن بالإمامة . البيان المغرب. ابن سعيد المغربي ج1.
	-أبو عمر بن أفلح محمد بن عبد الملك بن سعيد	غرناطة غرناطة	البيان المغرب ابن السعيد المغربي ج 1
المنصور	-أبو الحسن الهوزني -أبو محمد الكاتب -أبو محمد الكباشي	مراكش مراكش مراكش	البيان المغرب المصدر نفسه .
	أبو موسى بن ومازير	فاس	البيان المغرب.

(1)

[1] عزالدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص258.

4-موارد الجباية عند الموحدين:

النظم المالية للدولة الموحدية قامت على أساس الدين بالاعتماد على ما أقره الكتاب والسّنة كمصدرين أساسيين للتشريع ولكن نظرا للازدهار والتوسع الذي شهدته هذه الدولة في المراحل التي مرت بها ثلث اضطرت الى ابعاد موارد أخرى الخارجة عن نطاق الشرع وهو ما أدى بهذه الدولة إلى الانحلال استنادا إلى قول ابن خلدون:" اعلم أنّ الجباية أول دولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة[1].

لهذا قسمت موارد الجباية عند الموحدين إلى قسمين موارد عصر الضعف موارد عصر القوة.

-**موارد عصر القوة** :هي الموارد التي اعتبرتها الدولة الموحدية موارد شرعية هي الزكاة والخراج والغنيمة والجزية، والضرائب والعشور والأخماس المعادن بالإضافة إلى موارد أخرى تمثلت في الاستثمار والمصادرات[2].

4-1 الزكاة:

لما قامت دولة الموحدين كانت الزكاة من المصادر المالية التي لجأ لها ولاة الأمر وحرصوا عليها باعتبارها من الأمور الدينية الواجب تنفيذها لأن الدولة الموحدية قامت على أساس دعوة دينية فمن هنا احتلت الزكاة منزلة هامة في فرضها وتطبيق أحكامها[3].

فكان مما فعله عبد المؤمن في ذلك قيامه بمسح بلاد افريقية والمغرب من برقة إلى السوس الأقصى وإسقاط مقدار الثلث من مساحتها، مقابل الجبال والأنهار والطرقات وغيرها[4].

وفي هذا الصدد يقول ابن الزرع الفاسي: "وفي هذه السنة أمر عبد المؤمن تكسير بلاد افريقية والمغرب وكسرها من بلاد افريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا

[1] ابن خلدون، المصدر السابق، ص344.

[2] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص280.

[3] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص198.

[4] عبد الله عنان المرجع السابق، ص 625

وعرض فاسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والخرون وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق فهو أول من أحدث ذلك في المغرب[1].

ومن جهة أخرى فإن الخلافة الموحدية كانت إلى جانب ما يدخل خزائنها من غنائم الفتوحات المظفرة وأبواب المصادرة الأموال الخصوم ومن يلحق بهم من العمال المنكوبين لم تحجم أن تفرض مختلف الضرائب والمكوس على مختلف أنواع المعاملات من البيع والشراء والصادر والوارد[2] .وهكذا تحررت السياسة المالية من الجو الذي رض عليها منع مقتضيات ما تحتاج إليه الدولة من ضروب النفقة العسكرية والإدارية[3].

4-2 الغنيمة:

شكلت الغنيمة مصدرا هاما من مصادر الدخل للدولة نظرا للمعارك المستمرة التي خاضها ولاة الأمر في الدولة الموحدية ضد الفرنج في الأندلس بجانب المعارك التي خاضها الموحدون في الشمال الإفريقي حتى صار خاضعا لسلطانهم ما حدث في خلال ذلك من ثورات وخاصة ثورة بني غانية ضد النشاط العسكري وما تخلله من انتصارات كبيرة نتج منها مغانم وأموال[4].

وقد أشار إبن صاحب الصلاة بقوله: " والذي نقل الله للموحدين أعزم الله من ضروب المغانم والأنفال وذلك من البقر أثناء عشر ألف ومن الغنم سبعة وعشرون ألف وثلاثة مئة من السبئ ثلاثة ألاف وستمائة وسبعة وأربعون ومن الدواب ستمائة وسبعة وعشر وهي الآن متصلة متتابعة "[5] وكانت المعارك الكبرى مصدرا ضخم كموقعة الأرك فيها يقول رضا رافع نقلا عن صاحب الصلاة نفخ الطيب:"...وغنم المسلمون ما عظم قدره وكانت عدة من قتل من الإفرنج 146 ألف وعدة

[1] ابن أبي الزرع الفاسي، المصدر السابق، ص 199.

[2] محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص 625.

[3] نفسه، ص 417.

[4] حسن علي حسن، مرجع السابق، ص 203.

[5] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص244.

الأسارى 30 ألف وعدة الخيام 150 ألف وللخيل80 ألف والبغال100 ألف والحمير400ألف جاء بها الكفار بحمل أثقالهم لأن الإبل لهم وأما الجواهر والأموال فلا تحصى[1].

وكان المهدي يقسم الغنائم على أصحابه بنفسه واتبع عبد المؤمن سنته وسار خلفاءه على نهجه في حالات قليلة تولى القيادة تقسيم الغنائم دون الرجوع إلى الخليفة[2]، ومنه يتبين لنا كثرة الموارد التي كانت تدخل خزينة الدولة بسبب المعارك الفتوحات التي قادها الموحدون حيث يذكر ابن عذارى المراكشي في قوله :فتح الموحدون اشبيلية إليه الحفاظ والجند والأشياخ ومنها الأعيان فخرج أبنائهم عسكر اشبيلية إليه فأدركهم وهزمهم مائة فارس وحملة اعلاج وعرف الأمير أبو يعقوب بهذا الفتح[3].

كما اتجه بعد ذلك إلى بلاد ابن مردنيش ونزلوا في حصن أندوجر فتحوه فاس وأخذوا الغنائم وامتلأت أيدي الموحدين من الشيء والفيء وازدادت نعم إلى أنفسهم وشكلت قلوبهم والنعم هذا الفتح المسير على الموحدين[4].

4-3 الخراج :

إنّ الإجراءات التي اتخذها الخليفة عبد المؤمن بن علي في سنة555هـ/1160م وهو المسح الشامل لأراضي المغرب الأقصى وأراضي الشمال الإفريقي . وأصبح هذا الإجراء قاعدة سار عليها خلفاء الموحدين من بعد ومصدرا من المصادر الثانية لجباية الأموال. وفي ذلك يقول ابن أبي الزرع وفي السنة أعني سنة خمس وخمسين أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد إفريقية والمغرب بالفراسخ والأميال طولا وعرضا ثم اسقط من التكسير الثلث في الجبال طولا وعرضا ثم الثلث في الجبال طولا وعرضا ثم

[1] رضا رافع، المرجع السابق. ص 136.

[2] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 283.

[3] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص 93.

[4] المصدر نفسه، ص89.

أسقط من التكسير الثلث في الجبال والفياض والأنهار والسباخ والحزون والطرق وما بقي قسط عليه بخراج وألزم كل قبيلة بقسطها من الزرع والورق فهو أول من أحدث ذلك من المغرب[1].

ويبدوا أنّ عبد المؤمن قد واجه أزمة المالية وهو عائد من حملته الإفريقية لذلك الشرع في تنظيم الجباية الخراجية على أساسين أولا فرض الخراج على الأراضي الصالحة للزراعة لهذا سقط الثلث مقابل لا يصلح للزراعة ثانيا جعل القبيلة الوحدة الأساسية لجمع الضرائب في البلاد الشرقية والغربية[2] التزم الداعية ابن تومرت في النواحي المالية أحكام الكتاب والسنة، وكانت مصادره الزكاة وخمس والغنائم فلما تولى الخليفة عبد المؤمن وقضي على دولة المرابطين التزم سياسة ابن تومرت في الاكتفاء المصادر التي حددها الشرع حتى إذا كانت سنة555هـ/1160 م لجأ إلى فرض الخراج على أرض المغرب وبقية المناطق التابعة للدولة ومن الخراج مصدر جديد العمال لم يكن مفروض من قبل في دولة المرابطين[3].

أصبح هذا الإجراء قاعدة سار عليها خلفاء الموحدين من بعده ومصدر من المصادر الثابتة لجباية الأموال فإن ابن خلكان يصف الخليفة يوسف بن عبد المؤمن يقوله وكان أي الخليفة يوسف بن عبد المؤمن يقوله وكان أي خليفة يوسف بن عبد المؤمن من جماعا ضابطا لخراج مملكته عارف بسياسة [4].

يؤكد هذه السياسة المالية كانت قاصرة على المغرب الكبير أن صاحب الروض نفسه أورد رواية أخرى عن فتح شريس صالحا وقال أن الموحدين حددوا أموال أصلها لم تزل أموالهم محددة حتى نهاية دولة الموحدين وليس في أملاكهم رباعة جميع بلاد الأندلس مربعة [5].

---

[1] ابن أبي الزرع الفاسي، المصدر السابق، ص161.

[2] عزالدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن 6 هـ، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، ص11

[3] حسن علي حسن المرجع السابق ص 198. 1403 هـ 1983 م ص 176.

[4] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 285 286.

[5] شاهد حكيم وآخرون، أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بن علي الموحدي مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016.2017، ص 47.

4-4 الجزية والضرائب:

تعّد الجزية المصدر الثالث من مصادر بيت المال التي جباها ولاة الأمر[1]، التي فرضت منذ قيام الدولة الموحدية، وهي ضريبة موضوعة على رؤوس الكتاب، إلا أنّ الموحدين كانوا يتميزون في معاملتهم اتجاه أهل الذّمة عكس المرابطين الذين تشّددوا مع أهل الذمة[2]. إلا أنّ هناك مواقف متناقصة حول معاملة الموحدين لأهل الذمة.

فالنوري يرى أن الخليفة عبد المؤمن خير أهل الذمة بين الإسلام أو ترك البلاد أو القتل[3]. فقد اتخذ الخلية عبد المؤمن موقفا صريحا في فرض الإسلام الجزية على أهل الذّمة، وهي الجزية تؤخذ من الرجال الأحرار ولا تجب على المرأة ولا صبيّ ولا مجنون لأنهم أتباع.

أ-الضرائب:

منذ قيام دولة الموحدين حرص الخليفة عبد المؤمن على إلغاء الرسوم والضرائب التي تخالف الشرع التي فرضها المرابطون[4]، وصدرت رسائل الرسمية تعبّر عن رفض الخليفة لكل أنواع المكوس والقبالات، وفي رسالة أخرى أصدرها الخليفة عبد المؤمن في رابع والعشرين من جمادى الأولى إلى أهل قسنطينة يوضح فيها موقفه من الضرائب الجائزة يقول فيها: " قد كان بهذه الأصقاع من آثار أهل الاختلاف والابتداع ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم"[5].

وهكذا حدّد الخليفة عبد المؤمن موقفه من الضرائب واتبع هذه السياسة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن حيث خفض الضرائب وأسقط بعضها كإلغاء القبالة على أحد الجسور المقامة بمدينة إشبيلية[6].

---

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص191.

[2] رضا رافع، المرجع السابق، ص ص 132، 133.

[3] النوري، المصدر السابق. ص 256.

[4] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 212.

[5] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 292.

[6] نفسه، ص ص 235- 243.

4-5 العشور:

تعتبر العشور ضريبة شرعية والدليل على ذلك الرسالة الموحدية إل الأعشار كضريبة شرعية واجبة للدولة[1]، ولم تبين المصادر ماهية هذه العشور أهي تلك التي تدفع عن أرض المسلم أم التي تدفع على السفن الواردة إلى المراسي أم الأمران معا[2].

فقد وضح ابن عذارى إلى أنه ومنذ خلافة عبد المؤمن كان أمير البحر في بجاية ينفق أموال التجار الواصلين من الإسكندرية حتى يستعلم أحوالهم[3]. ومن هنا إنّ العشور كانت من الموارد التي تجبى منها الأموال مع قلة الأدلة التي تؤكد ديمومة الاعتماد على هذا المورد في جباية الأموال.

4-6 موارد أخرى:

اعتمد الموحدون على موارد مختلفة ومتنوعة تجبى منها أموال طائلة تمثلت فيما يلي:

أ-الاستثمار:

قامت الدولة الموحدية على استصلاح الأراضي الزراعية منذ خلافة عبد المؤمن بزراعة الأشجار المثمرة، كما اشتهرت مراكش بزراعة الزيتون الذي بلغ بيوعه 30 ألف دينار في العام[4]. سنويا واشتهرت كذلك كل من مكناسة وفاس بزراعة الزيتون الذي كان يباع سنويا وتعتبر هذه الزراعة موردا مفيدا وهاما لخزينة الدولة الموحدية[5]، ومن مظاهر الاستثمار التي شهدتها خلافة يوسف بن عبد المؤمن بناء حوانيت بإشبيلية للإيجار وأخذ الضرائب من مستأجريها.

ب-المصادرات:

شكّلت المصادرات وفي جميع أطوار الدولة مورد هام لا يستهان به، فطالت هذه العملية أشخاص ورجال دولة، ومراقبتهم في الأموال التي يجبونها بغير وجه حق فتضاف إلى خزينة الدولة فيما

---

[1] مجهول المصدر السابق، ص130.

[2] عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 222.

[3] ابن عذارى، المصدر السابق، ص120، 122.

[4] ابن الخطيب، الحلل الموشية، ص147.

[5] حسن علي حسنن المرجع السابق، ص224.

يسمى بالمصادرات، فكثيرا ما كان خلفاء العهد الأول يحاسبون عمالهم والمشرفون على المخازن في حالة اتهامهم بالتقصير أو الخيانة في أعمالهم، ومن ذلك نذكر ما قام به الخليفة أبو يعقوب سنة571هـ/1175م من استصفاء لأموال وعقار محمد بن عيسى مشرف اشبيلية[1].

وفي سنة579 هـ/ 1138مقبض على عبد الرحمن بن يحي مشرف مدينة فاس،" لما صح عنده خيانته وحمله على الرعية وإدايته كما قبض على سائر العمال، إضافة إلى مشرف مكناسة وعاملها، وصاحب المدينة بها، والمشرف برباط تازا وصاحب الملوية وقاضي المعدن وغيرهم، فاستأصل أموالهم إلى المخازن وألزمهم بدفع أربعمائة ألف دينار وستين ألفا فقسطوها بينهم، ولأجل ضمان الدفع عيّن رقباء[2] .

وكان من جهة أخرى الخليفة أبو يوسف يعقوب صار حازما في مراقبة العمال وتفقد أشغالهم، ففي سنة593هـ/ 1197م، استقر بإشبيلية وكلف لجنة لذلك دام عملها ستة أشهر فأسفرت على إستصفاء أموال العامل سليمان بن أبي داود وعزله من منصبه، كما حسب أبو علي عمر بن أيوب وصدر ما بحوزته من أموال وطلب باستفاء الباقي ونتيجة عجزه اعتقل مع أبي سليمان إلى أن عفي عنهم الخليفة[3].

وثمة حالات أخرى لمصادرة أموال بعض المسؤولين في الدولة والمتمثلة في مساندتهم للحركات التمردية، نذكر في هذا الصدد ما قام به أبو بعقوب سنة576هـ/ 1181م، أثناء توجهه إلى قفصة وبلاد القيروان للقضاء على المارقين بها من قبائل عرب بني هلال وأثناء ذلك اكتشف أن صاحبها علي بني منتصر يحرض العرب على الفتنة فاستصفى أمواله وذخائره.

هذا وقد اتسع نطاق المصادرات بحيث شمل الخلفاء، في هذا الشأن كاتب الخليفة الواثق المرتضى بعد قراره على أن يسلم المال الذي بحوزته فهو مال المسلمين، وغرمت كل من أم الخليفة الرشيد من قبل الخليفة السعيد سنة649هـ/1243م من قبل المرتضى أموالا وحليّا.

[1] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص135.

[2] المصدر نفسه، ص158.

[3] المصدر نفسه، ص224، 225.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الموارد في ظل عصر الموحدين قد شهدت تطورا ملموسا فيظل ازدياد حاجة الدولة لهذه الموارد المختلفة، غير أن الوضع تغيّر وقامت الدولة الموحدية على فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع[1].

-موارد عصر الضعف:

لقد مرّ بالدولة الموحدية التي لطالما نادت بتطبيق أحكام الكتاب والسّنة في جباية الأموال إلى استحداث ضرائب جديدة غير شرعية وهي نفسها الضرائب التي شهر بها ابن تومرت واعتبرها خارجة عن نطاق الشرع فدعا إلى محاربتها. وسار على نهجه عبد المؤمن بن علي والذي خلفوه إلا أن الوضع لم يدم طويلا إذا سرعان ما تقلصت الأراضي الزراعية للدولة الموحدية واضطرب الأمن وذلك عندما أشتد الصراع بين أفراد الأسرة الماكنة من أبناء عبد المؤمن[2].

و كان لغياب السلطة المركزية وممثلها على الصعيد الإقليمي أثر كبير في تفشي السطو والنصب والأملاك ومطالبة الرعية بمغارم مجحفة وتوعدهم بحرق الزرع والقتل أن توقفوا عن ذلك[3].

و لعل ما يبين أن هذه الضرائب كانت موجودة فعلا أن الواثق آخر الخلفاء الموحدين في المغرب الأقصى عندما أراد الخلافة لنفسه كان من أبرز شعاراته رفع المغارم والكلف عن الناس الحاضر والبادي ويبدو أن هذا العصر قد شهد أيضا فرض الضرائب على التجار[4].

و كانت الضرائب والمكوس المتنوعة شرعا موجودة وشملت ضرائب العبور وهي ما يفرض على طول الطرق في المراصد وعند البوابات (القبلات)و ضرائب النفقات التجارية عندما تباع البضائع او يتم تحويلها وتدعى مغارم إتاوات ومكوس[5].

---

[1] ابن أبي الزرع، الأنيس المطرب،المصدر السابق، ص25

[2] عبد القادر طويلب، المرجع السابق، ص 152، 158.

[3] عبد الجبار صديقي، المرجع السابق ص 142.

[4] عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق ص 329.

[5] كونسيل اوليفياريمي، التجارة والتجار في الأندلس فيصل عبدالله سالم، مؤسسة، شاب الجامعة، مصر 1990 ص 202

و مما زاد في هذه الأجحاف الضريبي هو ظهور الإقطاع الجبائي الذي منحه الخلفاء لشيوخ القبائل وقادة العسكر من أجل الحفاظ على ولائهم في ظل الضعف الذي عرفه الخلفاء المتأخرون وفي هذا الصدد ذكر أن عذارى المراكشي "إن الخليفة الموحدي عبد الواحد الرشيد لكي يسما ابن وتاريط أحد شيوخ مكسورة أن صفة أن ينفع عليه يهز وجه وأغمات وكثر له بذلك ظهائره[1].

واعتمادا على قول ابن خلدون الذي يعتبر أنّ الضرائب غير الشرعية ميزة لا مفر منها لتدهور الدولة، فإن الوالي يبتدع أنواعا جديدة من الضرائب بفرضها على التجارة وبفرض المكوس على الأسعار في الأسواق وعلى أنواع البضائع المستوردة على أبواب المدينة[2]، حين لجأت الدولة الموحدية إلى فرض الضرائب غير الشرعية حيث استبد بها الضعف وحادت عن سياسة وزعيمها الروحي ابن تومرت وذلك لتقوية نفوذها وزيادة قوتها وفرض نفسها في الساحة السياسية[3].

5- نفقات الأموال المجباة عند الموحدين:

5-1 الجيش:

لعب الجيش الموحدي دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار الدولة وسيادتها، لذا أولت الدولة الموحدية اهتماما كبيرا بالجيش لذا فقد احتل الأنفاق على الجنود والجيش الصدارة في كمية الأنفاق من بيت المال[4].ومن ثم حطي باهتمام خاص من طرف الخلفاء الذين لم يتوانوا عن تزويده بالعدة والعتاد واللباس والمؤون وحتى المسكن[5]، بالإضافة إلى الرواتب التي كانت تنعم عليهم من طرف الدولة ويبدو أن الرواتب بدأت مع غزوة تادلا سنة(530هـ/1136م)، إذ يذكر ابن القطان أن عبد

[1] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص 305.

[2] ابن خلدون، المصدر السابق، ص 345، 347.

[3] المصدر نفسه، ص347.

[4] المقري، المصدر السابق،ص220.

[5] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 216

المؤمن قسم البركة على جنده[1]، غير أن الجند النظامي كانت له بركة منتظمة تصرف في أوقات محددة[2]، وكانت تدفع البركة ثلاث مرات في كل سنة وكل أربعة أشهر مدة[3].

بالإضافة إلى البركة والمساواة والإحسان، هناك الأعطيات والمنح التي توزع على الجند في الاحتفالات العامة أو المناسبات[4]، وعن السلاح الذي استخدمه الجيش فنجد أن الموحدين، استخدموا مختلف أنواع الأسلحة سواء كانت خفيفة كالسيوف والحراب والسهام والرماح والدروع[5]. كما اهتم الموحدون بتقوية أسطولهم لحماية سواحلهم الطويلة والحفاظ على سيادة دولتهم وساعدهم على ذلك وفرة الموارد الخشية وكثرة الموانئ، فأنشئوا دورا عديدة لبناء السفن في مختلف المدن الموحدية الساحلية.

5-2 الرواتب والهبات:

أ- الرواتب:

لقد شملت دولة الموحدية أصنافا متعددة من أنواع المرتبات من الوزراء ورجال البلاط والحشم والموظفين والمشتغلين والعمال[6]، والفقهاء والبنائين والصناع[7]، والأطباء والخطباء والشعراء والأعيان والأشياخ[8]، الذين كانوا ينالون رواتبهم من خزينة الدولة وقد أعطانا القلقشندي ما كان يأخذه أشياخ الموحدين من مرتبات[9] أربعين دينارا، وكانت الرواتب مستمرة كل شهر وقد كانت تدفع نقدا[10].

---

[1] ابن القطان، المصدر السابق، ص175.

[2] عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص 288.

[3] المراكشي، المصدر السابق، ص288.

[4] ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص217.

[5] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص212.

[6] عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص291.

[7] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص ص86، 110.

[8] ابن أبي زرع، المصدر السابق،ص222.

[9] عز الدين عمر موسى، المرجع نفسه، ص292.

[10] ابن الخطيب، الحلل الموشية، ص113.

ب– الهبات:

كان خلفاء الموحدية كثيريّ البذل والعطاء، وفي كل مناسبة كانوا ينفقون الأموال على الناس لاسيّما الضعفاء والغرباء بلغ في مثل هذه المناسبات ثلاثين دينارا[1].

كما كان للخلفاء من وراء هباتهم أغراض سياسية، فقد كانوا يشملون أبناء الحكم السابقين بالعطاء فيعطونهم الأراضي والمنازل واللباس والأموال تألقا لهم[2].

كما كانت الهبات على الأمراء مثلما فعل يوسف بن عبد المؤمن، والذي عرف بأنه كان جوادا سجيّا، حيث أعطى هلال بن سعد إثنا عشر ألف دينار في يوم واحد، كما شملت الهبات أيضا الشعراء وذلك لتكريمهم مثل منح عبد المؤمن بن علي إلى أخذ الشعراء دينارا على بيت.

3-5 الأعمال الاجتماعية والمنشآت العمرانية:

أ-الأعمال الإجتماعية:

اهتم الموحدون بالأعمال الاجتماعية، وشؤونهم فكان المنصور يجلس بنفسه لقضاء حوائج الناس ويسمع شكواهم، من صلاة الضحى إلى قرب الزوال في المسجد الجامع، يقضي حوائج الناس ويسمع شكواهم ودعواهم في الأعيان والوجهاء[3]، كما قام المنصور برعاية الأيتام من خلال بدء كل عام يجمع الأيتام المنقطعين إلى قصره، فيختنون، ويأمر لكل صبي منهم بمثقال وثوب ورغيف ورمانة، وربما زاد على المثقال درهمين جديدين ويكسيهم ويطعمهم[4].

كان المنصور بعد كل صلاة جمعة يذهب إلى بيمارستان مراكش يعود المرضى يتفقد أحوالهم وأحوال القائمين عليهم[5]، ومن الأعمال الاجتماعية التي كان يساهم فيها المنصور رفع الظلم عن

[1] المراكشي، المصدر نفسه، ص340، 341.

[2] نفسه، ص341.

[3] ابن عذارى، البيان المغرب، ص ص 172، 173.

[4] المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص208.

[5] المراكشي، المصدر السابق، ص210.

الناس، فكان يرفض الظلم الواقع على رعيته، فقام بإرساء العدل بين رعيته وذلك بالرجوع لأحكام القضاء وتفقد أحوال البلاد والرعية[1].

كما كان يقترب إلى الله في فك الأسرى، حيث سرح السّجون عندما ذهب لغزو الروم في وقعة الأركان والإفراج عن السجناء، وتفريق الأموال، يحدث موجة من الفرح والسرور في نفوس المواطنين[2] ، كما أنفق 100 ألف دينار ذهبا من بيت المال للضعفاء في المغرب، كما أرسل كتابا أمر فيه العمال بدفع جميع زكوات الفطر عام 580هـ، حتى يوزعها على الضعفاء والمساكين للترفق بهم والتوسعة عليهم، فكان المنصور كثير الصدقة، فقد تصدق قبل خروجه إلى غزوة الأرك الكبرى بأربعين ألف دينار، فقسموا مدينة مراكش أرباعا، وجعلوا في كل ربع أمناء معهم أموال يتحرون بها المساتير وأرباب البيوتات[3].

وزع على الجند والأمراء والفقراء في عيد سنة 594هـ 73 ألف ثبات من ضأن وماعز وفي سنة 595هـ أمر المنصور أن يجعل في يد كل واحد من أطفال مراكش دينار من الذهب ودرهم من الفضة وحبة من الفاكهة الخضراء يلهو بها الطفل، فأنفق مئات الآلاف من الذهب والفضة، فعم ذلك الخير في نفوس الأطفال، وهذا يدل على الاهتمام بالرعاية الصحية للأطفال والإعانة بهم[4].

وكذلك فإن الانفاق مما يستنزل به النصر من عند الله تعالى لقوله سبحانه وتعالى :﴿ **الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (3) أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**﴾ سورة الأنفال.[5]

ب– المنشآت العمرانية :

[1] ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص ص 217، 218.

[2] حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص 426.

[3] المراكشي، المصدر السابق، ص 104.

[4] ابن عذارى، البيان المغرب، ص 228.

[5] الأنفال، الآية 4.

شهدت بلاد المغرب والأندلس على حد سواء ازدهارا ونشاطا كبيرين في حقل البناء والتعمير، خاصة مع قيام دولة الموحدين، حيث أولى خلفاء الموحدين جانب البناء والتشييد اهتماما كبيرا [1].

فقد أنشأوا الكثير من المدن الجديدة، وعملوا على تزويدها بكل ما تحتاج إليه [2].مما تطلب الكثير من بيت المال للإنفاق على هذه المنشآت، ومن المنشآت المدنية التي أنشأها الموحدون الكثير من المدن والمساجد والمدارس والقصور وغيرها من المنشآت الحيوية الأخرى [3]. ولما جاء المنصور عرفت حركة البناء والتشييد دفعا جديدا ازدهارا كبيرا طوال فترة خلافته[4].

-بناء المدن:

بنى الموحدون الكثير من المدن في المغرب والأندلس وكان لهذه المدن دورها الحضاري الكبير والفعال في تقدم المنطقة وازدهارها، ومن المدن التي أنشأها الموحدون مدينة رباط الفتح [5]، وجبل الفتح [6] ومدينة البطحاء بالمغرب الأوسط والتي كانت تعرف بالدرة وموقعها على نهر الشلف وأن بناؤها سنة (555هـ / 1159م)[7]، كما اهتم المنصور ببناء مدينة مراكش حيث أوسعت هذه المدينة في عهده بزيادة كبيرة[8].

-المساجد:

يعتبر المسجد من أهم العمائر في المدن الإسلامية عامة، وخاصة في دولة الموحدين، باعتبارها قامت على أساس دعوة دينية، ولهذا فقد أبدوا اهتماما كبيرا ببناء المساجد وتجديدها وتعميرها

[1] عبد الواحد المراكشي، وتائق المرابطين والموحدين، تح حسين مؤنس، ط 1 مكتبة الثقافة الدينية 1997 ص 271.

[2] المراكشي، المصدر نفسه، ص 282

[3] الأغا مزاري العودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، ج 1 تح يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1990 ص 131.

[4] عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق 222

[5] مجهول، الحلل الموشية، ص 151.

[6] ابن أبي زرع، الأندلس المطرب، ص 173.

[7] علي عبدالله غلام، الدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، مصر، (د ط)، 1971، ص 373.

[8] المراكشي، المعجب في تلخيص أنبار المغرب، ص 212.

والإنفاق عليها [1]، بنى المنصور في مدينة الرباط [2]، مسجدا عظيما كبير المساحة واسع الفناء جدا، لا يعلم في مساجد المغرب أكبر منه، وعمل له مئذنة في غاية الارتفاع[3].

و لما انتصر المنصور في وقعة الارك فتح إشبيلية [4]. وأمر ببناء الجامع الكبير فيها ومنارتها، التي قيل إنه ليس في بلاد الإسلام منارا أعظم منها، ....بمئة ألف دينار ذهبا وزنه العمود الذي ركبت عليه أربعون ربعا من الحديد، وبنا في مدينة الرباط جامع حسان ومناره كما أمر ببناء الجامع الأعظم بمراكش، وأنفق عليه من أخماس غنائم موقعة الأرك[5].

-المدارس والمستشفيات :

أنشأ المنصور المدارس في بلاد المغرب والأندلس، ومن هذه المدارس التي بناها المنصور مدرسة المهدية بمراكش، والمدرسة الجوفية بسلا، وهذه كان دافعا قويا في دفع عجلة البناء والتعمير في أرجاء البلاد إلى الأمام[6]، إن بناء المدارس لحق أن يجلب نصر الله ففيه تتخرج أجيال المسلمين التي ترتفع اللواء وتجاهد الأعداء، أما بالنسبة للمستشفيات، فقد أمر المنصور ببناء البيمارستانت (المستشفيات) للمجانين والمرضى والجذمان والعميان، وأجرى الاتفاق عليها[7]، فمثلا بنا بمدينة مراكش بيمارستانات، قيل لا يوجد في ذلك الزمان مثله وقام بالاتفاق من حيث إقامة الصيادلة لصناعة الأشربة وتوفر العقاقير والأدوية، ما يعكس تقدم المستوى العلاجي للدولة في عهد المنصور [8].

-القصور:

[1] المقري، نفح الطيب، ج 1، ص 205.
[2] ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 237.
[3] المراكشي، المصدر السابق، ص 195.
[4] ابن عذارى، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 222.
[5] المراكشي، نفسه، ص 294.
[6] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 374.
[7] ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص ص217، 218.
[8] المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص 209، 210.

اهتم الموحدون ببناء القصور وتعميرها ، وكان عبد المؤمن أول من بدأ في بناء القصور، فيقول المراكشي: "و أقام عبد المؤمن رحمه الله بمراكش مرتبا للأمور المختصة بالمملكة في بناء الدور وإيجاد قصور وإعداد سلاح"، وانشأ ابنه الكثير منها على الطريق من مراكش حتى مدينة الرباط، متبعا سياسة والده في إنشاء وتعمير القصور[1].

أما الأندلس فكان لها الحظ الأوفر في الجانب العمراني، حيث أنشأ بها الموحدون الكثير من القصور فحظيت اشبيلية حاضرتهم في اسبانيا الإسلامية[2].

-الجسور والقناطر:

تعدّ الجسور والقناطر أهم وسيلة اتصال بين ضفة وأخرى[3]، حيث اهتم خلفاء الدولة الموحدي بإنشاء الجسور والقناطر، وذلك لربط المناطق ببعضها وتسهيل أمور الرعية.[4]

ومن القناطر التي أنشأت بالمغرب قنطرة تانسيف التي تصل المغرب بجنوبه عبر مراكش وهذه القنطرة من إنشاء المرابطين، سميت كذلك نسبة لنهر تاسيفت[5]، لكن هذه القنطرة تهدمت مع الوقت بتأثير العوامل الطبيعية وأعاد الموحدون بناءها، وأقام عبد المؤمن قنطرة بين المهدية، ويلا، إلا أنها تهدمت خلال فترة وجيزة[6]، وكان المنصور من أكثر الخلفاء الموحدين المهتمين ببناء القناطر فبنى الصوامع والقناطر لجلب الماء في البرية واتخذ عليها المنازل، وفي الأندلس أقام أبو يعقوب يوسف قنطرة إشبيليا. سنة(566هـ_1179م).لإنجاز مصالح الناس، وتهدمت هذه القنطرة سنة(642هـ_1246م) عند استرداد المسيحيين لإشبيليا.[7]

---

[1] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص 442، 443.

[2] السيد عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، ص 202.

[3] إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي في العصر الوسيط، في إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص199.

[4] ابن أبي زرع الأنيس المطرب، ص215.

[5] السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص224.

[6] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص20.

[7] ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص ص450،449.

أما بالنسبة للجسور فقد عمل الموحدون على بناء الجسور واهتموا بها، ومن بين هذه الجسور مثل الجسر الذي عقد بإشبيلية على واديها بالقنطرة العظيمة[1].

بعنايتهم فأسسوا فيها قصر الذي يحكم فيه الخليفة في أثناء مروره بها، وقصر البحيرة والقصور الواقع خارج باب الكحل، كما أقام ولاتهم ي الأندلس قصورا ي المدن التي حكموها منها: قصر أبي يحي المالقي، والعريفي محمد بن المعلم، والشيخ العرفاء أحمد بن باسم[2] .

-الحصون:

قام الموحدون بتشييد الحصون خاصة على المناطق الجبلية، وعلى الأنهار والأودية[3]، فبنى الموحدون عدة حصون منها قصبة المهدي التي بناها عبد المؤمن سنة545هـ، وكذا حصن تلمسان، وكذلك بنا الخليفة يوسف حصنا بالسوس الأقصى[4].

أما بالنسبة للأندلس فقد نالت نصيبها من بناء وتشييد للحصون خصوصا على الحدود التي كانت مجاورة للأعداء[5]، كما اهتم الموحدون ببناء الحصون والإنفاق عليها، فتفننوا في هندستها وبناءها، ونالت هذه الأخيرة شهرة تاريخية واسعة، وارتبط بعضها بمعارك شهيرة[6].

1 المصدر السابق، ص166.

2 السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص ص 202_204.

3 ابن عذارى، البيان المغرب، ج3، ص7.

4 السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص128.

5 ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص163.

6 السيد عبد العزيز سالم، نفسه، ص135.

الفصل الثالث

تأثير موارد الجباية على المجتمع والاقتصاد في الدولتين

المبحث الأول: مقارنة الجباية بين الدولة المرابطية والموحدية

المبحث الثاني: تأثير موارد الجباية على المجتمع في الدولتين المرابطية والموحدية.

المبحث الثالث: تأثير موارد الجباية على الاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية.

1-مقارنة الحباية بين الدولة المرابطية والموحدية:

1-1 أوجه التشابه:

عُني المرابطين والموحدون بالشؤون المالية للدولة مثل إنشاء دواوين مالية يقع على عاتقها تخطيط الأمور المالية للدولة والعناية بتعيين مختصين بالشؤون المالية يتمتعون بخبرات مالية وإدارية.

السياسة المالية للدولة المرابطية لإدارة الأموال من وجود عشرين دار للسكة في الأندلس وحدها، وهي دور السكة في إشبيليا وغرناطة والجزيرة وألماريا وبلنسية وحيان وسرقسطة والشاطبة والونشريس، وكان يشرف على عملية ضرب النقود ناظر معروف بأمانته ومعرفته بهذه الصفة ويساعده عدد من الفنون أمثال الفتاح المسؤول عن نقش وربيع قوالب النقود[1].

كما استحدث في عهد المرابطين وظيفة متولى المخلص وهو المشرف على أموال الخليفة وممتلكاته ومسؤولا عن الحفاظ عليها وتحصيل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل وقد استمرت هذه الوظيفة في عهد الموحدين[2].

فقد وضعوا في أعلى هرم الإدارة المالية وزير مسؤول عن الشؤون المالية عرف اسم صاحب الأشغال الخرّاجية ويليه صاحب ديوان الأعمال[3]، وذلك أن الموحدين كانوا قد استحدثوا دواوين لإدارة المال العام ويعين لإدارتها أشخاص كان اختيروا بدقة وهؤلاء كانوا يتولون مراقبة إرادات الدولة ويشرفون على الدخل والخارج من الأموال ويقع على عاتقهم مراقبة العمال المشرفين ومحاسبتهم[4].

---

[1] بن محمد المسكوكات المرابطين والموحدين في الأندلس، ط1، القاهرة، دمشق، 1964، القسم1، ص624 625.

[2] ابن عذرى المراكش، المصدر السابق، ج4، ص201.

[3] المقري، المصدر السابق، ص 202.

[4] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص227 131.

المشرف هو المسؤول عن جباية الأموال بالحفاظ عليها ويقدم بمساعدة المشرف عدد من العمال أبرزهم خازن المال وخازن الطعام والأخير يقع على عاتقه مسؤولية الإشراف على حركة الصادر والوارد في المخازن العامة[1].

ولقد حظيت العملة المرابطية خاصة العملة الذهبية الممثلة في الدينار المرابطي، وتتضح خصائص الدينار المرابطي إذ ما استعرضنا بعض الدنانير من ضرب المرابطين.

الوجه المركز —لا إله الا الله

–محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

–الأمير أبو بكر بن عمر رضي الله عنه.

وفي الهامش **"ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"**[2].

الظهر المركز –الإمام

–عبد الله

–الأمير عبد القادر.

الهامش: بسم الله ضرب هذا الدينار بسجلماسة سنة خمس وخمسين وأربعمئة ومنه يمكن القول أن هناك دنانير مرابطية مبكرة قبل[3] تأسيس الدولة نبدأ بأبي بكر عمر وكانت من ضرب سجلماسة بحيث بين لنا أنه الحاكم الفعلي للمرابطين في الفترة الواقعة بين سنة (448هـ/1056م/ 480هـ/1087م) على الرغم من خروجه الى الصحراء سنة 453هـ/1061م، وتفويض الأمر الى يوسف بن تاشفين[4].

[1] المصدر نفسه، ص 127 131.

[2] سورة آل عمران، الآية 85.

[3] المقريزي، ففي الدين أحمد بن علي، شذوذ العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد عثمان، إدارة المعارف، القاهرة، 1990، ط1، ص66.

[4] الناصري، المصدر السابق، ج2، ص19 21.

1-2 أوجه الاختلاف:

أ- **العملة المرابطية**: لقد حظيت العملة المرابطية خاصة الذهبية ممثلة في الدينار المرابطي مكانة هامة وكان أول دينار مرابطي وصلنا كان من ضرب سجلماسة سنة (450هـ/1055م)[1]، الأمير أبي بكر بن عمر الذي تولى أمر المرابطين بعد وفاة الإمام عبد الله من ياسين سنة (451هـ/ 1059م)، وبهذا يمكن القول أنه هناك دنانير مرابطية مبتكرة قبل تأسيس الدولة تبدأ بأبي بكر بن عمر وكانت من ضرب سجلماسة بحيث يبين لنا أنه الحاكم الفعلي للمرابطين في الفترة الواقعة بين سنة (448هـ/1056م، 480هـ/1087م)[2].

أما وزن الدنانير المبكرة فكان يتراوح بين أربعة جرامات وثلاثة وعشرين في المائة من الجرام وأربعة جرامات وستة في المائة من الجرام[3].

أما وزن عملة يوسف بن تاشفين فكان يتراوح في الدنانير التي ستكفي المغرب من أربعة غرامات واثنين وعشرين في المائة من الجرام وبين أربة جرامات وكانت نسبة الذهب عالية تتراوح بين سبعة وتسعين في المائة وثمانية وتسعين جرام[4].

ولقد وفد الذهب المستورد من السودان الغربي إمكانيات هائلة لضرب ورواج العملة الذهبية المرابطية، كان عنصرا هام من عناصر على المغرب، ومصدر الرواج التجاري الداخلي والخارجي[5].

---

[1] ابن عذرى المراكشي، المصدر السابق، ج4، ص14 17.

[2] الناصري، ج2، المصدر السابق، ص19 21.

[3] عيسى بن الذيب، المرجع السابق، ص231.

[4] نفسه، ص231.

[5] موريس لومبارد، الجغرافية التاريخية، تج، عبد الرحمن، دار العرب المعاصر، ط3، 82 19، ص 146.

إلا أن الملاحظ هو أن العملة لم تكن موحدة قبل قيام الدولة المرابطية فكانت بدورها خاضعة لنوع من اللامركزية، مثلما هو الأمر بالنسبة للسلطة السياسية، ويرجع السبب في النجاح الذي حققه الدينار المرابطي[1].

-الدراهم الفضية للمرابطين: لقد قامت دولة المرابطين على نظام المعدن الفردي واعتبرت الذهب قاعدة لسكانها حتى صارت الدنانير تشمل العملة الرئيسية للدولة، فإن المجتمع المغربي والأندلسي في عصر المرابطين عرف استعمال الدراهم وأجزاءها لتسهيل عملية البيع والشراء، يقول المراكشي: "... وذلك أن عادتهم في بلاد المغرب، أنهم يضربون أنصاف الدراهم أرباعها وأثمانها والخراريب الناس في هذا وتجري هذه الظروف في أيديهم فتتسع بيعاتهم".

كما هو شأن الدنانير الذهبية بذلك تعددت أنواع الدراهم الفضية إذ تشير بعض الفتاوى عند ابن رشد إلى القطاع الثلثية التي كانت فضتها أكثر من القطع الثمنية.

أما وزن الدنانير المبكرة فكان يتراوح بين أربعة جرمات وثلاثة وعشرين من المائة من الجرامات وستة في المائة من الجرام وكانت ذات عيار واحد إذ بلغت درجة نقاء الذهب منه ستة وتسعين في المائة في دنانير "ابي بكر بن عمر".

أما وزن عملة يوسف بن تاشفين فكان يتروح في الدنانير التي سكّت في المغرب فكانت نسبة الذهب فيها عالية وتتراوح بين سبعة وتسعين في المئة وثمانية وتسعين من الجرام ومن أربعة جرامات واثنين وعشرين في المائة من الجرام وبين أربعة[2]، وبعد وفاة يوسف بن تاشفين سنة 500هـ/1106م، نودي بولده أبي الحسن علي، أمير المسلمين[3]، وواصل على سك عملية بالمغرب

[1] حسن حافظي علوي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ع23، 1999، ص23.

[2] عيسى الذيب، المرجع السابق، ص225.

[3] الناصري، المصدر السابق، ج2، ص55.

والأندلس وشهد عهده تعدد دور السكة حيث بلغ عددها في الأندلس عشرة في الفترة القصيرة الممتدة من بداية حكمه إلى سنة (515هـ/1121م)[1]

ب–العملة في الدولة الموحدية:

فقد أدخل الموحدون إلى منطقة الغرب الإسلامي نظما نقدية جديدة مخالفة للنظم والتقاليد النقدية السابقة ويعتبر الموحدون أول دولة في المغرب والمشرق تتخذ الشكل الهندسي المتميز أي المربع لعملتها وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله: "ولما جاءت دولة الموحدين كان مما شن لهم المهدي اتخاذ سكة الدرهم مربع الشكل وأن يرسم في دائرة الدينار شكل مربع في وسطه ويملأ من أحد الجانبين تهليلا وتحميدا ومن الجانب الآخر كتب بالسطور باسمه واسم الخلفاء من بعده ففعل ذلك الموحدون".[2]

ويشير أبو الحسن علي بن يوسف إلى أن ابن تومرت أصدر عملة نقدية تسمى الدرهم المركّن فيقول وذلك أن صاحب الدرهم المركّن هو أبو عبد الله المهدي القائم بأمر الموحدين وكانت الدراهم قبل ظهور الدولة الموحدية كلها مدورة فأمر المهدي أن تكون دارهم مركّنة[3].

كما ضرب الخليفة يوسف بن المؤمن عملة تعرف بـاليوسفية يقول الزركلي وإليه تنسب الدنانير اليوسفية في المغرب[4]، كما كانت الدنانير اليعقوبية نسبة إلى يعقوب المنصور[5].

يقول ابن خلكان والي الأمير يعقوب تنسب الدنانير اليعقوبية المغربية[6].

أما عن أصل الوزن الذي أعتمده الموحدون لتحديد قيم وأوزان نقودهم أو المعايير التي اعتمدت لتحديد الأوزان النقدية الموحدية بالاعتماد على إشارة ابن القطان في الدوحة المشتبكة وهي

[1] البيذق، المصدر السابق، ص25 29.

[2] ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص43.

[3] ابن ابي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، المطبعة التونسية، ط1، 1286هـ، ص107.

[4] الزركشي، المصدر السابق، ص318.

[5] ابن الخطيب، ج9، ص267 268.

[6] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج7.

أن الأوقية المغربية كانت يعادل 20درهما وزن فنستخلص أنّ الأوقية الموحدية باعتبارها وحدة جديدة في الوزن هي التي حددت أوزان الكسور مثل الدينار والدرهم الموحدي بهدف إيجاد علاقة حساسة متجانسة أولا فيها بين الأوقية وأجزائها ومن جهة ثانية بين هذه الأجزاء ذاتها[1].

إلى جانب العملة الذهبية استخدم الموحدون الدراهم وأنصاف الدراهم التي تعرف بالمؤمنين كما سّك الموحدون عملات أصغر لسهولة التعامل نسيك عن عبد المؤمن عملات بأجزاء الدراهم .

ولقد أشار المراكشي أيضا إلى وزن الدرهم المؤمن والذي يعادل نصف درهم النصاب ويقدر ب 28حبة من حب الشعير الوسط السلطة الموحدية، فسك عبد المؤمن عملات بأجزاء الدراهم مثل الربع والثمن والخاريب غير أنه لم يتم العثور على أنصاف الدراهم ويرجع السبب في سك أجزاء الدراهم إلى الشكوى التي قدمها يحي بن عبد المؤمن[2].

السلطة الموحدية قد احترمت المنظومة النقدية التي نشأت في إطار الاقتصاد النقدي الإسلامي والتي تربط بين اليدنار والدرهم من حيث الوزن وهي كل عشرة دراهم تعدل سبعة دنانير في الوزن إلا أنه بدلا من أن يصدروا دراهم تزن سبعة أعشار دينارهم أي 58.5 حبة، حاولوا أنّ يصدروا قطعا تزن نصفها 29.4حبة[3]، وذلك تسهيلا للمعاملات التجارية، إلى جانب العملة الذهبية والفضية، لم يتردد بعض الخلفاء الموحدين في ضرب العملات الزائفة المعروفة باسم الدنانير الخشمة، والتي يصنعونها من النحاس، ويطلقون عليها اسم الدينار الذهبي[4].

[1] عبد الرحمن سفيان، الإسلام النقدي الموحدي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج23، 1959، ص146.

[2] المراكشي، المصدر السابق، ص207.

[3] سفيان عبد الرحيم، الإصلاح النقدي الموحدي، ص155.

[4] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 379، 380.

أما بالنسبة للقطع النقدية الموحدية حملت طابع الأسرة الحاكمة بل تحولت إلى وسيلة دعائية هما أن الزعيم بأمامه المهدي أضحت تؤكده عبارات المهدي إمامنا المكتوبتان التوالي بواجهة كل القيراط والدينار الموحدي[1].

حين تقرأ على وجه الدراهم المربعة كتابة من ثلاثة سطور أفقه تشير إلى هذا الصيغ الثلاثة التالية حيث يترتب عن هذه القطع.

1-لا إله إلا الله.

2-الأمر كله الله.

3-لا قوة إلا بالله.

بينما خصص لكتابه في صبغة جديدة مقرونة بلقب إمام الموحدين محمد بن تومرت.

1-الله ربنا جل جلاله.

2-محمد رسولنا صلى الله عليه وسلم[2].

أما الدرهم المؤمن نسبة إلى عبد المؤمن بن علي، أما عن تقنيات سك النقود نقد سك كل من الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وولده الخليفة يعقوب المنصور بالأندلس عملة ثقيلة ضرب كل من إشبيلية وقرطبة وبهزيمة الموحدين في معركة حصن العقاب بالأندلس أمام الجيوش الإسبان تقلص دور سلمي الدفاعي، وكان من أهم ما فعله المنصور في باب السياسة المالية هو تخيره للدينار الموحدي لمضاعفته لوزنه[3].

وكانت الدولة المرابطية في توزيع دور سك العملة على مناطق مختلفة من مدن المغرب والأندلس لذلك عملت على توحيد العملة المتداولة في العدوتين الأندلس إلا أنه ما ينبغي الإشارة إليه أن النقود التي أصدرتها دور الضرب بالأندلس، قد تأخر ظهورها إلى سنة (476هـ/

[1] محمد العناسوة، المسكوكات مصادره وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي دراسة تحليلية لل الأندلسية والفاطمية والمرابحية والموحدية في المغرب العربي، دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية، المجلة 43، العدد1، 2016، ص166.

[2] محمد العناسوة، المرجع السابق ص116.

[3] نفسه ،ص117.

1093م)[1]، وليس من المستعبد أن يكون المرابطون في هذه الحقبة قد تعاملوا بالنقود المضروبة في المغرب إلى جانب بعض عملات دولة الطوائف فالدنانير العبادية (نسبة إلى المعتمد بن عباد) والدنانير الشرقية نسبة إلى شرق الأندلس، وقد أبى المرابطون على عملة في عباد في العملات التجارية داخل الأسواق، لذلك طالت عيوب البيع والشراء طاهرة بادية في الأسواق[2].

وانتشر دور السكة في أغلب المدن الأندلسية كإشبيلية وبلنسية، الجزيرة الخضراء، ودانية وشاطبة، غرناطة وقرطبة ومالقة وألماريا وفاس ومراكش، ونول لمطة وسبتة وسلا ومكناسة... الخ[3].

وكان يشرف عليها شخص يسمى صاحب دار السكة، وكانت هذه الدور تأخذ من الفضة ومن الأشخاص وتضرب بالضرب الرسمي للدولة المرابطية مقابل أجر[4].

ج- الزكاة:

تعد أهم موارد بيت مال المسلمين في الدولتين المرابطين والموحدين والقاضي من يشرف على تحصيلها وتوزيعها على مستحقيها طبقا لما حدده الكتاب والسنة[5]، فقد قضى المرابطين على كل مغارم والأموال التي كانت تخالف أحكام الدين، أما الموحدين فقد ابن تومرت حيث فرض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم[6].

د- الخراج:

كان من إرادات بيت المال المهمة، ويقوم بجبايته عمال يدعون القباض ويستعدهم الخراص اتخذ عبد المؤمن بن علي إجراء سنة 555هـ، وهو المسح الشامل لأراضي المغرب العربي الأقصى

---

[1] عيسى بن الذيب ،المرجع السابق، ص378.

[2] ابن رشد، الفتاوى، ج2، ص932.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص215.

[4] صالح بن قربة، المكونات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1980، ص548.

[5] ابن عذارى، المصدر السابق، ص12.

[6] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 281.

وأراضي الشمال الإفريقي، واسقط ثلث المساحة، وفرض الخراج على ما تبقى من الأراضي، وفي مدة حكم يوسف عبد المؤمن الموحدي ازدادت سعة الخراج وكثرة الأموال كما سارت على نهج المرابطين[1].

هـ- الضرائب:

التزم المرابطون بأحكام الشرع، ولم يفرضوا ما جاء به لكتاب ولسنة وألغوا العديد من الضرائب[2].

حرص عبد المؤمن على إلغاء الرسوم والضرائب التي تخالف الشرع التي فرضها المرابطون لمخالفتها الشرع، كما أسقط المرابطون الضرائب غير المشروعة، أما الدولة الموحدية أشارت إلى الأعشار كضريبة واجبة للدولة والتي كانت موردا من الموارد المال مثل القبالة التي فرضت في عهد علي بن يوسف[3].

و- الغنائم:

كانت الغنائم التي يحصل عليها المرابطون والموحدون موردا مهما من موارد من بين المال المسلمين، التي غنم فيها سلاح ومواشي وتحف وآثار وأموال والخيل وكان الخمس منها بيت المال ونقسم الأخماس الأربعة[4].

م- المصادرات:

كانت أيضا موردا مهما موارد بين المال إذ يلجأ إليها الحكام بسبب تقصير عمالهم أوقاتهم في المعارك أو الإخلال بالواجبات أو لتطاول على أموال المسلمين، بحيث قام على بن يوسف

[1] ابن القطان، المصدر السابق، ص18.

[2] عز الدين عمر مرسى، المرجع السابق، ص281.

[3] ابن عذارى، المصدر نفسه، ص118 .

[4] ابن الأثير، المصدر السابق، ص112.

بمصادرة أموال الأمير إبراهيم بن يوسف وحاشية بسبب تقصيره وفي عصر الموحدين كثرت مثل هذه المصادرات نتيجة الرقابة الشديدة التي فرضوها على عمالهم[1].

ن–الجيش:

يعتبر الجيش المرابطي والموحدي الركيزة الأساسية للدولة، لذا اهتمت كل من الدولتين اهتماما كبيرا بالجيش، وخاصة الشؤون المالية التي تختص بأوجه الانفاق للدولة وهو ما يصطلح بالنفقات التشغيلية[2].

كانت هذه الرواتب تصّرف مشاهرة أي كل شهر. وكانت الأرزاق (العطاء) تخرج بانتظام كل شهر في عهد يوسف بن تاشفين لكن سرعان ما تغيّر في عهد علي بن يوسف الذي منع الاعطاء لأجناده واستمر هذا التخلف في دفع الرواتب طوال عهده، وهذا راجع الى الفوضى والحروب والنزاعات التي استنزفت موارد الدولة[3].

أما بالنسبة للموحدين فقد تميّز عهدهم بالاستقرار وارتفاع في موارد المال فكانت ثلاث أنواع يدفعونها من البركة التي توزع على الجند، التي كانت تدفع إلى الموحدين بينما كانت تدفع إلى تدفع إلى غير الموحدين مشاهرة، أما النوعين هما الغلة والاحسان وهذا الأخير هو مبلغ من المال كان يوزع على الجند، إضافة إلى تلك الرواتب والأرزاق توجد هناك نفقات عسكرية التي بعد الأرزاق، ومن بينها الأموال والنفقات التي أنفقت على الجيش والسلاح والأسطول وغيرها[4].

[1] ابن الأبار أبو عبد الله حمد بن أبي بكر القضاعي، المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1967، ص55، رقم 40.

[2] ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص223.

[3] ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، المصدر السابق، ص23.

[4] ابن عبدون، رسالة في الحسبة والقضاء، ص30.

2-تأثير موارد الجباية على المجتمع في الدولتين المرابطية والموحدية :

2-1 المجتمع المرابطي:

- الطبقة الحاكمة:

أ-الأمراء:

مما لاشك فيه أن وضع الجيل الأول من الامراء المرابطين اختلف عن الجيل الثاني إذ ظل الجيل الأول وفيا لروح العصبية محافظا على تراثه الصحراوي الى جانب خشونته وبداوته وتقشفه في الملبس والمأكل واقتصاره على الضرورة من الغش فكان لباسهم من الطعام خبز والشعير[1]، غير أن هذه الحالة تغيرّت في عهد ابنه علي الذي مثل مرحلة الحضارة والترف[2].

ولم يقتصر تألق الامراء المرابطين في الملبس والمطعم بل تعدو لتشييد القصور والمنيات([3])، وهذا ما يتناسب مع المرحلة التي يسميها ابن خلدون تحصيل ثمرات الملك فيقول: ورجعوا الى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس يبنون القصور ... ويتمتعون بأحوال الدنيا[4]، مما زاد أيضا في ثراء الأمراء المرابطين وكثرة نعمهم وأغداق أمراء الثغور على الأمراء المرابطين الهدايا النفيسة والتحف الملوكية، فأمير سرقسطة المتعين أحمد بن يوسف المؤتمن وجه إلى يوسف بن تاشفين سنة 496هـ/1102م هدية ضمت أربعة عشر ربعا من آنية الفضية[5].

---

[1] عيسى بن الذيب، المرجع السابق، ص 113.

[2] حسن أحمد محمود، المرجع السابق ص422.

[3] المنيات: هي بيوت ريفية تقوم وسط جنان كثيرة انظر الى سلوى عبد الخالق، الحياة الاجتماعية والثقافية في قرطبة ق4 هـ ، رسالة ماجستير كلية الآداب دار العلوم ، جامعة القاهرة، 1990، ص334.

[4] ابن خلدون، المقدمة، ص 177.

[5] عيسى بن الذيب، المرجع السابق، ص23.

واكتظ بلاطهم الشعراء[1] حتى أن بعض الأمراء أسهموا في مجالس الغناء واللهو[2].

وقد انحصرت القيادة السياسية في عصر المرابطين في عهد الأمير يوسف بن تاشفين وبنيه من بعده وبذلك أصبحت أسرته تتمتع بالنفوذ السيادة في بلاد المغرب والاندلس وأصبحت قبيلة لمتونة تحتل مكانة مرموقة بين قبائل البربر لأن الطبقة الحاكمة إلى هذه القبيلة بالإضافة إلى قبيلة صنهاجة[3].

ومع اتساع رقعة الدولة وزيادة المورد بدأ الامراء والسادة ينفقون عن سعة فيذكر حسن أحمد محمود أن هؤلاء الامراء والسادة اندمجوا في الحياة الاجتماعية في الاندلس ورغم أن الجيل الثاني لم يصمدوا وإذا تغلبت الحياة الاندلسية بمقتها وبهجتها فعاشوا جباية تختلف عن الحياة التي عاشوها[4]،وتجلت مظاهر الترف لدى الامراء في ميدان التعليم إذ جلبوا لأبنائهم بعض المؤديين لتدريسهم داخل القصور واختاروا لهم أفضل المدرسين[5].

وهذا وقد حظي قادة الجيش بنفوذ اجتماعي وامكانيات هائلة، لذلك تطلعوا إلى الاستقلال عن حكم المرابطين وتأسيس كيانات مستقلة بعد أن بدأ الضعف يحل في جسد الدولة المرابطين، ومن هؤلاء ابن الرومي القائد العسكري الذي استقل بالمرية[6]، حتى أن بعض الأمراء أسهموا في مجالس الغناء واللهو[7].

ويلاحظ أيضا مظاهر الترف عند الأمراء في ميدان التعليم إذا جلبوا لأبنائهم بعد المؤدبيين لتدريسهم داخل القصور، واحتاروا لهم أفضل المدرسين مثل "لب بن الواحد اليعسبي" الذي انتهى

[1] ابن الزفاق، ديوان ابن تازفيق، دار الثقافة، بيروت، دت، ص155.
[2] ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص257.
[3] عيسى بن الذيب، المرجع السابق، ص10.
[4] ابن الأبار، المصدر السابق،ص125.
[5] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 130.
[6] المراكشي، الذيل والتكملة ، المصدر السابق،ص121.
[7] ابن سعيد المغربي، المصدر نفسه، ص 257.

إلى غاية نبيلة من العلم فصار يقرئ أبناء أعيان الدولة بمراكش[1]، وهذا يدل على أن الجند قد اهتموا بمركز اقتصادي اجتماعي مرموق وبمستوى معيشي مرتفع. فقد كانت تصرف لهم رواتب تعرف بالبراءات هي كميات الطعام التي يصرفها أمير المرابطي للجند[2].

ب–الفقهاء: تميز الفقهاء في العصر المرابطي مكانة رفيعة ضمن الطبقة الخاصة في العصر المرابطي لكون باعتبار أن الدولة المرابطية قامت على أساس ديني ودعوة اصلاحية اتسمل بمسحة دينية واضحة جعلت للفكر الديني وأهله مكانة مميزة ويتضح ذلك جليا منذ قيام دولتهم بعد تحالف فقهاء المالكية مع الأمراء المرابطين [3].

كما عرف يوسف بن تاشفين بتعلقه بالفقهاء[4] العطاء وسار على نفس المنهج ابنه علي الذي كان شديد التعلق بهم[5] إلى درجة أنه لا يصدر أمر إلا بعد العودة إليهم وقد كان يحث القضاة على عدم اصدار الأحكام إلا بمحضر أربعة من الفقهاء[6] بالإضافة إلى المال والجاه الذي اكتسبه الفقهاء عن طريق التحالف مع النظام المرابطي حازوا على ثورات وأملاك عقارية. مما جعلهم يعيشون رفاهية ومكنهم من احتلال المراتب الأولى. ضمن المجتمع المرابطي[7].

[1] ابن الخطيب، المصدر السابق، ص 45.

[2] أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 14.

[3] هو أبو بكر بن عمر اللمتوني (480هـ/1087م) أمير المرابطين تولى ولاية الحكم سنة 540هـ ثم تنازل عنها فيما بعد ليوسف بن تاشفين، انظر إلى المراكشي، مصدر سابق، ج4، ص14 15.

[4] عصمت عبد اللطيف، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991م، ط1، ص102 103.

[5] ابراهيم القادري بوتشيش، الاسلام السري في المغرب العربي، دار سينيا للنشر، 1995، ط1، ص143.

[6] حميدي عبد المنعم، مرجع سابق، ص328.

[7] إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع نفسه، ص144.

كما أن الفقهاء كان لديهم دور في الجانب السياسي، وذلك من خلال إبداء أرائهم للأمراء خاصة في الأمور السياسية، وخير دليل على ذلك أن الأمير يوسف بن تاشفين قد قام باستشارة الفقهاء حينما هَم بالدخول إلى الأندلس وأخذ بمشورته والذين بدورهم وافقوه وشاطروه الرأي[1].

ونظرا للمكانة الاجتماعية المرموقة في المجتمع فقد نال الفقهاء قسطا من مدح الشعراء طمعا في كرمهم وعطاياهم. مثل ابن بكر بن العربي، وعلى نقيض المدح نال الفقهاء المرابطين نفد الأذى وهجاءا عنيفا بأنهم اشتغلوا نفوذهم في تسخير المذهب المالكي لنيل المال و مناصب الرشوة. وحسبك من مفاخر قلد ما ومحاسن أنس أثنتها فيها وخلدها[2]، وذلك طمعا في أملاكها على كسب مدح فقد نال بعين الفقهاء في الدولة المرابطية نقدا بأنه استغلوا نفوذهم لنيل المال والمناصب والرشوة، حتى تعرضوا أحيانا للاعتداء كما هو الحال بالنسبة لأبي بكر بن العربي وابتعاد الفقهاء عن الصبغة الروحية دفعهم إلى الاستقلال عن الحكم وتأسيس إمارات خاصة، وهو ما يسميه ابن خلدون "بالملك الأصغر"[3].

- **الطبقة الوسطى:**

أ- التجار: تعددت أصناف التجار في المغرب والأندلس إبان العصر المرابطي باختلاف مقادير الأموال والوضع الاجتماعي لأصحابها وقد صنفهم أحد المؤرخين[4] إلى ثلاث أصناف:

[1] ابن خلكان، المصدر السابق، ص280 281.

[2] أبو بكر العربي: هو محمد بن أحمد بن أبو بكر العربي المعاقري. المكنى بأبو بكر الاشبيلي توفي سنة 543هـ /1148مأنظر:أحمد بن الثاني المكناسي. جذرة الاقتباس في ذكر من الاعلام مدينة فاس. دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م. (د ط) ص261 262.

[3] ابن خلدون، المصدر السابق، ص886 887.

[4] عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص278.

الصنف الأول: هم الذين يستثمرون أقل من مائة دينار في تجارتهم وهؤلاء عادة ما يتولون العمل بأنفسهم سواء تجار متنقلين أو مقيمين ونظرا لضعف استثماراتهم في أخذ الدولة حتى عن دفع اتجار حوانيتهم[1].

أما الصنف الثاني: فيطلق عليه تجار القوافل أو ما يعرف بتجار الصحراء المولعون بدخول بلاد السودان الذين وصفهم ابن خلدون بأنهم أرق الناس وأكثرهم أموالا[2] ويرجع سبب ثروتهم إلى ندرة سلع السودان في المغرب فتختص بالغلاء وكذلك سلع المغرب لديهم فتعظم بضائع تجار من تنقلها ويسرع إليهم الغنى والثروة[3] وهذا ما يؤكده الادريسي " في حديثه عن تجارة أغمات حيث يقول وهم أولياء تجار مياسير يدخلون إلى بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال[4].

وهذا وقد اشتهرت أيضا تجارة مدينة أودغست المنتمين إلى زناتة والعرب بكثرة أموالهم ورفيقه لدرجة أن الرجل الواحد منهم يملك أكثر من ألف خادم[5] وبذكر أيضا ما بلغته تجارة سبة من الثراء حتى أنهم ابتاعوا المراكب الكبيرة بما فيها من بضائع في صفة واحدة [6].

أما الصنف الثالث: فهم تجار الجملة الذين اقتصرت رحلاتهم على المدن المغربية والأندلسية فقط، أو الذين يسميهم ابن خلدون[7]، المترددون في الأفق الواحد ما بين أمصاره وبلدانه فمنهم من يشرف بنفسه على تجارته ومنهم من يضطر لاستعمال الوكلاء أو الشركاء ليتفرغ إلى عمله لأن بعضهم كان من الفقهاء أو أصحاب الخطط الرسمية[8]، وعلى الرغم من الأرباح التي تحصل عليها

[1] عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص278 279.
[2] ابن خلدون، المصدر السابق، ص422.
[3] ابن خلدون، المصدر نفسه، ص422 423.
[4] الادريسي، المصدر السابق، ص66.
[5] البكري، المصدر السابق، ص172.
[6] الادريسي، المصدر السابق،ص73.
[7] ابن خلدون، المصدر نفسه، ص139.
[8] القادري ابراهيم بوتشيش، المرجع السابق، ص161.

التجار إلا أنهم تعرضوا في أواخر الدولة المرابطية لضرائب باهضة من طرف السلطة المرابطية. فقد فرضت الضرائب على كل السلع والبضائع وعلى مختلف أصناف التجار وأماكن بيعها لقول الإدريسي: "وكانت القبالة (الضريبة) على كل شيء يباع فيه أو جل كل شيء على قدر"[1]، لكون أن الدولة المرابطية في أواخر عهدها كانت تضمن الموارد والأموال بسبب حدودها ونفقات الجند المرتفعة وهذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة الضرائب على التجار مما جعل هذه الفئة تعاني من نقص الفائدة ونقص الأموال التي كانت تجنيها[2] بالإضافة إلى قطاع الطرق على السفار من التجار مما يوضح إفلاس التجار، فأحد تجار فاس تحول إلى دلال بقيساوية مراكش بسبب سطو اللصوص عليه[3]، بالإضافة إلى الكوارث التي كانت تضر التجار مثل الحريق الذي وقع في الأسواق[4].

ب-الصيارفة وكبار السماسرة:

1-**الصيارفة:** برزت هذه الفئة من الصيارفة (كبار) ضمن الطبقي الوسطي وانحصرت مهمتهم في تصريف الذهب لمن يتعذر عليه قضاء حوائجه، و كان يشترط في الصيارفة (المغرب الاندلس) لم يلتزموا في العهد المرابطي الاقتصاص بأحكام الشرع كي لا يفتح المجال أمام المتعاملين بالربا[5].

كما أن الصيارفة في المغرب والاندلس لم يلتزموا في العهد المرابطي بالقواعد المنصوص عليها شرعا، استخدموا أساليب التحايل والغش للزيادة في الصرف حيث يعتبر ابن عبدون عملهم ربا.

[1] الادريسي، المصدر السابق، ص70.

[2] جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص166.

[3] البيدق، المصدر السابق، ص126.

[4] جمال طه حمد، المرجع نفسه، ص166.

[5] ابن الحاج، فتاوى سيدي عبد الله، تج، حسن عبد العال، المكتبة العصرية، سيدا، لبنان، 2005، ط1، ص 277.

"إن اختلاف السكك داعية إلى فساد النقد والزيادة في الصرف واختلاف الأحوال وخروجها من عادتها"[1].

كما أن الغالبة العظمى من الصيارفة كانوا من اليهود والمغاربة[2]، الذين جلبوا في معاملاتهم على الربّا[3]، وهذا ما مكنهم من كسب أرباح هامة وكان صغار التجار يودعون أموالهم عندهم فيشتغلونها لتسلفها إلى التجار الآخرين مقابل فوائد[4] وكانوا يجمعون في سوق الصيارفة[5].

2-السماسرة:

كان يدخل السماسرة ضمن الطبقة المتوسطة وتكمن مهمتهم في لعب دور الوسط بين التجار فيما يتبايعونه أو فيما يبيعونه إلى المستوى وكانوا عادة ما يتخذون جوانب لتصريف تجارتهم لاسيما ان التجار الغرباء أو السفار ينزلون بسلعهم عليهم وفي طريق السماسرة يتم تسويق البضائع وهذا ما مكن السماسرة من كسب أرباح[6] ويعتقد أن المرابطين في عهد علي بن يوسف كانوا يعرفون داخل التجار عن طريق السماسرة، ومن ثم تقدر الدولة قيمة المغارم الواجبة فرضها على التجار تجنبا لدفع تلك المغارم وتخفيضها ثم الاتفاق مسبقا مع السماسرة[7].

كما أنه لا يمكن التغاضي عن الضرر الذي ألحق بالمستهلك والتاجر على حد سواء نتيجة لوجود دلال كوسيط في البائع والمشتري والبحث هذه الوظيفة مصدر شكوى التجار وليس بالمستعبد

---

[1] ابن عبدون محمد بن أحمد النجيحي، في أدب الحسبة والمحتسب، تح لفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للأثار اثر فيه ، القاهرة، 1955، (د ط)، ص58.

[2] الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص433.

[3] نفسه،ص316

[4] نفسه، ص211.

[5] ابن الزيات، المصدر السابق، ص100.

[6] فتاوة ابن رشد، المصدر السابق، ص937.

[7] الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص32.

أن يكون ذلك بسبب في دفع بعضهم للأشغال بالسمسرة مع التجارة وتقاضي ثمن البيع تاجر عن دلالته[1].

ج- أصحاب الوظائف الحكومية الكبرى:

عاش الكتاب والوزراء حياة الترف والبذخ وتكست لديهم الأموال بفضل الهبات والهدايا التي منحت لهم من قبل الأمراء المرابطين كما شملت أملاكهم الخدم والعبيد[2].

الولاة: قد احتل الولاة بدورهم مركزا اجتماعيا ضمن الطبقة الحاكمة بحيث كانوا ينتسبون إلى الأسرة الحاكمة ومؤسسات الدولة[3]، كانوا يعيشون حياة الترف فتأنقوا في بناء القصور وملأوها جندا وعبيدا وجواري، وتفننوا في المأكل، المشرب[4]، مشرفو المدن، هم المشرفون والمكلفون بجمع الضرائب[5].

-الطبقة العامة:

أ- الفلاحون:

يعتبر الفلاحون أهم فئة في المجتمع المرابطي باعتبار الفلاحة أهم مصدر لكسب العيش، وهذا ما يشير إليه ابن خلدون فيذكر أن الفرد بإمكانه تحصيل الرزق وكسبه من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه واعداده لاستخدام ثمره[6].

---

[1] عيسى بن الذيب، المرجع السابق، ص121.

[2] لسان الدين الخطيب، المصدر السابق، ص220.

[3] جمال أحمد طه، فاس في عصر المرابطين والموحدين، دار الوفاء، الاسكندرية، دت، ط1، ص165.

[4] ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، 143.

[5] المقري، أزمار الرياض، في أخبار القاضي عياض تحقيق، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1939م، ص165.

[6] ابن خلدون، المصدر السابق، ص408.

ولقد ارتبط المغاربة والأندلسيون في هذه الفترة بالأردن وعملوا بالزراعة سواء من كان مقيما في المدن أو البوادي، فالعاصمة مراكش كانت تعج بالبساتين[1] كما عمل أهل مكناسة وتازا وتادلي بالنشاط الزراعي[2].

أما بالنسبة للأندلس فقد اعتنى المسلمون بالزراعة ولكن على الرغم أن الفلاحين كانوا يجدون لكسب رزقهم إلا أنهم في أسوأ أوضاع صعبة ومزرية فأصبح دخلهم لا يفي متطلبات حياتهم. وهذا ما أوضحه أحد الفلاحين، قال: كنت مقدورا في رزقي وكان حدثي[3] لا يقوم بي وهذا نتيجة عوامل يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: – مرور المغرب والأندلس في عصر المرابطين بحقبة صعبة ضرب فيها القحط والجفاف مختلف أرجائه.

– الأوضاع الصعبة التي عاشها المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين حينما ضرب القحط والجفاف في مختلف أرجاء البلاد وهذا ما أوضحه ابن رشد في قوله إنه تحدث في بعض السنين إذ كان جذب وقحط حاجة بالجناب إلى السقي في غير الشهور المعروف وحاجة لترطيب أرضها وتربته للحفير عند عدم الأمطار فقام أصحاب الجنان بذلك، وادعوا أن الصلح انما كان على العادة[4].

ثانيا: انعدام الأمن وأثره الكبير على الفلاحين نتيجة التقلبات السياسية التي حدثت بالأندلس الحروب التي خاضتها الدولة المرابطين مع القوى المنتجة[5].

[1] الكثابي، المصدر السابق، ص 67. صفة المغرب.

[2] الحميري، المصدر السابق، 127 128.

[3] ابن الزيات، المصدر السابق، 225

[4] ابن رشد، المصدر السابق، ص1088 1089.

[5] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج4، ص 34.

ثالثا: معاناة المزارعين من تعسف الجباة ففرضوا ما شاء من الضرائب إرضاء لنزواتهم وهذا ما عبر عنه ابن عبدون بقوله: "بأنهم أكله سحت أشرار[1] أما الرعاة فقد استأجرهم كبار الملاك برغفين في اليوم واشترط عليهم بعض الملاكين في عقود أجر التي لا يدعوا غير أعناقهم[2].

-الطبقة العامة:

أ- الصناع:

يعتبر الصنّاع من بين أهم فئات طبقة العامة التي لا يمكن الاستغناء عنها لدورها الكبير واسهامها في متطلبات الحياة اليومية للمجتمع حتى اعتبرت الصنعة "أول ما ينبغي للإنسان أن يتعلمه بعد معرفته بدينه"[3].

كما تنوعت أنشطة الحرفيين في هذه الحقبة فهناك الحداد[4] والخياط والنجار... الخ[5] وكلها تدخل في ما يسمى ابن خلدون بـ المعاش الضروري[6]،كما تنوعت الصناعات في عصر المرابطين من صناعات حربية كالرماح والصناعات الجلدية. كصناعة السروج والألبسة والثياب الأنيقة[7] كما كان هناك تواصل صناع المغرب بصناع الأندلس الأثر الكبير مما أدى إلى ازدهار الصناعات[8].

1 ابن عبدون، المصدر السابق، ص05.

2 ابن رشد، المصدر السابق، ص 146.

3 الاشبيلي، كتاب التسيير في صناعة التسفير، بشير عبد الله ثنوه، مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية، مدريد المجلد، 1909، المجلد7، ص41.

4 ابن الخطيب، المصدر السابق، ص414.

5 ابن القاسي، المصدر السابق، ص102.

6 ابن خلدون المصدر السابق، ص924.

7 الادريسي، المصدر السابق، ص 59 62.

8 نفسه، ص152.

تعدّدت الصّناعات في المدن المغربية والأندلسية ومن بين المدن المغربية التي اشتهرت بكثرة الصناعات فيها مدينة إيجلي[1] التي اختصت بصناعة السكر والنحاس[2] ومدينة المرية بالأندلس التي اشتهرت بصناعة ألات من النحاس والحديد[3].

فضلا عن أسس فان السلطة المرابطية لأصحاب الصنعة الواحدة حب خاصا وأمين جعلته على رأس كل حرفة حددت مهمته على السلم على مهمة الحرفيين وعلى الرغم من الخدمات التي قدمتها هذه الطبقة على الحرفيين إلا أنها لم تحظى بحماية خاصة في أواخر الدولة التي أثقلت كاهلهم بالضرائب وأصبحت أكثر الصنع متقبلة الصنع مستقيلة عليها مثل لازم وهذا ما نصب اليه ابن خلدون من أن الامصار اذا قاربت الى الخراب انقصمت منها البضائع.

وكما أجورهم لم تكن كافية لسد النفقات لزوميات العيش، لذلك اضطروا الى العيش والتماطل في انجاز ما وعدوا بصناعته أو الجمع بين المهنيين فأكثر.. كما عجزوا عن كدراء الحوانيت لمزاولة حرفهم حتى أن بعضهم اضطروا الى ممارسة حرفته داخل المنزل هنا يذكر ابن خلدون في مقولته وازدادت وضعيتهم سواء في المرحلة الأخيرة في العصر المرابطي حيث لم تتح لهم الاضطرابات السياسية والفتن التي دارت في المغرب والاندلس ظروف السلم الملائمة للإنتاج.

العلاقات الزوجية:

يمكن تصنيف العلاقات الزوجية الى مصنفين الأول تميزت بالانسجام والتلاحم والثانية مليئة بالتوتر والنزاعات المستمرة والتي كانت عادة ما تؤدي إلى الانفصال والطلاق بين الزوجين.

[1] إيجلي من قلعة حصينة في بلاد المصامدة من البربر بالمغرب في لا يعتيب فيه الماء ولا يرنبه الموج معروفة بقصب أنظر ياقوت الحموي، مصدر السابق، ج1، ص287 288.

[2] البكري، المغرب في ذكريات افريقية والمغرب، دار الكتاب الاسلامي (د.ت)، (د ط)، ص162.

[3] الادريسي، مصدر السابق، ص 157.

– بالنسبة الى الصنف الأول تشير المصادر الى سعي المرأة لكسب محبة زوجها بمختلف الطرق. مثلا لذلك المرأة التي أمتعت زوجها في املاكها[1] ذلك من أجل الحفاظ على تلك العلاقة وكسب محبة أزواجها[2].

وهذا ما ذكره ابن الحاج" والمتعارف فيما يوسع النساء به أزواجهن من أموالهن أن يردد بذلك استجلاب مودتهم واستمرار محبتهم وجميل عشرتهم[3] وما اقدام "زينب النفزاوية على الوفاء بالوعد الذي قطعته على نفسها اتجاه الأمير "أبي بكر بن عمر" وفي هذا الصدد يقول ابن عذارى فخطبها – أبي بكر بن عمر وتزوجها فوعدته بمال كثير تخرجه له، ثم أدخلته في دار تحت الأرض معصب العينين ثم أزالت العصابة ففتح عينيه فرأى بيوتا فيها ذهب كثير وفضة وجواهر ويواقيت فعجب من ذلك... لما عاين من الذخائر الذهب والفضة فقالت له زوجته زينب: هذا كله مالك ومتاعك اعطاك الله اياه على يدي فصرفته عليك[4] ونفس التصرف كانت قد اقدمت عليه بعد زواجها من الأمير يوسف بن تاشفين اين أمدته بالأموال لبناء دولته[5].

وهذا ما يدل على قوة العلاقة التي كانت تجمع بين الزوجة وزوجها والوفاء والمحبة التي كانت تبديه المرأة لزوجها حتى وبعد وفاته[6] .

أما فيما يخص الصنف الثاني من العلاقات الزوجية التي ميزها النفور والنزاعات الزوجية والتي عادة ما تفضي إلى الخلاف بين الزوجين عدم انصياع الزوجة لأوامر زوجها، وان كانت هذه الظاهرة متفشية أكثر في أوساط العائلات الوجيهة ومثال لذلك " حواء" زوجة سيد بني أبي بكر " أبت مرافق زوجها بعد تعيينه على رأس ولاية أشبيلية إذ ألزمها الأمير يوسف بن تاشفين بالسير معه هذا ما

[1] ابن رشد، فتاوى ابن الرشد، ص126 127.
[2] الونشريسي، المصدر السابق، ج3، ص ص138 405.
[3] ابن الحاج، نوازل ،المصدر السابق ،، ص5.
[4] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج4، ص18.
[5] نفسه، ص22.
[6] ابن رشد، المصدر السابق، ص ص1223 ،1224.

أشار اليه ابن بطوطة يشير في احدى رواياته إلى أن نساء "مسوفة" لم يسافرن مع أزواجهن ولو أرادت احداهن ذلك لمنعها أهلها. و من بين المشاكل التي كانت سببا في سوء العلاقات الزوجية كثرة مطالب الزوجات لأزواجهن وعدم قدرة هؤلاء على تلبية مطالبهن.

وكذلك من بين المشاكل الخيانة الزوجية وهذا ما ذكره ابن قزمان " أن نفسه تافت الى زوجة جاره فراودها حتى مكت منها.

كما ذكر البكري رواية "أن شين رواية" أن شيخا تزوج بشابة فلحق بها أحد الفتيان، فاتفقت معه على خيانة زوجها ونظرا لتفشي هذه الظاهرة في وسط المجتمع المرابطية، كما كان لغياب الزوج عن زوجته، واستمراره لمدة طويلة أن ساهم في تفاقم المشاكل الزوجية وأدى أحيانا إلى الطلاق وهذا ما أورده ابن الحاج التي حكم فيها لزوجة ادعت غياب زوجها أن تنتظر أربعة أعوام فإن لم يرجع إليها أصبحت حرة تطليق نفسها[1].

كما أن المصادر الفقهية أشارت إلى غياب الزوج عن زوجته ورغم ذلك تبقى تنتظر بحيث لا تعرف اذا كان الزوج على قيد الحياة أو قتل في معركة أو أنه وقع أسيرا وفي هذه الحالة المرابطون أفتوا بأن أمر الزوجة يظل معلقا لا تتزوج ولا تورث حتى يوقن موته[2].

– الطلاق:

كان الطلاق احدى الظواهر الاجتماعية طبيعة الموجودة في المجتمع المرابطي حيث يجد الطلاق أكل الانسب في حالة عدم فلاح الصلحاء في اتصال شأنه التوتر داخل بيت الزوجية وعليه لجأ الزوجين إلى الطلاق، وهناك اشارات كثيرة تدل على وقوع الطلاق للأسباب وهذا ما ذكره لنا الونشريسي ت 517هـ 1123م. عن طلاق زوجته بعد أن تأكد استحالة العبث معها.

[1] ابن الحاج، المصدر السابق، ص 100.

[2] نفسه، ص 100.

– التسّول:

يربط بعض الباحثين ظاهرة التسول بالطبقة الدنيا من المجتمع نظرا لما طرأ من تحولات اقتصادية واجتماعية على المجتمع المرابطي واستفحال الفروق الطبقية وزيادة حركة البذخ والترف خاصة في العهد الثاني وما نتج عنه من غلاء فاحش[1].

الظاهر أن ما ذهب اليه ابن خلدون أقرب إلى الصواب حيث ربط بين ظاهرة الفاقة والسؤال أساسا بعمران المدن فأهل الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربة في الفقر والخصاصة، لكن أعمالهم لا تفي بضرورتهم وهم لذلك مساكين في حين ما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حلل المصور التي دونه[2].

ولعل ما يؤكد تفضيل المتسولين المساجد ما يفهم من النص الذي أورده ابن الزيات، وأن من عادة المتسولين اتخاذ ساحة مساجد " علي بن يوسف" بمراكش مكان لتجمعهم[3] وإلى جانب المساجد كان المتسولين يشغلون أماكن تجمع الناس كالأسواق والطرقات[4] ويقومون بإنشاء مقاطع من الأغنيات الشعبية والترجل كسبا لعطف ورحمة المارة وهذا ما كان معمولا به في الأندلس. ومنهم من يلجأ إلى طرق أبواب المنازل والسؤال عن حاجتهم[5] وكان المتسولون يتبعون أساليب مختلفة كالانزواء والانقطاع في المساجد وجاءت الصدقة والاحسان ومنهم من نظمهم.

---

[1] ابراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص189.

[2] ابن عبدون، المصدر السابق، ص 24.

[3] ابن الزيات، المصدر السابق، ص199.

[4] ابن عبد الرؤوس، آداب الحسبة والمحتسب، ص109.

[5] التميمي الفاسي، المتفاد من مناصب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد ق2، تحقيق محمد الشريف منشور، كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان، ط(1)، 2002، ص53.

-البغاء والدعارة:

من المعلوم أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة المرابطية في الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ومحاربة كل ما هو مخالف للشرع [1] وعليه فقد عملت منذ تأسيسها على تطبيق ذلك ومحاربة كل ما له علاقة ببعض الآفات المتفشية في الوسط الاجتماعي مثل الحد على الزاني إذا ثبت ذلك وقد ذهب الزعيم الروحي للدولة المرابطية إلى أبعد من ذلك حتى أنه شد في بعض الأحكام بالنسبة لما يرده بخصوص هذا الجانب حيث يذكر البكري. " أن الرجل إذا دخل دعوتهم: الدعوة المرابطية وأراد التوبة عن سالف ذنوبه قالوا له قد أذنبت ذنوبا كثيرة في شبابك فيجب أن يقام عليك حدودها وتطهر من إثمها: فيضرب حد الزاني مائة سوط[2].

ويبدوا أن الدولة المرابطية عملت ما في وسعها لمحاربة تلك الآفة غير أنها لم تتحكم فيها للتقليل من حدها وانتشارها في الوسط الاجتماعي. وهذا ما أورده ابن عبدون الذي أشار الى تواجد فنادق خاصة بالعاهرات تعرف بدور الخراج[3] كن يتخذن منها مكان للممارسة البغاء تكسب للعيش غير أن هذه الشريحة كانت تحت مراقبة المحتسب حيث نهى فساد دور الخراج عن الكشف عن رؤوسهن خارج الفندق وعدم ظهور بزتهن أمام باقي النساء[4] كما أولى رجال الحبشة أهمية كبيرة للحد من تلك الظاهرة يعملوا على مراقبة الاماكن المشتبه فيها كالحمامات والفنادق والاجنحة التي اعتادت النسوة الخروج اليها للغسل ويتخذن منها أوكارا للزنا[5].

[1] البكري، المصدر السابق، ص126.

[2] نفسه، ص 169.

[3] ابن عبدون، المصدر السابق، ص50.

[4] البكري ،المصدر نفسه ،ص149.

[5] ابن عبدون، المصدر نفسه، ص50 51.

-الأمراض:

إن المجتمع المرابطي عانى من الأوبئة والمجاعات والكوارث الأمراض: تنوعت الأمراض المنتشرة خلال الحقبة المرابطية سواء من المغرب أو في الأندلس فقد أشار البكري إلى داء الحميات والطحان الذي انتشر بين سكان مدينة أودغست بشكل مثير حتى لا يكاد يخلو أحد منهم من إحدى العلتين[1]، ومرض الجذام الذي مس بعض المدن المغربية والأندلسية على السواء كفاس ومراكش وسجلماسة التي كانت أكثر مجذوبيتها من الكن فيت[2]

كما ذكر السكري، بأن سجلماسة لا يخدم من أهلها أحد وإذا دخلها توقفت عنه علته[3].

وكذلك انتشار الحمى الوبائية في بلاد المغرب نتيجة تساقط الأمطار في شهر جويلية وأوت[4] كما انتشرت في تلك الحقبة جملة من أمراض الأطفال كالقروح التي تصيب الرأس وداء الحصبة والذي كان يتسبب في سقوط الشعر[5]، وأمراض أخرى أصابت السكان كمرض الطاعون وداء الجرب[6] والبرص[7] والصداع والشقيقة والأمراض الجلدية[8] وداء البطن[9] والعقم[10] وبعض الأمراض الأخرى،

الأورام والقروح البشعة ومن يتعلق مصرانه من جبينه الذي يصبح بوجع الحصا ومنهم من يظهر أنه مقعد والذين يقرحون أيديهم يوهمون الناس أن ذلك كله بلاء نزل بهم وذلك كله من حيل أخذ اموال الناس لباطل ولعل ما يؤكد استخدامهم لمختلف الأساليب والحيل والحصول على مبتغاهم ما أورده "

---

[1] البكري، المصدر السابق، ص158.

[2] نفسه، ص148.

[3] نفسه، ص149.

[4] ابن الزيات، المصدر السابق، ص31.

[5] ابن القاضي، المصدر السابق، ص481.

[6] ابن قزمان، المصدر السابق، ص74.

[7] ابن الزيات، المصدر السابق، ص217 218.

[8] ابن القاضي، المصدر السابق، ص471.

[9] مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص219.

[10] ابن الزيات، المصدر نفسه، ص188 246.

ابن القاضي" من أن رجل محتالا جاء الى ابن عبيد الله الشكوري- أحد المصوفة- فقال له رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) في المنام فقال لي: اذهب الى عبد الله ومره أن يدفع لك أثوابه فما كان على ابن عبد الله أن قال له: اتبعني فدخل لداره وتجرد من أثوابه ودفعها له من وراء الباب وبقي عريان[1].

في المغرب كانوا يتواجدون خاصة في المدن الكبرى مثل فاس، مراكش، تلمسان، وهران، وغيرها [2].

ما في الاندلس فيبدو أنهم كانوا منتشرين في مختلف أنحائه وإلا لما أشارت اليهم العامة في أمثالهم[3]، ولم تقتصر الظاهرة على أعوان الدولة فقط بل تعدته لتشمل كافة أفراد المجتمع[4].

- المرأة في المجتمع المرابطي:

تعتبر المرأة نفس المجتمع فكان لابد من أن يكون لها أثر بهذا المجتمع تبعا لقدراتها وطاقاتها التي أوعدها الله، وتبعا لمساحة الحرية التي أعطاها إياها المجتمع وهذا ما يتفق على في العهد المرابطي.

فقد تمتعت المرأة في جميع الجوانب خاصة الاقتصادية منها، كما تمكنت من إدارة التجارة والسيطرة على الشؤون المالية، فقد كان للمرأة المرابطية دور كبير في الأسرة بحيث كن يتمتعن بثراء واسع وكثرة صدقاتهن على الفقراء والمساكين و اليتامى بالأندلس، لذا في عهد المرابطين ذكرت بعض الأحداث لمشاركة بعض النساء في سياسة الدولة.

ويمكن أن نستخلص أن مكانة المرأة المرابطية كانت رفيعة ومميزة عن غيرها من حيث مشاركتها في الحياة العامة، والجلوس مع الرجل لمنافسته في قضايا القبيلة وإعطاء رأيها في جميع الشؤون المتعلقة بالدولة، فقد كان للمرأة دور كبير في خوضها للحروب والدفاع عن نفسها.

[1] البكري، المصدر السابق، ص219.

[2] ابن خلدون، المصدر السابق، ص385.

[3] عبد العزيز الأصواني، أمثال العامة في الاندلس، ص318 277.

[4] أبو عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص105.

2-2 المجتمع الموحدي:

-طبقات المجتمع الموحدي:

شهد مجتمع المغرب تنوعا في طبقاته وطوائفه نتيجة للظروف السياسية والاتجاهات الدينية والثقافية التي مرت بها المنطقة، يضاف الى ذلك تنوع نشاط السكان مما أسفر عنه تعداد في أصحاب المهن والحرف التي قامت بهذا النشاط[1].

-الطبقة الحاكمة:

تمتعت السلطة في الدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن وأبنائه من بعده بالسيادة والرئاسة في المجتمع المغربي، حيث شغل أفراد الأسرة الموحدية منصب الوزارة، كما كان لقبيلة كومية مكانة خاصة في دولة الموحدين واحتلت الصدارة وذلك انتماء ولاّة الأمر لها، وتمتعها بالسيادة والرياسة في المجتمع المغربي .

-طبقة الطلبة:

طبقة مستحدثة في دولة الموحدين، وقد اختلف مدلول كلمة الطلبة في عهد ابن تومرت وصار لفظ الطلبة يطلق على الطبقة الرابعة والخامسة أي على المجلسين الاستشاريين وهما مجلسا الخمسين والسبعين، وصار الطلبة يشكلون طبقة متميزة تحظى باهتمام خلفاء الموحدين وصارت كلمة الطلبة تطلق على ثلاثة فئات ولكل فئة وظيفتها ودورها .

-طلبة الحفاظ: وهم الذين جمعهم الخليفة عبد المؤمن بن علي من مختلف القبائل وأنشأ لهم مدرسة خاصة في مراكش لتعليمهم وتثقيفهم بالعلوم الدينية وأسس الدعوة الموحدية حيث شغلوا بشتى الوظائف الإدارية في الدولة .

[1] حسن علي حسن ،المرجع السابق ،ص95.

-طلبة الحضر: وهم مشتغلون بالعلم واحتلت هذه الطبقة مكانة مميزة في المجتمع الموحدي جرّاء المعاملة التي تلقوها من قبل الخلفاء الموحدين بصفة خاصة[1].

-طبقة العلماء والفقهاء:

- احتلت هذه الطبقة منزلة رفيعة في مجتمع المغرب الأقصى منذ ظهور الدولة المرابطية إلى غاية قيام الدولة الموحدية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الدولتين قامتا على أساس ديني ودعوة إصلاحية[2].

ولما ظهرت حياة البذخ والرفاهية انحرف الفقهاء عن مسارهم الصحيح وتعرضوا إلى النقد من طرف العامة وغيرهم، لم يبلغ الفقهاء والعلماء في الدولة الموحدية نفس المستوى من النفوذ الذي كانوا يتمتعون به في الدولة المرابطية، وذلك لأن الدولة الموحدية قامت على أساس محاربة تسلط الفقهاء وجموده العقلي[3].

إلا أن هذه السياسة لم تنقص كثيرا من المكانة التي احتلوها، وتميز الفقهاء في تلك الفترة بثقافة كبيرة ومجال علمي واسع، وبرعوا في مجالات أخرى كعلوم اللغة والفلسفة وحتى العلوم الطبيعية، مما أدى إستجلاب أكبر عدد من الفقهاء والعلماء إلى حظيرتهم بمراكش، وهناك علماء وفقهاء آخرون، كان لهم دور كبير في توحيد المجتمع بإسداء موعظة ونصح للولاة والخلفاء وحث عامة الناس[4].

-الطبقة العامة:

سمّيت بالعامة نظرا لكثرة عددهم وعدم الاحاطة بهم وبذلك اختلفوا عن الخاصة، ومارس أصحاب هذه الطبقة عدة مهن مختلفة من بينها:

---

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 332، 333.

[2] عبد المجيد النجار، تجربة الإصلاح في حركة تامهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، دط، دت، ص106.

[3] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 80، 81.

[4] جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص110.

أ–التجار: كانت التجارة من أهم المدن التي وجدت في المغرب سواء منها تجار الجمل أو تجار التجزئة الذين يبيعون بضائعهم في متاجرهم أو عن طريق التجول لسد حاجات السكان[1]، ونجد كذلك تجار القوافل الذين عرفوا بتجار الصحراء وهم من تجار الذهب والجلد والعاج والملح[2].

وكون هؤلاء الأفراد طبقة اجتماعية كانت همزة وصل بين الانتاج والاستهلاك، وقامت هذه الطبقة بدور ملحوظ بدفع الحركة الاقتصادية بالبلاد عن طريق البيع والشراء، فعند طريهم يتم البيع والشراء ويجد السكان عندهم حاجياتهم[3].

ب–الصنّاع: إنّ الازدهار الصناعي الذي شهدته البلاد، قام على اكتاف طبقة الصنّاع الذين اشتهروا في أرجاء البلاد وطائفة لها أهمية بين طبقات المجتمع الأخرى[4]، وقد شملت طائفة الصنّاع عدّة طوائف في مقدمتها طائفة صانعي الثياب وغيرها، وتضم عدة حرف تقوم على تحويل موارد الخام إلى ملابس قطنية وصوفية وغير من أنواع الملابس ومنهم الحلاجون الذين يقومون بحلج القطن وأيضا صانعوا الأرجاء الذين كانوا يقومون بحلج القطن وأيضا صانعوا الأرجاء الذين كانوا يقومون بصناعة ما يحتاجه السكان من المصنوعات الخشبية[5].

ج–الفلاحون: وهم الذين عاشوا في الاراضي الزراعية، واشتغلوا في زراعة الأرض، واستخراج ما في باطنها من مختلف أنواع المزروعات والثمار يشكلون احدى الطوائف العامة، يعملون بالحراثة والفلاحة[6]، وقد انتشروا في مناطق المغرب فالمصامدة كانوا زراعا وكذلك قبائل تامسنة وغيرها من

[1] جمال أحمد ط، المرجع السابق، ص 167.
[2] إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 246.
[3] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 344.
[4] المرجع نفسه، ص347.
[5] جمال أحمد ط، المرجع السابق، ص 166، 167.
[6] جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص166، 167.

القبائل التي امتهنت الزراعة وهؤلاء عماد حيلتهم زراعة الأرض وبيع محاصيليهم كما حدث بالنسبة للزراع م مكناسة كما لجأ ولاة الأمر إلى نظام المقاطعة تخفيفا عليهم[1].

د–أصحاب مهن مختلفة: يشكلون جماعات صغيرة بمدن المغرب الأقصى ويسهمون مع طبقة التجار والصنّاع في تسيير متطلبات الحياة اليومية للسكان، ومن بين هؤلاء:

الدلال: وهو الواسطة بين البائع والمشتري يقوم بعمل المزاد لبعض السلع وعرض أسعارها على المشترين، وكان عدد الدلالين يتفوق على نوع السلعة المباعة [2].

الصيادون: عاشوا قريبا من شواطئ البحار والانهار حيث مصادر الاسماك وقد سبق أن أشرنا الى وفرة الاسماك بالمغرب الاقصى بالإضافة إلى الأنهار المتعددة والتي كانت تشقّ سهول ووديان المغرب الأقصى[3].

– دور المرأة في المجتمع الموحدي:

تمتعت المرأة في عصر الدولة المرابطية بقسط وافر من التحرر الاحتلال بالرجال في الاماكن العامة والمناسبة المختلفة[4] وعندما بدأ ابن تومرت بدعوته على محاربة ومقاومة هذا الوضع وخاصة موقعه من اختلاط الرجال والنساء في بجاية وقيامه بزجهم وردعهم عن ذلك[5].

وبقيام الدولة الموحدية اختلف وضع المرأة بها عن مثيلاتها في الدولة المرابطية إذ لم تمنح الحرية المطلقة والتي تمتعت بها المرأة المرابطية وهذا له دلالة في التزام الدولة بأحكام الشرعية المتعلقة بالمرأة

[1] حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 347.
[2] المرجع نفسه، ص 351.
[3] المرجع نفسه، ص 351.
[4] المرجع نفسه، ص 355، 356
[5] ابن القطان، المصدر السابق، ص41.

وعمل عبد المؤمن بن علي على تكريم المرأة في عهد من اطلاقة لنساء المرابطين الاتي وقعت في أسره[1]، وتكريم ابن يعقوب لابنه محمد بن سعيد بن مردنيش الثائر وزواجه بها[2].

وقد أنستهم المنصور الموحدي بانصرافه للمرأة بقول ابن مكان في صفات المنصور "ويفنى للمرأة والضعيف ويأخذ لهم الحق، ومن هذا يتضح أن المرأة تمتعت بمكانة طيبة ونالت التقدير والاحترام من ولاة الامر بالمغرب الاقصى.

وكذلك كرم الناصر الموحدي يبا ميورقه حين أمر بإطلاق سراحهن ومساعدتهن بالأموال على الزواج[3] نفس التكريم وجده نساء العرب الهلالية حين وقعت في الاسر من الخليفة عبد المؤمن "فقد وكل لهذا حتى وصلت الى مرابط ونزلت المساكن الفسيحة وأجرى عليهن النفقات الواسعة[4].

كما انشغلت الكثير من النساء بالعلوم المختلفة في فترة نشر الدعوة شاركت المرأة في الاستماع الى كلام ابن تومرت ونصائحه فحين أحسن ابن تومرت بدنو أجله جمع الرجال والنساء للاستماع وكذلك من العوامل التي ساعدت على تثقيف المرأة وبروزها في مجال عملهن عديدة من أدبيات وشاعرات وغير ذلك ونذكر من بينها احدى أخوات " الطيب ابن زهد" التي كانت من بين ممرضات القصر الموحدي وامتازت بمعرفتها لفنها وماهرة في الطرب النظري.[5]

وفي مجال الشعر برزت حفصة الركونية التي قامت بالتدريس لنساء المنصور الموحدي في مراكش [6].

[1] حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص 355.
[2] ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ص135.
[3] المراكشي، المصدر السابق، ص315.
[4] ابن الاثير، المصدر السابق، ص41.
[5] الحسن السائح، المرجع السابق، ص 235.
[6] ليلى أحمد النجار، المرجع السابق، ص416.

كما تمتعت النساء المغربيات والاندلسيات تقسيط وافر من الجمال فيذكر نساء المغرب والاندلس لحنا غاية في الظرف واللطف.[1]

3-تأثير موارد الجباية على الاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية:

3-1 التجارة:

كانت لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته دولة المرابطين في عصر يوسف بن تاشفين وولده علي بن يوسف الأثر الكبير بتطور التجارة وازدهارها، فأقدمت شرائح المجتمع المغربي الأندلسي على امتهانها، فاشتهرت بكونها "قرارة كل فضل، ومنها كل خير ومقصد كل طرفة ومورد كل تحفة وغاية آمال الراغبين ونهاية اماني الطالبين إن بارت تجارة فإنها تجلب وإن كسدت بضاعة ففيها تنفق[2]، ومما أسهم ازدهار التجارة بالمغرب الاسلامي على عهد المرابطين[3].

هذا الواقع انعكس على الأحوال الاقتصادية فكان لذلك نتائج بعيدة الأثر في تاريخ الحياة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة[4] تجلى أثرها من خلال:

1- اكتساب المرابطين حب الناس وثقتهم، لما عرف عن أمرائهم من أمانة واستقامة وعدل فنجحوا في حماية الطرق والضرب على أيدي العابثين بالأمن مما أدى إلى تكاثر الخيرات في دولتهم وعمران البلاد[5].

[1] ابراهيم القادري بوتشيش، ص 53.
[2] المقري، نفح الطيب، ج3، ص ص 157 158.
[3] السائح حسن، الحضارة المغربية عبر التاريخ، ص 183.
[4] محمود حسن أحمد، قيام دولة المرابطين، ص403.
[5] ابن ابي الزرع روض القرطاس، ص175.

2- إلغاء الدولة للمكوس الجمركية كانت له نتائج بعيدة المدى في تشجيع التجارة[1] بعد أن كان الأندلسي يئن تحت وطأة ضرائب أمراء الطوائف[2].

3- تطور حركة المواصلات بعد إنشاء أسطول إسلامي ضخم مما ساعد على نمو وازدهار التجارة في عصر المرابطين[3].

وكان للازدهار التجاري المغربي أثره بالفئات السكانية التي عملت بالتجارة، فتمتع التجار بثروات طيبة مقارنة بغيرهم[4]، وغلبوا على مدن المغرب الأوسط فتحولت القرى الى مدن تجارية.

لقد كانت التجارة في جنوب المغرب الأقصى مصدر ثروة لأهل سجلماسة الذين أصبحوا من أغنى النّاس وأكثرهم، وقد أولى المرابطون عناية كبيرة للمرافق التجارية في المدن من أسواق وفنادق[5]، واستحدثوا نوع من أنواع التجارة أو الحرف زقاق، كما يعتبر النشاط التجاري في عهد المرابطين شاهدا على الحالة الاقتصادية فيها، غير أن التجارة في المرابطين قد خضعت تحت تأثير مجموعة من العوامل التي أثرت فيها تأثيرا قويّا ايجابا وسلبا، إلا أن العوامل الايجابية في هذه الفترة كان دورها أكبر، ومن أهم العوامل الايجابية المؤثرة في التجارة ما دأب عليه أمراء بني أمية في كثير من المناسبات لتحقيق من الضرائب المفروضة على الناس، وخصوصا مع بداية كل عهد جديد، ومما لا شك فيه أن هذه الضرائب من العشور وغيرها تشكل موردا ماليّا هاما لخزينة الدولة "[6]وعلى الرغم من أهمية هذا المورد المالي للحكومة، إلاّ أن أمراء بني أميّة حرصوا كثيرا على التودّد الى رعاياهم وكسب تعاطفهم

[1] الحميدي، جذوة الاقتباس، ص

[2] ابن بلقين الأمير عبد الله التبيان، ص175.

[3] عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ص197.

[4] ابن الدباغ، ابو القاسم التلوخي، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، دار الكتب العلمية بيروت، 2005م، ط1، ج1، ص377.

[5] الادريسي، نزهة المشتاق، ص 522.

[6] عبد المنعم حسين حمدي " التاريخ والسياسي والحضاري، ص 300.

فكانوا يبادرون الى إسقاط العشور عنهم لمدة سنة واحدة أو أكثر، وذلك في مناسبات مختلفة كما لم يفرضوا عليهم أي مغارم مما قد يؤثر على التجارة بفرض ضرائب جديدة[1].

3-2 الصناعة:

قبل الحديث عن الصناعة في المغرب والاندلس في عصر المرابطين فإن ذلك يستوجب العودة إلى ذكر العوامل المؤثرة في تفعيل حركة النشاط الصناعي وانتعاشها. حتى أصبحت في بعض أصنافها مضربا للمثل والجودة[2]، وبرزت أهمية الصناعة المرابطية في المجال الحربي، فبرعوا في صناعة الدرق للمطية، والخناجر والسيوف والرماح وغيرها، وكذلك ازدهرت الصناعات الغذائية، ولقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في العهد المرابطي، فكان المغاربة يعجبون بالصناعة ويحبون حرفها، لذلك عمدت الدولة على تنظيم عمّل الصنّاع فجعلت على رأس كل مهنة رئيسا يتم تعيينه من قبل القاضي وواجبه مراقبة الانتاج وجودته، وكشف أساليب الغش لدى الصناع حفاظا على سمعة الصناعة المرابطية في الأسواق الداخلية والخارجية فتوفر المواد الأولية اللازمة والأيدي العاملة وازدهار التجارة أسهمت في تسويق وتصدير الانتاج وكان أهمّها الصناعات النسيجيّة والورقيّة...[3].

ولقد رافق تطور الصناعة وازدهارها في افريقيا وبلاد المغرب تحوّل كبير في حياة سكانها الاجتماعية ودخولهم الحياة المدنية بعد أن غلبت عليهم البداوة ولم تعد تلك المنطقة التي عرفت من قبل المرابطين في ق 5هـ /11م بقلة سكانها وشح مواردها الزراعيّة والصناعيّة، كما التزم المرابطين بأحكام الشرع والسنة ولم يفرضوا إلا ما جاء بالكتاب والسّنة، وألغوا ما عدا ذلك الضرائب بالمغرب وشكلت الغنيمة مصدرا مهما من الضرائب وشكلّت الغنيمة مصدرا مهما من مصادر الدخل للدولة

[1] نفسه، ص305.

[2] ابن عبدون، رسالة في آداب الحسب والمحتسب، ص5.

[3] بوتشيش ابراهيم، اضاءات حول تراث الغرب الاسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطبعة والنشر، بيروت، 2009، ص53.

نظرا للمعارك الكثيرة التي خاضها المرابطون ضدّ المسحيّين،[1] وهذا ما قاله ايضا ابن خلدون " اعلم أنّ الجباية أول الدولة تكون قليلة الذرائع كثيرة الجملة والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية....وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا فنشطوا للعمل ورغبوا فيه وبكثرة الاعتمار يتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم إذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية[2].

– ومنها اتضحت لنا أن سياسة المرابطين في فرض الضرائب ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية، حيث من المعروف أن المغرب قبلهم كانت تخضع لسيطرة الزناتيّين التي تفرض عليهم ما تشاء من الضرائب، ما أثقل كاهل النّاس[3].

فكان لهذه السياسة التي اتبعتها الدولة في المرحلة الأولى أثرا ايجابيا بل اقتصاد الدولة بصفة عامة من بينها النشاط الصناعي، إلا أنّ هذه السياسة لم تستمر في المرحلة الثانية، بسبب الحروب التي خاضتها ضدّ النصارى في الأندلس ما جعل الدولة تظهر ضرائب جديدة مثل ضريبة القبالة التي فرضت على أكثر الصناعات وهذا ما أوضحه الادريسي في قوله " وأكثر البضائع بمراكش متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان...[4].

وليس من المستبعد أن تكون الضريبة العبور الذي فرضه المرابطين على تنقل الأشخاص من منطقة الى أخرى أثرت سلبا على النشاط الصنّاعي[5].

[1] دندش عصمت، الاندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ص110.

[2] ابن خلدون، المقدمة، ص 294.

[3] حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، ص 402 403.

[4] نفسه، ص 405.

[5] حسن أحمد، المرجع نفسه، ص407.

3-3 الزراعة:

لا يختلف المجتمع المرابطي عن سائر المجتمعات الاسلامية باعتباره مجتمعا يعتمد على الاقتصاد الزراعي يعتني بالأرض وامتلاكها واستصلاحها، وفلاحتها لكن يبدو أنّ المرابطين لم ينجحوا في إدارة الأرض واستغلالها بشكل مناسب، وحتى يتسنى لنا فهم ذلك هو النشاط الزراعي فإن ذلك يستوجب معرفة ملكية الأراضي، وما آلت إليه ملكية الأراضي وسياسة الدولة في هذا المجال، وقد كانت ملكية الارض قبل الفتح المرابطي تتقاسمها القبائل فيما بينها[1].

وقد كان للسياسة التي اتبعها المرابطون في بداية دولتهم، معينا لهم في مصادرة الأراضي مما جعل الدولة هي المالك لكثير من الأراضي المغربية والأندلسية وخاصة بعد أن ضموا أراضي غمارة وزناتة ومصمودة، كما ضموا اليهم أراضي ملوك الطرائف فيما بعد[2].

ذلك أنّ المرابطين حكموا على كل من ناوأهم وصد عن دعوتهم بالكفر، فوجب من وجهة نظر ابن ياسين قتالهم، واعتبر مالهم غنيمة وفيئًا، وبذلك فقدت زناتة وبرغواطة أراضيها[3] وتحولت ملكية الأراضي في برغواطة وغمارة من يد القبائل المالكة لكثير من الأراضي الى يد الدولة الجديدة ولاشّك أنّ ذلك كان على حساب سكان المناطق من قبائل زناتة.

والدارس لسياسة المرابطين في تملكهم للأراضي يمكن أن يتبين ثلاث مراحل متعاقبة، أولاها تبدأ بسن عبد الله بن ياسين سياسة التطيب[4]، والمرابطون بعد في صحرائهم قبل الفتح حتى تأسيس مراكش وإعلان قيام الدولة خصوصا، وأنّ الجيش المرابطي أصبح يضم عناصر غير صنهاجية من مصمودة

[1] ابن خلدون، العبر، مج6، ص249.

[2] عن ضم الاراضي في الاندلس، انظر: ابن الأبار، الحلة السيراء ج121، ص175.

[3] ابن عذارى : نفس المصدر، ص13.

[4] هو أخذ ثلث مال من انضم اليهم من صنهاجة الصحراء، لتطيب الثلثان الباقيان، وقد اتبع ابن ياسين هذه السياسة ورغم أنها تطيب المال أنظر: ابن عذارى البيان المغرب، (ج4)، ص 10 16.

وزناتة ومرتزقة من العبيد والسّود[1] والراجح أن الدولة أصبحت تتبع سياسة إقطاع الجند من تلك الفترة ويتضح لنا ذلك جليًا بعد أن تمكن المرابطون السيطرة على الاندلس حيث عمدوا الى اتباع السياسة القديمة في اقطاع الأراضي للجند يفلحونها ويستثمرونها، وهو ما أشار اليه صاحب "الحلل الموشية"[2] بقوله: فمن ظهرت نجدته وإعانته وشجاعته أكرموه بولاية موضع ينتفع بفوائده".

لكن يبدوا أنّ سياسة التخميس والاقطاع فيما بعد ثم التعدي على الأراضي التابعة لبيت المال عن طريق بيع قد أفقد الدولة الكثير من الأراضي وبدا ذلك جليًّا في عهد علي بن يوسف الذي حاول زيادة أراضي الدولة بوسائل مختلفة مستعينا بالفقهاء[3] سيّما وأن سياسة المرابطين في اقطاع الجند وغيرهم من قبائل الملثمين قد أضّرت بالملكيات حتّى كادت أرض الخمس تتلاشى[4] وربّما أنّ هذه السياسة أفادت الأرض والانتاج من قبل أصحاب الملكيات الصغيرة، لكن كبار الملاك كانوا لا يفلحون ما يملكون، ويديرون أملاكهم بالوكالة مما سبب مشكلة زراعية في نهاية الدولة عهد (علي بن يوسف) خلف نتائج خطيرة لم يستطع المرابطون مواجهتها وهذا ما ترك أثارا سلبية على الزراعة والانتاج الزراعي.

كما تعتبر قلة المجابي على الأراضي من العوامل التي ساعدت الفلاحين على الإقدام على الفلاحة وحتى يتسنى لنا توضيح السياسة الجبائية التي اعتمدها المرابطون فإن ذلك يستدعي الاشارة الى ما كانت عليه المغرب في عهد الادارات الزيانية وما كانت عليه الاندلس في عهد الملوك والطوائف[5]، فالمعروف أنّ بلاد المغرب قبل الفتح المرابطي كانت تجمع لسلطة زناتة وكانت هذه الأخيرة تفرض ما تشاء من الضرائب، متبعة أعنف الوسائل في جبايتها.

[1] مجهول: الحلل الموشية ص ص 5 33.
[2] المصدر نفسه، ص 22.
[3] الونشريسي المعيار، ج191، ص613.
[4] حسين مؤنس، فجر الاندلس، ص ص 618 621.
[5] ابن خلدون، نفس المصدر السابق، ص218.

فمقولة ابن خلدون " تنطبق تمام الانطباق على سياسة الدولة المرابطية في هذا الجانب، وهما لا شك أن الأمراء المرابطين يدركون ذلك تمام الإدراك، فعملوا على تطبيق ذلك وحسبنا في ذلك أن ابن عبدون، أحد كتبه للأمراء المرابطين يؤكد تلك السياسة حيث يقول: فالفلاحة هي العمران ومنها العيش كله، والصلاح جله...)[1].

3- تأثير موارد الجباية على الاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية:

إنّ اقتصاد الدولة الموحدية كان في ازدهار وتقدم إذ كان لها حضورا اقتصاديا قويا في منطقة البحر المتوسط[2] لا سيما في جزئها الغربي، ويمكن الوقوف على هذا الازدهار الاقتصادي بالتفصيل في مؤلفات الجغرافيين الذين عاصروهم حيث يذكرون أنّ الخليفة الموحدي الأول عبد المؤمن بن علي في بداية عهده لم يتعد منهج المهدي بن تومرت الذي قرره في تحصيل الأموال الضرورية للدولة، بل اكتفى بجمع الزكاة وتحصيل الأعشار وأخماس الغنائم حتى لا يرهق كاهل الشعب مما ساهم في توسيع دائرة الرخاء داخل المجتمع، وبفضل هذه السياسة التي اتبعها عبد المؤمن في جمع الأموال استطاع أن ينمي الحياة الاقتصادية ويساهم في ازدهارها ويحفظ الرخاء والتوازن داخل المجتمع[3]، واعتبر عبد المؤمن بن علي الخليفة الأول الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الذي سبب الرخاء للدولة الموحدية في عهده الزاهر وفي عهد خلفائه، وضبط واسع لمختلف شؤون الدولة، وبفضل هذه المنجزات بلغ المغرب الاسلامي مبلغا من الازدهار الناجح للدولة طيلة عهدها الزاهر[4].

3-1 الصناعة :

في مجال الصناعة اعتنى الموحدون على الخصوص بصناعة المعادن والانتاج الميكانيكي، ولم يحصروا اهتمامهم بتحسين الحالة الاقتصادية في المغرب فحسب بل سعوا إلى ازدهارها في الاندلس

[1] ابن خلدون، نفس المصدر السابق، ص 294.

[2] حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسي والثقافي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1967، ص54.

[3] عبد الله علام، الدولة الموحدية في المغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، مصر،ط1، 1971، ص 254.

[4] محمد المنوني، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة، ط2، 1977م، ص 75.

وافريقية، وفي هذا الصدد يذكر عبد الواحد المراكشي أن الخراج بلغ في عهد الموحدين مائة وخمسين بغلا من إفريقية وحدها عدا بجاية وأعمالها، وتلمسان وأعمالها، وأن عبد المؤمن بن علي وجه همه لتشجيع الزراعة وإصلاح الحالة الاقتصادية ببلاد الأندلس[1].

ومن أهم المدن المغربية التي كانت لها شهرة واسعة بالصناعة مدينة فاس ومراكش وسلا، وسبتة، كما اشتهرت فاس بصناعة الورق وانتاجه[2]،أما بالنسبة للأندلس الرطيب فقد أقام بها الموحدون منشآت صناعية مهمة كإنشاء صناعة الحرير في مدينتي "المرية" و "جيان".

كما برع الموحدون في الصناعات الميكانيكية، وتجلى ذلك في الآلات الحربية المتنوعة التي كانوا ينتجونها مثل المجانيق التي تدك الأسوار والخنادق، في عهد الخليفة يوسف[3].

ومن بين الصناعات التي اعتنى بها الموحدون صناعة الأسلحة بجميع أنواعها إذ كانت في غاية الاتقان والتطور على عهدهم الزاهر، حيث أولوها من العناية ما جعلها تزدهر وتتطور بسرعة فائقة، ولقد استفادوا من الحروب العديدة التي كانوا يخوضونها دفاعا عن حوزة الوطن فاشتهرت الأندلس بصناعة آلات من الرماح والتروس والدروع إلى غيرها من الأسلحة[4]، كما اشتهر أهل المغرب بصناعة التروس من الجلد، وسروج الخيل، كما اشتهروا أيضا بصناعة الزرابي الجلدية الصغيرة والوسائد[5].

ومن الصناعات التي بلغت شأنا عظيما في عهد الدولة الموحدية صناعة السفن التي أنشأت معامل لها بكل من مدينة فاس وسلا والرباط مما ساهم في ازدهار الأسطول المغربي وشهرته عبر العالم، ولقد اعتنى عبد المؤمن وأبناؤه اعتناء كبيرا بالبحرية والاتفاق عليها من بيت المال، فكانت

[1] عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ط7، ص155.

[2] محمد المنوني، المرجع السابق، ص 256.

[3] الحسن السائح، الحضارة المغربية عبر التاريخ، ط1، دار الثقافة، البيضاء، 1975، ص215.

[4] المقري، المصدر السابق، ط1، ص 95.

[5] حسن ابراهيم حسن، المرجع السابق، ص399.

سفنهم على نوعين: نوع يستعمل لنقل الجند والمؤون الى السواحل الاندلسية كما كان الحال في عهد المرابطين، ونوع يتألف من السفن البحرية الجاهزة[1].

ومما يظهر تطور البحرية عند الموحدين بكون الأسطول الموحدي بلغ أربعمائة سفينة ألقت مراسيها على جميع بلاده، منها مائة وعشرون سفينة بميناء " المهدية" ومائة سفينة بمدينة "سبتة" و"طنجة" ومائة سفينة بسواحل افريقية وثمانون سفينة بالأندلس. وقام الموحدون بالاعتناء بالأسطول البحري وتطويره[2]. وإنشاء أساطيل بحرية في عرض البحر الأبيض المتوسط[3]. واستغلال الثروات المعدنية مما ساعد على انتشار الرخاء والترف داخل المجتمع المغربي والأندلسي وتحدي العقبات.

3-2 الزراعة :

كانت الحياة الزراعية مزدهرة في سهول المغرب الساحلية منها والداخلية وفي التلال القريبة من الجبال، وكانت الزراعة في الجزء الأكبر من البلاد زراعة بعلية لكن الزراعة السقوية كانت منتشرة في المناطق التي يتوفر فيها الماء مثل عند حدود جبال الأطلس كما في مدينة " أغمات"، أو في الواحات الممتدة على طول نهري "زيز ودرعة"، وتذكر المصادر والمراجع التاريخية أن الخليفة عبد المؤمن تظم قانون الزراعة الأرض حيث " لم يهمل جزء من الأرض الصالحة للزراعة دون زراعة، فأصبح من المحتم على الزراع أن ينهضوا بزراعتهم ليفوا بما تتطلبه معايشهم وبما تستحقه الحكومة، ومن جهة أخرى فقد راقبت الدولة أحوال الزراعة وكثيرا ما أسندت النصائح العلمية للزراع لتدر الأرض أكبر قدر، وأرض المغرب من أخصب بقاع الأرض "[4].

ولقد كان انتاج المغرب الفلاحي متنوعا، إذ كان ينتج الغلات الغذائية كالحبوب والزيتون وزيت أركان الذي كان يستعمل للتغذية والإنارة والعلاج، كما كان ينتج الصناعية كقصب السكر في

[1] السلاوي، المرجع السابق، ص 128.

[2] السلاوي، المرجع السابق، ص 163.

[3] ابن خلدون، المقدمة، ص 490.

[4] عبد الله علام، المرجع السابق، ص254.

ناحيتي مراكش وسوس، والقطن في ناحية سجلماسة والحناء في ناحية درعة، وغيرها من النباتات التي تستخرج منها الأصباغ، وكان اهتمامهم أيضا بالغراسات اهتماما فائقا وتجلى ذلك في عاصمتهم مراكش[1]، التي كانت أكثر بلاد المغرب بساتينا، وأكثر شجرها كان الزيتون ولم تكن مراكش وحدها تتوفر على جنات وبساتين تسر الناظرين، بل غرس الموحدون البساتين في كل مكان منها مدينتي فاس ومكناس، ومن أجل الحفاظ على هذه البساتين أجرى الموحدون الماء اليها بطريقة هندسية رائعة مما كلف الموحدين الانفاق عليها كثيرا، فعلى سبيل المثال لا الحصر الماء الذي كانت تسقى به بعض البساتين في مراكش استخرجه بصفة هندسية المهندس الشهير عبد الله بن يونس الذي قصد إلى أعلى الأرض فاحتفر بئرا مربعة كبيرة التربيع[2]، وشق منها ساقية متصلة بالحفر على وجه الأرض ولقد استفاد الموحدون من عبقرية ومهارة المهندسين الذين عاصروهم في كل شيء في تطوير أساليب الفلاحة والزراعة، وفي جلب المياه وحفر الآبار، وانشاء السواقي التي تحمل المياه من منطقة الى منطقة، ومازال التاريخ يشهد على بناء يعقوب المنصور البناء الموحدي ساقية معلقة لحمل الماء من وادي " تيساوت" إلى سهل " البحيرة" بأحواز مراكش، وبقايا هذه الساقية لا تزال موجودة الى العصر الحاضر تدل على تقدم الموحدين في هذا الميدان[3].

لم يكن ازدهار الزراعة بالمغرب فقط في العهد الموحدي، بل استفادت من الأندلس، وسهول الغرب الاوسط وافريقية، بإنشاء ناحية القيروان التي تذكر المصادر أن البدو الرحل خربوها، أما في[4] الأندلس فقد ازدهرت الزراعة فيها بشكل خاص ومميز حيث تقدمت زراعة الفاكهة التي كانت تزرع في " بلنسية" و"اشبيلية" كما كانت هناك أيضا مساحات كبيرة مخصصة لزراعة قصب السكر[5] الى

[1] يوسف أشباح، تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين، تج محمد عبد الله عنان، مطبعة لجنة التأليف، 1958، ط2، ص 494.

[2] يوسف أشباح، المرجع السابق، ص 494 495.

[3] نفسه، ص496.

[4] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص339.

[5] يوسف أشباخ، نفسه، ص 498.

غيره من المزروعات المتنوعة التي زخرت بها بلاد الأندلس في ذلك العصر والتي تشهد المصادر بخصوبة أرضها[1].

3-3 التجارة :

سارت الدولة الموحدية على منوال الدولة المرابطية وخطت نفس الخطوات في سبيل تأمين الأمن والاستقرار داخل المجتمع مما ساهم في ازدهار التجارة الداخلية وانتعاشها، حيث عملت على حماية الطرق التجارية من جميع المخاطر التي يمكن أن تهددها وتأرق التجار، فسهلت سبل التجارة وأقامت الآبار والاستراحات في الطرق القوافل التجارية، وأنشأت المنارات في الثغور، واهتمت ببناء الأسطول البحري من أجل تشجيع التبادل التجاري بين مختلف الجهات، وكان اهتمام الخليفة عبد المؤمن بالتجارة الداخلية والخارجية هدفه إحداث الرواج داخل البلاد ولكي يكثر المبيعات الداخلية ويسهل التعامل بين شعبه ضرب الدرهم ونصفه وربعه وثمنه، وحرص أن لا يضع للتجارة الداخلية ضرائبا تعيق مسيرتها، ورواجها، ولكنه راقبها برجال الحسبة لبسط الموازين وعرض عدم الصالح من المبيعات، كما حرص على تأمين الطرق التجارية بكل الوسائل[2] المتاحة، وكانت أهمها في عهد الموحدين الطرق التي تنطلق من فاس نحو سبتة أو تلمسان أو سجلماسة أو نحو مراكش عن طريق سلاّ أو عبر الأطلس وتادلا، ومن مدينة مراكش تستمر الطريق إلى تارودانت فالصحراء كما تنطلق الطريق التجارية أيضا نحو الصحراء من مدينة سجلماسة[3].

إنّ المتأمل في الطريق التي كانت التجارة الموحدية تسلكها يلاحظ أهمية هذه الشبكة التي تتجلى فيها أهم المراكز التجارية الداخلية في العهد الموحدي، في الجنوب الشرقي توجد مدينة "سجلماسة" وهي البوابة التي يدخل منها ذهب السودان الى المغرب، والمسافة مابينهما وبين تلمسان وفاس ومراكش على حد سواء، فمن حيث قصدت اليها من أحد هذه البلاد يكون ذلك مسيرة

[1] ابراهيم حركات، المرجع نفسه، ص 340.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص 341 342.

[3] يوسف أشباح، المرجع السابق، ص499.

عشرة أيام في ذلك الزمان حسب تعبير عبد الواحد المراكشي، أما مدينة مراكش التي تنتصب عند منتهى الأطلس الكبير فكان يدخلها التجار من أبواب معينة لتسهل مراقبة بضائعهم.[1]

لم يقتصر النشاط التجاري في عهد الموحدين على مدينة سلجماسة وفاس ومراكش فقط، بل تعداه الى مدينة سبتة والرباط وطنجة، إذ كانوا يشكلون أهم الموانئ الساحلية التي تصدر منها المنتوجات المغربية" فكانت طنجة تصدر الصوف والجلود والفواكه المجففة والشمع والعسل... بالإضافة إلى أنها كانت ميناء حربي تنتقل منه[2] السفن الى الاندلس، وكانت الاندلس تصدر إلى المغرب الأخشاب والمزروعات ومنتجات الشرق، كما كان التبادل قائما بين المغرب وتونس وبجاية وقسنطينة[3].

وبقدر ما كان الاهتمام بالتجارة الداخلية وتطويرها عند الموحدين كان الاهتمام بالتجارة الخارجية التي نشطت نشاطا ملفت للنظر في عهدهم حيث اجتهدوا ووضعوا لها أنظمة تضبطها، والملفت للنظر أنّ التجارة الخارجية في عهدهم كانت نشيطة وفعالة مع أوروبا وافريقية على السواء حيث تبادلوا المنتوجات التجارية مع تونس وبجاية. كما تبادلوا مع افريقية التي كانت قد تكونت على شكل مماليك كبيرة انتشر فيها الاسلام بفضل هذه الرحلات التجارية، ويمكن التعرف على البضائع التي كان التجار المغاربة يحملونها الى السودان وطريقة التبادل بينهم، حيث عرفت المغرب انتعاشا تجاريا ملحوظا واقتصاديا عن طريق التجارة[4].

ومن الموانئ المغربية الرئيسية التي لعبت دورا هاما في ازدهار التجارة عند الموحدين وكان يتم فيها المبادلات التجارية المتنوعة " ميناء سبتة" التي يصفها المؤرخون والجغرافيون آنذاك بكونها مدينة بين بحرية، مما يؤكد مدى الرخاء التجاري الذي كان يعيشه الغرب الاسلامي في ظل الدولة الموحدية

[1] ابراهيم حركات، نفسه، ص ص 341 342.

[2] ابن سعيد الاندلسي، المغرب في حلي المغرب، تج شوقي ضيق، دار المعارف، مصر، 1953، ص82.

[3] ابراهيم حركات، نفسه، ص 343.

[4] ابن السعيد المغربي، المرجع السابق، ص ص 84 85.

في طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء، وفي موانئ الغرب الاسلامي المختلفة، ومن ثم استطاعت الدولة الموحدية من ثغورها المغربية حماية طرق التجارة البحرية في حوض البحر الابيض المتوسط الغربي من خطر القرصنة والسطو على السفن الذي كان منتشرا في ذلك العهد.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا الالمام بجميع المعلومات التي تخص عنوان بحثنا نظم الجباية في تاريخ الدولتين المرابطية والموحدية فقد توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

- نظام الجباية ليس وليد تصّور معاصر بل وجد بظهور الاسلام.
- تدّهور أوضاع المغرب والأندلس قبل ظهور المرابطين والسبب في ذلك التفكك السياسي الذي كان تحت حكم ملوك الطوائف.
- انتهجت دولة المرابطين سياسة جبائية عادلة وصارمة تمثلت في إسقاط الضرائب غير الشرعية التي فرضها الزناتيون.
- اعتمد المرابطون على نظام إداري مالي يقوم على إدارة مالية من خلال دواوين المالية.
- التزم المرابطون بالأحكام الشرعية في استخراج الجبايات حيث اعتمدوا على ما نصّ عليه الشرع فحصروها في الزكاة والأعشار والخراج والجزية والغنيمة والفيء.

تنوع مصاريف الدولة بتنوع الظروف المعاشة، حيث اعتنى المرابطون ببناء المدن والعمائر المدنية والدينية والاجتماعية المختلفة زمن الرّخاء.

- ارتفاع نفقات الإداريّن والجند على حد سواء إلّا أن الأمر لم يستمر فانتقال الدولة من مرحلة القوة الى مرحلة الضعف وجّهت نفقاتها صوب التحصين والأسوار وكثرة الانفاق على الجند بالإضافة إلى كثرة الجوائح وتفشي الفقر في الطبقة العامة على عكس الطبقة الخاصة ،فقد عرفت بتفشي مظاهر الترف وهي المظاهر توحي بسقوط الدولة وزوالها.

كما شهد نظام جباية الأموال تطورا ملحوظا في دولة الموحدين انعكس بالإيجاب على الدولة وساهم في تطورها.

- كانت أوضاع الجباية قبيل الموحدين أي السنوات الاخيرة في عهد المرابطين كارثية فقد كثرت الضرائب غير الشرعية والمكوس والقبالات التي أثقلت كاهل الناس فزادت شكاوي النّاس وعمت الفوضى .

- اعتمدت الدولة الموحدية في نظامها الإداري المالي على إدارة محكّمة وذلك باستحداث دواوين جديدة إلى جانب وضع عمال مسؤولين عن الشؤون المالية مع اخضاعهم للمراقبة الشديدة في حالة خيانتهم ،وهذا إن دّل على شيء فهو يدّل على مدى اهتمام حكام الموحدين بمال الدولة وحرصهم على مصالح الدولة ورعاياها.

اتّبع الموحدون سيّاسة رشيدة في جباية الأموال فقد حدّدوا مناطق وأوقات الجباية بالإضافة الى تعيين عمال عليها لتقديرها وجبايتها .

- انتهج الموحدون الشرع في جباية الأموال ،فقد حرص داعيتهم ابن تومرت على اتباع أحكام الشرع في ذلك والابتعاد عن الضرائب غير الشرعيّة خاصة المكوس القبالات.
- يعتبر عبد المؤمن أول من أحدث الخراج في بلاد المغرب وباستحداثه أصبحت السياسة المالية أكثر تحررا وتنظيما.
- اعتمدت الدولة الموحدية في جباية الأموال في أول عهدها وفي عصر قوتها على الموارد الشرعية التي نص عليها الشرع من زكاة، وخراج وجزية وعشور بالإضافة الى موارد تمثلت في المصادرات والاستثمارات.
- لجأت الدولة الموحدية إلى فرض ضرائب غير شرعيّة والمكوس بعد الضعف الذي هزّ كيانها.
- فرض الجباية عند الموحدين لم ينحصر فقط في تمويل بيت المال، وإنّما شمل الإنفاق على مصالح المسلمين لهذا أنفق الموحدون على مختلف الأعمال الحربية والإدارية والاجتماعية والعمرانية، وشهدت هذه الأخيرة حركة كبيرة لم يسبق لها مثيل.
- لقد كان للمجتمع دورا مهما عند المرابطين والموحدين فبصلاح المجتمع تزدهر الدولة وتتطور.

عرف المغرب أثناء تواجد المرابطين فيه رواجا اقتصاديا كبيرا ،حيث عملوا على تطوير الاقتصاد من مختلف جوانبه ،وأولوا اهتماما كبيرا للزراعة أما الجانب الصناعي شهد ازدهارا عظيما، نظرا لتوفر المواد الخام مما أدى إلى تأثير موارد الجباية على الاقتصاد وخاصة التجارة.

ملاحق

الملحق رقم (01):خريطة جغرافية لدولة المرابطين[1]

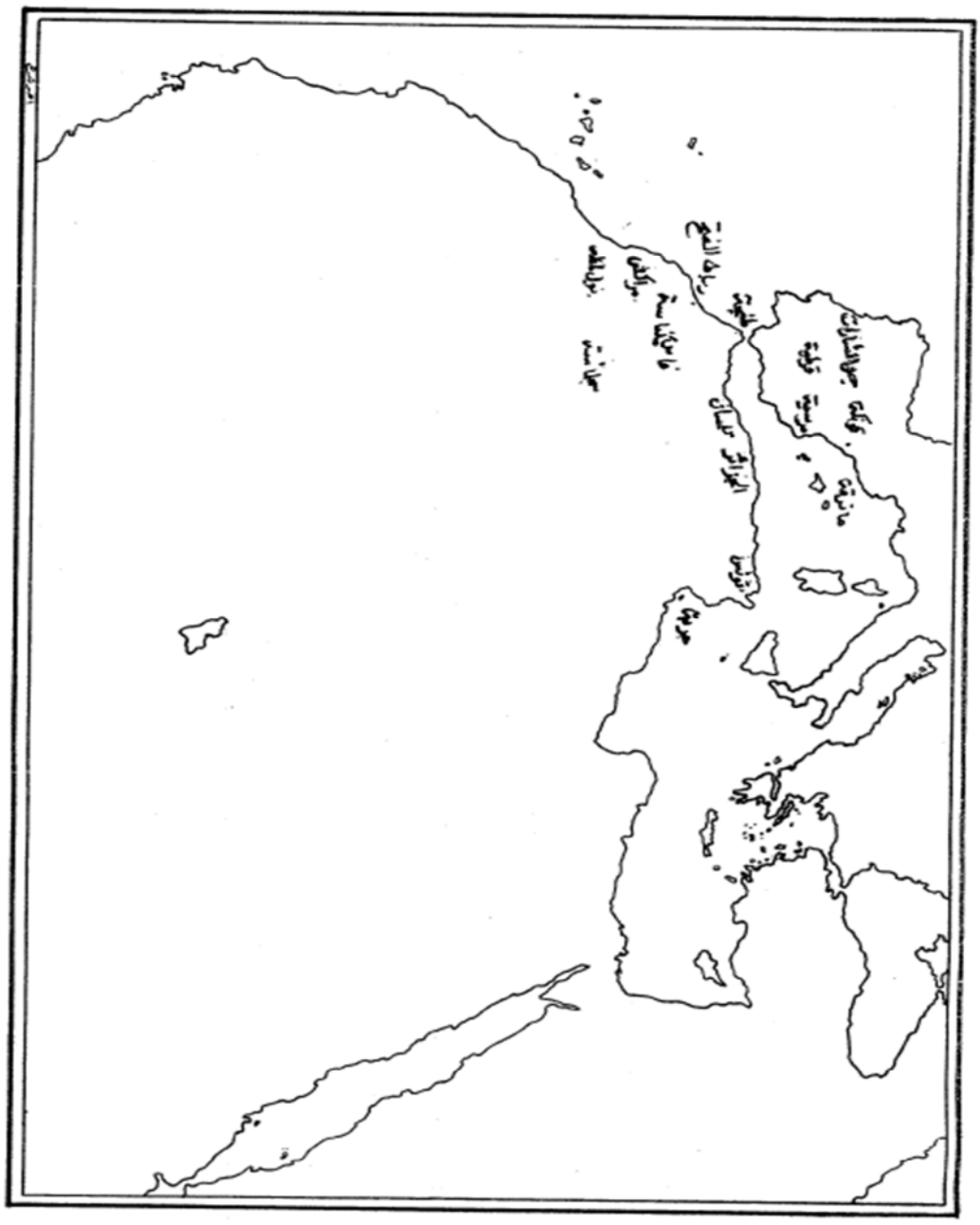

[1] عبد النبي بن محمد، مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس، رسالة لنيل درجة الماجيستير في الحضارة الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا ،1979.ص222.

الملحق رقم (02):دور ضرب العملة المرابطية والموحدية في شمال افريقيا والأندلس[1]

[1] عبد النبي بن محمد، المرجع السابق.ص231.

الملحق رقم (03):العملة في الدولة الموحدية[1]

[1] عبد النبي بن محمد، المرجع السابق،ص234.

الملحق رقم (04):الطرق التجارية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين[1]

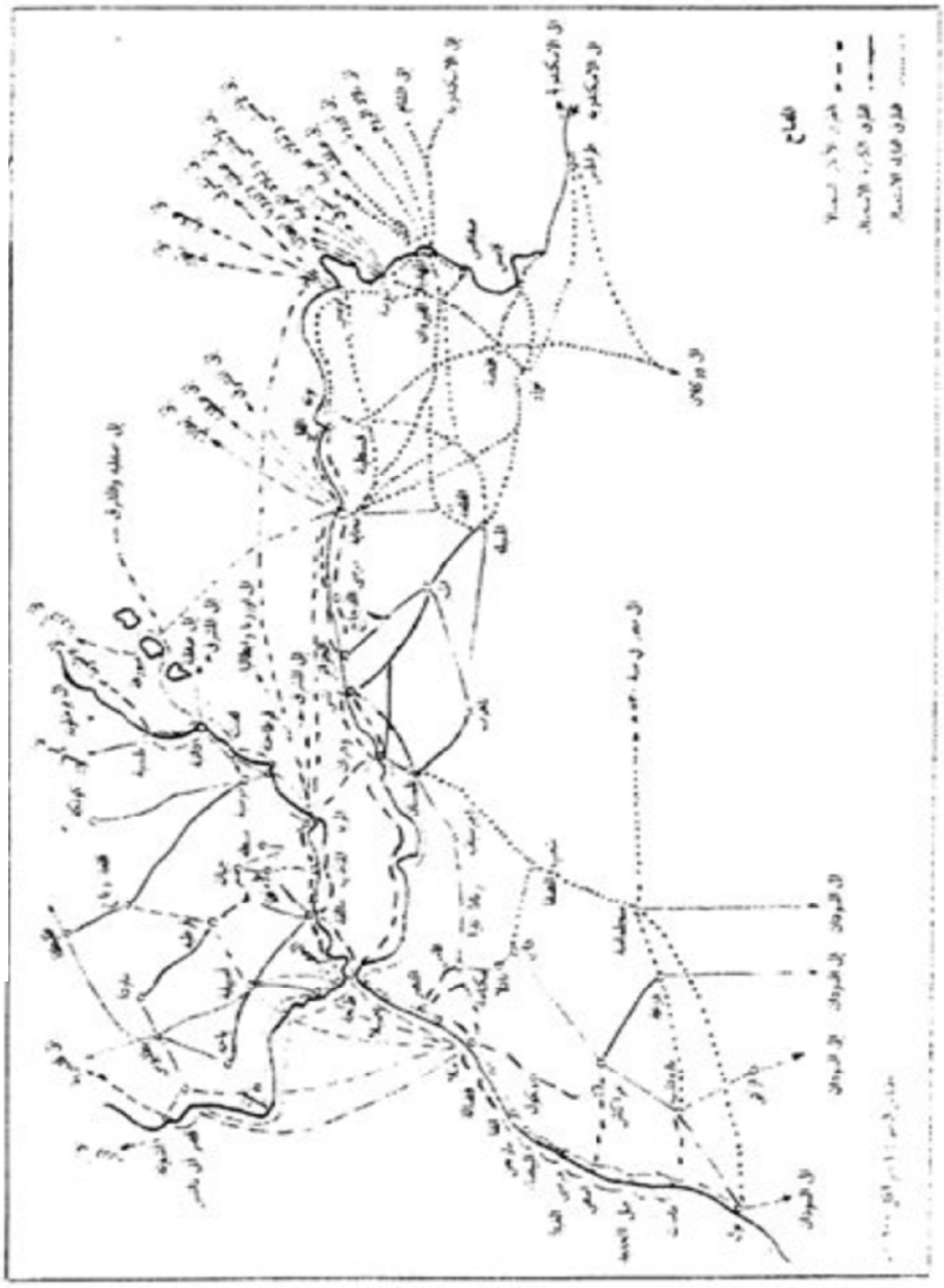

[1] عيسى بن الذيب، المرجع السابق، ص433.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

- **القرآن الكريم برواية ورش**

- **المصادر:**

1) ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبدالله القضاعي البلنسي (ت1260/685)، أعتاب الكتاب، تح: صالح الأشتر، ط1، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961.

2) أبي الفدا عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر (ت732هـ) تقويم البلدان، دار صادر بيروت، دت

3) ابن أبي دينار أبو عبيد الله محمد بن ابي القاسم القيرواني 1681/1092م سنة المؤنس في أخبار افريقية وتونس، المطبعة التونسية، ط1، 1286م.

4) ابن أبي زرع أبو الحسن بن عبد الله الفاسي سنة 726هـ-1326، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، (د،ط) 1971م.

5) ابن الأثير، أبو الحسن علي بل محمد الشيباني الجزري (630هـ-1233م)، الكامل في التاريخ ط1، م8، مراجعة وتح، محمد يوسف الدقاق، دار المكتبة العلمية، بيروت 1987.

6) الإدريسي أبو عبد الله محمد الحسني السبتي (ت560هـ/1065م)، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المج1، مكتبة الثقافة الرئيسية، القاهرة (د ط). القاهرة، 2002م.

7) الإشبيلي، كتاب التسيير في صناعة التسفير، بشير عبد الله ثنوه، مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية، مدريد المجلد، 1909، المجلد7.

8) البكري أبو عبيد الله بن عبد عزيز (ت487هـ/1094م) المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، وهو ال

9) جزء الثاني من كتاب المسالك الممالك، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ط)، (د.ت).

10) بلعربي (أبي بكر) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تح محمد عبد الله ولد كريم، ج1، دار الغرب الاسلامي بيروت. ط، 1992.

11) بن طاهر الحبيب الفقه المالكي وأدلته ج1-2 مؤسسة المعارف بيروت، ط5، 2007.

12) البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي ت 555هـ-1160م أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين سنة 555هـ/ 1060م، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971.

13) التادلي أبو يعقوب يوسف بن يحي (ت617هـ/ 1220م)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: أحمد توفيق، ط2، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1997.

14) ابن التميمي الفاسي، المتفاد من مناصب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد ق2، تحقيق محمد الشريف منشور، كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان، ط1، 2002.

15) جب الحنبلي (أبي الفرج عبد الرحمان بن أحمد)، الاستخراج الأحكام الخراج، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت.

16) الجزيري عبد الرحمان، الفقه على المذاهب الأربعة تح، أحمد فريد المزيدي ومحمد فؤاد رشاد، ج1، المكتبة التوفيقية، د ط.

17) ابن الحاج، فتاوى سيدي عبد الله، تج، حسن عبد العال، المكتبة العصرية، سيدا، لبنان، 2005، ط1.

18) الحميري محمد، "روض المعطار في خبر الأقطار "تح: حسان عباس مكتبة لبنان ط2، 1984.

19) ابن الخطيب لسان الدين أبو عبيد الله محمد بن عبد الله الغرناطي (ت676هـ/1075م)، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط تح وتج أحمد مختار العبادي، محمد إبراهيم الكتابي، دار الكتاب، دار البيضاء، 1964.

20) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الحضرمي ت 808هـ-1405م العبر المسمى، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح. خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 2000، ج06.

21) ابن خلكان أبو عباس البرمكي، (ت681هـ/ 1281م)، وفيات الأعيان وأنناء أبناء الزمان. تح إحسان عباس. مج7، دار صادر، بيروت.د ت.

22) ابن الدباغ، ابو القاسم التلوخي، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، دار الكتب العلمية بيروت، 2005م، ط1، ج1.

23) الزركشي تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح، محمد ماضور المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966.

24) ابن سعيد الأندلسي، المغرب في حلي المغرب، تج شوقي ضيق، دار المعارف، مصر، 1953.

25) شمس الدين الذهبي ،سير أعلام النبلاء، مج15.

26) الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، تح. فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، مج2، 2011.

27) عبد الواحد المراكشي (ت647هـ/1249م)، وثائق المرابطين والموحدين، تح حسين مؤنس، ط 1 مكتبة الثقافة الدينية، 1997.

28) ابن عبدون محمد بن أحمد النجيحي، في أداب الحسبة والمحتسب، تح لفي بروفنسال، مطبعة المعهد الفرنسي للأثار اثر فيه ، القاهرة، 1955، (د ط).

29) ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي سنة (712هـ-1312م) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج4، تح ومراجعة، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1987.

30) عياض أبو موسى الفضل اليحصبي السبتي (ت544هـ/ 1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط1، ج2، ضبط وتح محمد سالم هاشم الكتب العلمية بيروت 1998.

31) الفاسي محمد المهدي، ممتع الأسماع في ذكر الجزولي وإتباع ومالهما من الأتباع، تحقيق عبد الحي العمراوي. وعبد الكريم مراد، ط.1، 1989.

32) ابن القاضي المكناسي (ت1025م)، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من أعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م. (د ط).

33) ابن القطان الكتامي، نظم الجمان الترتيب ما سلف من أخبار الزمان تح محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،،ط 1، 1990.

34) الماوردي، أبو الحسن الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تح احمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1989م.

35) ابن مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى سنة 817هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط.8، 1426هـ-2005م.

36) مجهول رسائل الموحدية في إنشاء كتاب الدولة المومنية، ج10، اعنى بإصدارها ليفي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط،مجلد 10 ،1941م.

37) مجهول: الحلل الموشية في ذكر أخبار المراكشية، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط1، 1391هـ، 1979م.

38) مجهول: مفاخر البربر، دراسة وتح، عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطلبة والنشر، الرباط. ط1، 2005.

39) محمود أنور زناتي، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط-1، 1434هـ - 2013م.

40) المراكشي ابن القطان ،نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي.

41) المقري أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، مج8، دار صادر للنشر والتوزيع، ج1، بيروت، 1408هـ-1988م.

42) منظور أبو الفضل محمد مكرم الإتريفي، لسان العرب، تح عبد الله عبد الكبير وآخرون، ج47، دار المعارف، القاهرة، د ت.

43) ابن منظور، ابن أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، مج.1، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

44) الناصري أبو عباس أحمد بن خالد: الاستقصاء أخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، دط، دت.

45) النويري شهاب الدين، نهاية الأرب في فنون الأدب، مج 11، ج (24) تح عبد المجيد ترجيني، مشورات محمد علي بيصون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

46) الونشريسي أبو العباس أحمد، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية (د.ط)، 1981.

47) يحي ابن آدم القرشي، الخداج، تح حسين مؤسس دار الشروق، القاهرة، ط1، 1987.

- **المراجع:**

48) أبو لعسل أحسن، الضرائب في المغرب الإسلامي حتى سقوط الموحدين، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

49) أحمد موسى عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط1، دار الشروق، بيروت، ط1، 1983.

50) أشباخ يوسف ، تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين، تج محمد عبد الله عنان، مطبعة لجنة التأليف، 1958، ط2.

- الأغا مزاري العودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، ج 1 تح يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.

51) بن قربة صالح، المكونات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1980.

52) بن قربة صالح، عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدين، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991.

53) بوتشيش إبراهيم القادري ، الاسلام السري في المغرب العربي، دار سينيا للنشر، 1995، ط1.

54) بوتشيش إبراهيم القادري ، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الإقتصادي والإجتماعي، دار الطبعة والنشر، بيروت، 2009.

55) بوتشيش القادري، مباحث في تاريخ الاجتماعي في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت

56) بودشيش إبراهيم القادري ، تاريخ الغرب الإسلامي قراءات جديدة بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994.

57) البياتي محمد بيان علي، النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرنيين 3-5هـ/ 9-11م.

58) جمال أحمد طه، فاس في عصر المرابطين والموحدين، دار الوفاء، الاسكندرية، دت، ط1.

59) جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ودار المشرق الثقافي، عمان – الأردن، (د-ط)، 2010م.

60) الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع برج الكيفان، الجزائر، (د ط).

61) حامد محمد الخليفة، انتصارات يوسف بن تاشفين (400هـ/1009م-500هـ/1106م) بطل معركة الزلاقة وقائد المرابطين موحد المغرب ومنقذ الأندلس من الفليبين، مكتبة الصحابة، الإمارات الشارقة، ط1، 2004م.

62) الحبيب الجنحاني، المجتمع الغربي الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة، الكويت 2005.

63) ابن حجي عبد الرحمان، التاريخ الأندلسي من الفتح الى سقوط غرناطة، دار العلم، دمشق، بيروت، ط2، 1402، 1982.

64) حركات إبراهيم ، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000.

65) حركات إبراهيم، النشاط الاقتصادي في العصر الوسيط، في إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

66) حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسي والثقافي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1.

67) حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين صفحة مشرفة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، د ت.

68) الحسن السائح، الحضارة المغربية عبر التاريخ، ط1، دار الثقافة، البيضاء، 1975.

69) حسن حافظي علوي، المرابطون الدولة الاقتصاد المجتمع، ط1، جذور الرباط، 2007.

70) حسن علي حسن، الحضارة الاسلامية في المغرب والاندلس عصر المرابطين والموحدين، دار الخانجي، بمصر للطباعة والنشر، ط1، 1980

71) حسن مؤنس، معالم في تاريخ المغرب والاندلس، مكتبة الاسرة الاعمال الفكرية، 2004م.

72) حمدي عبد المنعم حسن، التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

73) خالد بن عبد الكريم بن حمود، البكر، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة 138- 316هـ/ 755- 928م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، 1414هـ/1993م، ط.

74) دندش عصمت عبد اللطيف، دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا 430هـ-515هـ/ 1038-1121م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ط1، 1988/1408.

75) رزوق محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين16_17، أفريقيا الشرق للنشر والتوزيع1988، ط3، الدار البيضاء.

76) زيدان عبد الفتاح قعدان، المعجم الإسلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ج1، 2012م.

77) السالم السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب في العصر الاسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، جامعة الاسكندرية.

78) السرحاني راغب ، قصة الاندلس، مؤسسة اقرأ، ط1، القاهرة، 2011.

79) سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس في عهد يوسف بن تاشفين، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

80) سلوى عبد الخالق، الحياة الاجتماعية والثقافية في قرطبة ق4 هـ ، رسالة ماجستير كلية الآداب دار العلوم ، جامعة القاهرة، 1990.

81) سميح عاطف الزين، معجم تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم مجمع البيان الحديث، الدار الافريقية العربية، لبنان، ط.4، 2001.

82) شرقي أبو خليل، الزلاقة بقيادة يوسف بن تاشفين، دار الفكر للنشر، دمشق، ط2، 1980.

83) الصلابي علي محمد، الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، القاهرة، ط1، 2003م.

84) الصلابي علي محمد، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الافريقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 2003.

85) الصلابي علي محمد، فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1. 2006/1434م.

86) العبادي أحمد مختار، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة، بيروت لبنان، د ط.

87) العبادي أحمد مختاري، دراسات وبحوث تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة المهتدين، دار العربية، ليبيا، تونس، 1984م.

88) عبد الرحمن سفيان، الإسلام النقدي الموحدي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج23، 1959.

89) عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510هـ- 546هـ/ 1116م 1151م، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988، بيروت.

90) عصمت عبد اللطيف، أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991م، ط1.

91) علام عبد الله، الدولة الموحدية في المغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، مصر، ط1، 1971.

92) علوي حسن حافظي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ع23، 1999.

93) عمر موسى عز الدين، الموحدون في الغرب الإسلامي تعظيماتهم ونظمهم دار الغرب الاسلامي (دط).

94) عنان محمد بن عبد الله عنان، دولة الاسلام في الأندلس، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

95) غلام علي عبد الله، الدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي، دار المعارف، مصر، (د ط)، 1971.

96) الفقهي عصام الدين، تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشروق، د ت. القاهرة.

97) المنوني محمد، العلوم والآداب والفنون عل عهد الموحدين، مطبعة المهدية، تيطوان، 1139هـ/1979

- **المراجع المترجمة:**

98) موريس لومبارد، الجغرافية التاريخية، تج، عبد الرحمن، دار العرب المعاصر، ط3، 1982.

99) كونسيل اوليفياريمي، التجارة والتجار في الأندلس فيصل عبدالله سالم، مؤسسة، شاب الجامعة.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

100)بن محمد المسكوكات المرابطين والموحدين في الأندلس، ط1، القاهرة، دمشق، 1964، القسم1.

101)سكورة قصاري، عبد المؤمن بن علي ودوره في الدولة الموحدية، 524-558هـ، 1130-1264، جامعة إكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014-2015

102)سلامة محمد سلمان الهرفي، الأحوال السياسية وأهم مظاهر التطور الهنباري لدولة المرابطين في عهد علي بن يوسف بن تاشفين (500-537هـ) مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، 1406هـ/1986م.

103)سلامة محمد سليمان الهرفي، مدخل الدراسات تاريخ الأندلس، الجامعة الأردنية، د ط، 2010.

104)شاكي عبد العزيز، التطور السياسي لدولة المرابطين في عهد علي (500هـ-537هـ/1106-1143م) رسالة ماجيستر جامعة الجزائر 2، 2010-2011م.

105)شاهد حكيم وآخرون، أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بن علي الموحدي مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016- 2017.

106)طويلب عبد القادر، النظام المالي الجبائي عند المرابطين وأثره السياسي نظام القبالات نموذجا، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 7، ديسمبر 2014.

107)عبد المجيد النجار، تجربة الإصلاح في حركة تامهدي بن تومرت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، دط، دت.

108)عيسى بن الذيب، المغرب والأندلس في عهد المرابطين دراسة اجتماعية واقتصادية 480-540هـ/ 1156-1145م، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الوسيط لقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1429-1430هـ/ 2008-2009م.

109)فطيمة حوة، مذكرة، نظام جباية الأموال عند الموحدين 540- 620هـ/ 1123-1145م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، 2011- 2012م.

110)فطيمة حوة، نظام جباية الأموال عند الموحدين :540هـ-620هـ/ 1145 - 1223م.

111)ليلى أحمد تجار، المغرب والأندلس ي عهد المنصور الموحدي، دراسة تاريخية وحضارية(580هـ_595هـ/1184_1198م)، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة.

112)نواء محمد نافذ مشهور بهلول، جوانب الرشد في حكم المرابطين في المغرب والاندلس 448-544هـ/1056-1146م)، مذكرة لنيل الماجيستير في التاريخ بكلية الآداب، غزة 1435هـ/ 2014م.

113)هنيني مختارية وآخرون، ولاية العهد والنظام الإداري في الدولة الموحدية، 558-668هـ، 1162-1269م، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016- 2017.

114)عبد النبي بن محمد، مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس، رسالة لنيل درجة الماجيستير في الحضارة الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا ،1979.

- **المجلات:**

115)ضريف محمد، مساهمة في تحديد مفهوم المشروعية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى، العدد.4، 1987م.

116)عادل عواد الطائي، الصفوف والخدمات في جيش دولة المرابطين (430-1038/539-1144م، مجلة عدد 19. 2012.

117)عبد القادر طويلب، النظام المالي في الدولة الموحدية وأثرها عليها، دورية كان التاريخية، العدد 25 سبتمبر 2014.

118)محمد العناسوة، المسكوكات مصادره وثائقية للمعلومات في التاريخ الإسلامي دراسة تحليلية الأندلسية والفاطمية والمرابجية والموحدية في المغرب العربي، دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية، المجلة 43، العدد1، 2016.

- **القواميس والمعاجم:**

119)محمد، عمارة قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية دار الشروق، بيروت، 1990.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهـــــداء

قائمة المختصرات

مقدمـــة ..... أ-هـ

مدخل:.....7-22

الفصل الأول: الجباية في عهد الدولة المرابطية

المبحث الأول: أوضاع الجباية قبيل عهد المرابطين..... 24

المبحث الثاني: الإدارة المالية عند المرابطين 25

المبحث الثالث: السياسة الجبائية عند المرابطين. 29

المبحث الرابع: موارد الجباية عند المرابطين. 31

المبحث الخامس: نفقات الأموال المجباة في دولة المرابطين..... 39

الفصل الثاني: الجباية في عهد الدولة الموحدية

المبحث الأول: أوضاع الجباية قبيل عهد الموحدين 48

المبحث الثاني: الإدارة المالية عند الموحدين 49

المبحث الثالث: السياسة الجبائية عند الموحدين 52

المبحث الرابع: موارد الجباية عند الموحدين..... 57

المبحث الخامس: نفقان الأموال المجباة عند الموحدين 65

الفصل الثالث: تأثير موارد الجباية على المجتمع والاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية

المبحث الأول: مقارنة الجباية بين الدولتين المرابطية والموحدية..... 74

المبحث الثاني: تأثير موارد الجباية على المجتمع في الدولتين المرابطية والموحدية..... 84

المبحث الثالث: تأثير موارد الجباية على الاقتصاد في الدولتين المرابطية والموحدية....112

خاتمـــــة.....120

ملاحق.....123

قائمة المصادر والمراجع.....128